الإعراب
عن نظم قواعد الإعراب

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ ــ ٢٠١٢م

الإعراب
عن نظم قواعد الإعراب

لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله
ابن هشام الأنصاري
(م٧٦١هـ)

لناظمها

محمد بن عبد الله بن ظهيرة المكي الشافعي
(م٨١٧هـ)

شَرَحَها واعتنى بضبطها ومراجعتها على نسخ خطية

عبد الله بن صالح الفوزان


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة الشارح

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهُداه.

أما بعد:

فإن عِلْمَ اللغة العربية له أهميةٌ كبرى، وصلة عظمى بكتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ؛ لأن فهمَ النصِّ واستنباط الحكم لا يتأتَّى في الغالب إلا بهذا العلم، فهو أساسٌ ضروري لكل العلوم من فقه وتفسير وحديث وغيرها، يقول الزمخشري: «فما من علم من العلوم الإسلامية فِقْهِهَا وكَلَامِهَا، وعِلْمَي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بيِّن لا يُدفع، ومكشوف لا يتقنع»[١].

وذلك لأن علم اللغة كما يعصم اللسان من الخطأ في كتاب الله تعالى، ويعصم من الخطأ في لغة الكتابة والخطابة، كذلك يتوقف عليه فهم المعاني، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «إن اللغة العربية من الدِّين،

---

(١) «المفصل» ص(٣).

ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسُّنَّة فرض، ولا يفهم إلا بفهم العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ثم منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية. . . »[1].

ومما يؤسف عليه أن الكثير من الطلبة زَهِدُوا في هذا العلم، ورغبوا عنه، فأصبح الضعف في اللغة ـ لا سيما الإعراب ـ ظاهرة بينة على غالب الطلبة، ولعل من أسباب ذلك بُعدَهم عن الجانب الإعرابي والتطبيقي، واكتفاءَهم بسرد القواعد النحوية دون فهم أو تطبيق!.

وعلاج هذه المشكلة ـ في نظري ـ يتحقق بما يلي:

أولاً: بيان أهمية الإعراب وما ينطوي تحته من فوائد جَمَّة، وإشعار الطلاب بقيمة من يحسنه وعُلُوِّ قدره، ولا سيما بعد الانتقال من مقاعد الدراسة إلى صدور الفصول والقاعات، وذلك لأن الإعراب هو خلاصة العربية، وهو نتيجة قواعدها.

ثانياً: ربط الدروس النحوية بعضها ببعض، لا سيما مقدمات النحو وكلياته التي تتكرر في الإعراب، وهي قواعد ثابتة يمكن ضبطها وتحريرها.

ثالثاً: القراءة في كتب الإعراب، ولا بد أن تكون مبنية على استحضار القواعد والتأمل فيها، وهذا إنما يتم

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» (١/ ٤٦٩).

بعد دراسة كليَّات هذا الفَنِّ وأصوله، وقديماً قيل: كثرة المِران يحيل العاجز ذا قدرة.

وقد عُني علماء اللغة بهذا الجانب، وحرصوا عليه، فتعدَّدت المؤلفات في كتب الإعراب وقواعده وطريقته، ومن هذه المؤلفات: «الإعراب عن قواعد الإعراب»، الذي ألَّفه الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، ثم نظمه العلامة محمد بن عبد الله بن ظهيرة المكي الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، المتوفى سنة (٨١٧هـ) في مكة، على ما ذكره ابن قاضي شهبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «طبقات الشافعية»[(١)].

وقد امتاز هذا النظم باختصاره، فإنه تَمَّ في واحد وثمانين بيتاً، كما امتاز بسهولته واشتماله ـ تبعاً لأصله ـ على مباحث قيمة، وهي:

١ ـ بحث الجملة الاسمية والفعلية، ما له محل من الإعراب، وما ليس له محل.

٢ ـ بحث شبه الجملة.

٣ ـ بيان معاني طائفة من الكلمات واستعمالاتها مما يكثر تردده في الكلام.

---

(١) (٤/ ٥٤).

٤ ـ ألفاظ محرَّرة يحتاجها الطالب في الإعراب، إضافة إلى ما ينبغي للمُعرب أن يهتم به ويحذر أن يغفل عنه.

وقد قمتُ ـ بتوفيق الله تعالى ـ بشرح هذا النظم في الدورة العلمية التي أقيمت في جامع الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ في المدينة النبوية في ستة مجالس من يوم السبت الموافق للثاني عشر من شهر شعبان إلى يوم الأربعاء منه، سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف. ثم قمت بكتابة شرح عليه ليس بالطويل المُمِلِّ ولا بالقصير المُخِلِّ، تَمَّ فيه شرح القواعد النحوية التي تضمَّنها النظم، مع العناية بالأمثلة، ثم تحليل الأبيات وتفسير ما يحتاج إلى بيان، وقد أفردت النظم في مقدمة الشرح؛ ليسهل حفظه، وسميت هذا الشرح: «الإعراب عن نظم قواعد الإعراب»[(١)].

ولا أعرف أن هذا النظمَ قد شُرح من قبل، إلا ما كان من تعليق عليه، نقله الشيخ عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ اللهُ من شرح الشيخ خالد الأزهري رَحِمَهُ اللهُ على

(١) بين كلمتي: «الإعراب» جناس تام، فمعنى الأولى: الإيضاح والإبانة، ومنه الحديث: «الثيب تعرب عن نفسها...» رواه ابن ماجه (١٨٧٢)، وأحمد (٢٩/ ٢٦٠)، وانظر: «معجم مقاييس اللغة» (٤/ ٢٩٩). وأما الثانية: فمعناها الإعراب اصطلاحاً، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

أصل هذا النظم وهو: «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام[١]، وذلك في العاشر من ربيع الأول سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة وألف، وقد نقله من خط الشيخ تلميذه الشيخ محمد بن سليمان البسام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وتمَّت طباعة الكتاب.

ويوجد هذا النظم ـ أيضاً ـ ضمن «مجموع الأبيات والمنظومات لتقريب المحفوظات»، جمعه: سيف الطلال الوقيت، لكنه نسبه لأبي محمد القاسم بن علي الحريري المتوفى سنة (٥١٦هـ)، وهذا خطأ بيِّن، وقد ظهر لي من الموازنة بين نسخته ونسخة البسَّام أنها عبارة عن نسخة واحدة، فيها من الأخطاء الشيء الكثير، وهي ثمانون بيتاً؛ لأن البيت السابع والأربعين قد سقط منها.

وقد هيَّأ الله تعالى أربع نسخ خطية، وهي كما يلي:

١ ـ نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية، برقم (٨٠٩٥) وخطها لا بأس به، وجاء فيها تسمية النظم بـ «لباب القواعد» كما جاء فيها تسمية الناظم بـ «محمد بن ظهيرة» وهذا مما زاد في أهميتها، وجاء في آخرها عنوان خامس ـ زائد على ما في النسخ الأخرى ـ وقد

---

(١) واسم الشرح: «موصِل الطلاب إلى قواعد الإعراب» مطبوع وحده، وبهامش «إعراب الألفية» للأزهري ـ أيضاً ـ.

أثبته لأهميته. ويبدو أنها أجود النسخ، وعليها تعليق في موضع واحد، ولَحَقٌ في موضعين. وقد جاء في آخرها اسم الناسخ، وتاريخ النسخ ومكانه، وهو يوم الجمعة الخامس من شهر جمادى الأولى سنة ثمان وتسعين وثمانمائة في مكة المشرفة..

٢ ـ نسخة مصورة من خزانة الشيخ عارف حكمت، إحدى مجموعات مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة النبوية، ضمن مجموع رقمه (٢٨/ ٨٠) الرسالة رقم (١٣) صفحة (٢٢٧)، وخطها جيد واضح، وقد جاء فيها ثلاثة عناوين، وفي آخرها: «تمَّت نزهة الطلاب»، وهي النسخة الثانية التي سُمِّي فيها النظم مع اختلاف في التسمية.

٣ ـ نسخة مصورة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مصورة عن المتحف البريطاني، ورقمها (ب٢٥٩٧٤ نحو)، وهي نسخة ناقصة، سقط منها البيت الثاني والستون وما بعده، وخطُّها مقروء، وفيه ضعف وكلمات لم تظهر، ومما زاد أهمية هذه النسخة مجيء اسم الناظم ابن ظهيرة في مقدمتها، وجاء فيها ثلاثة عناوين، اتفقت هي والنسخة السابقة على العنوان الأول والثاني، واختلفتا في الثالث، وفي موضعه، واستفدت من ذلك أربعة

عناوين أَثبتُّها في النظم، وزدتُ خامساً ـ كما تقدم ـ.

٤ ـ **نسخة** مصورة عن مركز الملك فيصل ـ أيضاً ـ، ورقمها (ب١١/ ٠٤/ ٠٨)، وخطها جيد واضح، وفيها ثلاثة عناوين كالنسخة الثانية.

وقد تأملت في هذه النسخ الأربع، فرأيت بينها بعض الفروق، فأثبت ما رأيت أنه الأقرب، وقمت بضبط النص بالشكل التام، ولعلي بهذا أكون قد أسهمت في إخراج النص بصورة قريبة إلى حقيقة الأمر، وأبرأ إلى الله تعالى من دعوى العصمة أو الكمال، فالنقص من طبيعة الإنسان.

وأسأل الله تعالى المغفرة والقَبول لي ولناظمها، ولمن أفادني وأعانني على إخراجها، ولجميع المسلمين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

وكتبه

عبد الله بن صالح الفوزان
القصيم ـ بريدة
في ٢٥/ ١٢/ ١٤٣١هـ
صندوق البريد: ٢٣٤٨
الرمز البريدي: ٥١٤٥١
al-fuzan.net
alfuzan.net@gmail.com



متن منظومة قواعد الإعراب

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١ ـ يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ الْإِلَهِ ... مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ

٢ ـ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيمِ الْفَاطِرِ ... ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعْ سَلامٍ بَاهِرِ

٣ ـ عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْهَادِي ... وَآلِهِ وَالصَّحْبِ وَالْأَوْلادِ

٤ ـ وَهَاكَ فِي قَواعِدِ الْإعْرَابِ ... نَظْمَ الْكِتَابِ الْمُبْدِعِ الْإِعْرَابِ

٥ ـ وَأَسْأَلُ اللَّهَ بِهِ أَنْ يَنْفَعَا ... قَارِئَهُ وَنَاظِماً وَمَنْ دَعَا

فَصْلٌ
فِي الْجُمْلَةِ وَأَحْكَامِهَا

٦ ـ لَفْظٌ مُفِيدٌ بِالْكَلَامِ يُدْعَى ... وَجُمْلَةٌ وَهْيَ أَعَمُّ قَطْعَا

٧ ـ كُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ لا يَنْعَكِسْ ... وَجُمْلَةٌ قِسْمَانِ لَيْسَ تَلْتَبِسْ

٨ ـ إِسْمِيَّةٌ وَهْيَ بِالِاسْمِ تُبْتَدَا ... فِعْلِيَّةٌ بِالْفِعْلِ فَابْدأْ أَبَدَا

٩ ـ وَالْجُمَلُ اللَّاتِي لَهَا مَحَلُّ ... سَبْعٌ فَخُذْهَا: خَبَرٌ يَحُلُّ

١٠ ـ حالٌ، ومَفْعُولٌ، مُضَافٌ، واقِعُ ... جَوَابَ شَرْطٍ جَازِمٍ، وتَابِعُ

١١ ـ لِمُفْرَدٍ، وجُمْلَةٍ ذَاتِ مَحَلّ ... وَسَبْعَةٌ بِلَا مَحَلٍّ فِي الْجُمَلْ

١٢ ـ ذاتُ ابْتِدَاءٍ ،وَاعْتِراضٍ ،وَصِلَهْ جَوَابُ شَرْطٍ لَيْسَ جَزْمٌ دَخَلَهْ

١٣ ـ وَقَسَمٌ، وَذَاتُ تَفْسِيرٍ كَهَلْ تَابِعَةٌ لِجُمْلَةٍ بِلَا مَحَلّ

١٤ ـ وَإِنْ أَتَتْكَ بَعْدَ مَحْضِ النَّكِرَهْ جُمَلُ أَخْبَارٍ لَهَا مُشْتَهِرَهْ

١٥ ـ فَهْيَ لَدَى النُّحَاةِ كُلِّهِمْ صِفَهْ وَمَا يَجِيءُ بَعْدَ مَحْضِ الْمَعْرِفَهْ

١٦ ـ فَتِلْكَ أَحْوَالٌ، وَمَا قَدْ تَتَّصِلْ بِغَيْرِ مَحْضٍ فِيهِمَا فَتَحْتَمِلْ

فَصْلٌ
في الْجَارِّ والْمَجْرُورِ

١٧ ـ لَا بُدَّ لِلْجَارِ[١] مِنَ التَّعَلُّقِ بِفِعْلٍ اَوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مُرْتَقِي

١٨ ـ وَاسْتَثْنِ كُلَّ زَائِدٍ لَهُ عَمَلْ كَالْبَا وَمِنْ وَالْكَافِ أَيْضاً وَلَعَلّ

(١) إذا ضعّفنا الراء في كلمة (الجارّ) التقى ساكنان في التفعيلة وهي حشو، ويكون وزن التفعيلة: مُسْتَفْعِلُنْ بهذه الطريقة (/٥٥///٥) ولا يصح أن تكون التفعيلة حشواً بهذا الوزن، لأنه لا يلتقي ساكنان في الشعر إلا في نهاية القافية عند الوقف، أما في الوصل فلا، والمخرج من هذا هو: تخفيف الإدغام، بحذف الراء الأولى الساكنة، فتكون (الجارِ)، وتكون التفعيلة (مُسْتَعِلُنْ) (/٥///٥) وهذا زحاف جائز في هذه التفعيلة، ويسمى الطيّ، وهو حذف الساكن الرابع من التفعيلة.
وهذا الحذف من كلمة الجارّ، يعد ضرورة شعرية أجازها أهل اللغة، ولكنه قليل في الشعر.
قال ابن عصفور: «وقد يُخَفِّفُونَ المشدد في غير القوافي، إلا أن ذلك قليل..» ثم ذكر بعض الشواهد على هذه الضرورة. انظر: «ضرائر الشعر» لابن عصفور ص(١٣٥ ـ ١٣٦)، «الضرائر» للألوسي ص(٥٨).

١٩ ـ لَدَى عُقَيْلٍ ثُمَّ لَوْلَايَ كَذَا لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ فَعَمْرٌو قَالَ ذَا

٢٠ ـ لَوْلَا أَنَا الْفَصِيْحُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَأَنْتَ أَيْضاً وَهْوَ فاعْلَمْ وَاذْكُرِ

٢١ ـ وَالْحُكْمُ لِلْجَارِ وَلِلْمَجْرُورِ كَجُمَلِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَذْكُورِ

٢٢ ـ وَإِنْ أَتَى الْمَجْرُورُ وَالْجَارُ صِلَهْ أَوْ حَالاً اَوْ جَا صِفَةً مُكَمِّلَهْ

٢٣ ـ أَوْ خَبَراً فَإِنَّهُ قَدْ عُلِّقَا بِكَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقَا

٢٤ ـ خَلَا الصِّلَاتِ فَهْيَ بِاسْتَقَرَّا قَدْ عُلِّقَتْ عِنْدَ النُّحَاةِ طُرَّا

٢٥ ـ وَجَازَ في الْمَجْرُورِ بَعْدَ الْجَرِّ فِي خَبَرٍ وَمَا تَلَا في الذِّكْرِ

٢٦ ـ وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ اَوْ نَفْيٍ بَدَا أَنْ يَرْفَعَ الْفَاعِلَ هَذَا أَبَدَا

٢٧ ـ وَاخْتَارَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ قَدْ مَضَى نُحَاةُ كُوفَةٍ وَالْأَخْفَشُ الرِّضَى

٢٨ ـ وَقِيْلَ فِيهِ خَبَرٌ وَمُبْتَدَا وَلِلظُّرُوفِ حُكْمُ جَرٍّ وَرَدَا

فَصْلٌ

فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يُحْتَاجُ إِلَيهَا

٢٩ ـ قَطُّ وَعَوْضُ أَبَداً ظُرُوفُ لَكِنَّمَا اسْتِغْرَاقُهَا مَعْرُوفُ

٣٠ ـ قَطُّ لِمَا مَضَى وَعَوْضُ أَبَدَا حَتْماً لِلِاسْتِقْبَالِ حَيْثُ وَرَدَا

٣١ ـ أَجَلْ بِهَا يُرَادُ تَصْدِيْقُ الْخَبَرْ بَلَى لِلِايْجَابِ لِنَفْيٍ قَدْ ظَهَرْ

٣٢ ـ ظَرْفٌ لِلِاسْتِقْبَالِ خَافِضٌ إِذَا لِشَرْطِهِ وَلِلْمُفَاجَاةِ كَذَا

٣٣ ـ وَإِذْ فَظَرْفٌ لِلْمُضِيِّ وَاطِئَهْ وَحَرْفُ تَعْلِيلٍ وَلِلْمُفَاجَأَهْ

٣٤ ـ حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ لَمَّا كَذَا لِلِاسْتِثْنَا تُفِيدُ جَزْمَا

٣٥ ـ حَرْفٌ لِتَصْدِيْقٍ وإِعْلَامٍ نَعَمْ وَحَرْفُ وَعْدٍ إِيْ كَذَا مَعَ الْقَسَمْ

٣٦ ـ حَتَّى لِجَرٍّ وَلِعَطْفٍ وَابْتِدَا كَلَّا لِرَدْعٍ وَلِتَصْدِيقٍ بَدَا

٣٧ ـ فِي نَحْوِ: كَلَّا لَا تُطِعْهُ يَحْتَمِلْ مَعْنَى أَلَا أَوْ حَقّاً افْهَمْ مَا نُقِلْ

٣٨ ـ تَجِيءُ لا نَافِيَةً وَنَاهِيَهْ زَائِدَةً فَكُنْ لِذَاكَ وَاعِيَهْ

٣٩ ـ لَوْلَا امْتِنَاعٌ لِوُجُودٍ ثَبَتَا وَحَرْفُ تَحْضِيضٍ وَتَوْبِيخٍ أَتَى

٤٠ ـ كَذَا لِلِاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ تَرِدْ وَإِنْ لِنَفْيٍ وَلِشَرْطٍ قَدْ عُهِدْ

٤١ ـ كَذَا لِتَخْفِيفٍ مِنَ الثَّقِيلِ زَائِدَةً أَيْضاً فَحَقِّقْ قِيْلِي

٤٢ ـ وَأَنْ بِفَتْحٍ حَرْفُ نَصْبٍ مَصْدَرِ وَحَرْفُ تَفْسِيرٍ فَأَوْحَيْنَا اذْكُرِ

٤٣ ـ مُخَفَّفٌ مِنَ الثَّقِيلِ زَائِدُ وَمَنْ لِلِاسْتِفْهَامِ لَفْظٌ وَارِدُ

٤٤ ـ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ شَرْطِيَّهْ مَوْصُولَةٌ أَقْسَامُهَا مَرْعِيَّهْ

٤٥ ـ أَيٌّ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ دَلَّتْ مَوْصُولَةٌ لِلشَّرْطِ قَدْ تَوَلَّتْ

٤٦ ـ مُسْتَفْهَمٌ بِهَا وَوَصْلَةٌ إِلَى نِدَاءِ لَفْظِ مَا بِهِ أَلْ وُصِلَا

٤٧ ـ لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي الْمُضِيِّ تَقْتَضِيْ مَنْعاً لِمَا يَلِيهِ ذَا قَدِ ارْتُضِيْ

٤٨ ـ كذَا في الِاسْتِقْبَالِ حَرْفُ شَرْطِ مُرَادِفٌ لِإِنْ فَحَقِّقْ ضَبْطِي

٤٩ ـ وَبَعْدَ وَدَّ فَهْوَ حَرْفُ مَصْدَرِ مُرَادِفٌ لِأَنْ وَلَكِنْ قَدْ عَرِيْ

٥٠ ـ مِنْ نَصْبٍ اَوْ جَزْمٍ وَلِلتَّمَنِّي وَالْعَرْضِ والتَّقْلِيلِ يا ذَا الذِّهْنِ

٥١ ـ وَقَدْ بِمَعْنَى حَسْبُ وَهْيَ إِسْمُ   كَذَا كَيَكْفِي وَهْيَ أَيْضاً قِسْمُ

٥٢ ـ تُفِيْدُ لِلتَّحْقِيْقِ وَالتَّوَقُّعِ   كَذَا لِتَقْرِيبِ الْمُضِيِّ فَاسْمَعِ

٥٣ ـ كَذَاكَ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيْرِ   كَقَدْ نَرَى في كَلِمِ الْخَبِيرِ

٥٤ ـ وَاوٌ لِلاسْتِئْنَافِ ثُمَّ الْحَالِ   كَذَا لِمَفْعُولٍ وَجَمْعٍ تَالِي

٥٥ ـ لِقَسَمٍ وَرُبَّ عَطْفٍ زَائِدَهْ   فَهَذِهِ الأَقْسَامُ فِيهَا وَارِدَهْ

٥٦ ـ مَعْرِفَةٌ ذَاتُ تَمَامٍ (مَا) قُلِ   وَذَاتُ نَقْصٍ وَلِشَرْطٍ فاقْبَلِ

٥٧ ـ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ تَعَجُّبُ   نَكِرَةٌ فَصِفْ بِهَا مَا تَطْلُبُ

٥٨ ـ مَوْصُولَةٌ كَذَا لِلاسْتِفْهَامِ   وَاسْماً أَتَتْ فِي هَذِهِ الأَقْسَامِ

٥٩ ـ وَإِنْ تكُنْ حَرْفاً فَمَصْدَرِيَّهْ   ظَرْفِيَّةٌ وَغَيْرُ مَا ظَرْفِيَّهْ

٦٠ ـ زَائِدَةٌ نَافِيَةٌ وكَافَهْ   عَنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ وَجَرٍّ كَافَهْ[1]

---

(١) تخفف الفاء، لما تقدم في الكلام على البيت رقم (١٧) ومن ذلك قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه:

فَسِرْنا إليهِمْ كافَةً في رِحَالِهِمْ
جميعاً علينا البَيْضُ لا يَتَخَشَّعُ

فقال: كافَةً، والأصل: كافّة. وقال الآخر:

جزى الله الدوابَ جزاء سوء
وألبَسَهُنَّ مِنْ جَرَبٍ قَمِيصا

فقوله: الداوبَ، ضرورة، والأصل: الدوابَّ. انظر: المراجع السابقة.

فَصْلٌ
فِي أَلْفَاظٍ مُحَرَّرَةٍ

٦١ ـ قُلْ فِعْلَ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ ... فِي نَحْوِ: هَذَا قُبِّلَتْ أَنَامِلُهْ

٦٢ ـ وَنَائِباً عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا يَلي ... وَقَدْ لِتَقْلِيْلٍ وَتَحْقِيْقٍ قُلِ

٦٣ ـ لَنْ حَرْفُ نَصْبٍ قَدْ نَفَى الْمُسْتَقْبَلَا ... لَمْ حَرْفُ جَزْمٍ قَدْ نَفَاهُ جَاعِلَا

٦٤ ـ مَعْنَاهُ مَاضِياً وَقُلْ فِي أَمَّا ... شَرْطٌ وَتَفْصِيْلٌ وَتَوْكِيْدٌ ما

٦٥ ـ وَأَنْ فَحَرْفُ مَصْدَرِيٍّ يَنْصِبُ ... مُضَارِعاً وَفَاءُ شَرْطٍ تُعْرَبُ

٦٦ ـ رَابِطَةً جَوَابَهُ وَلَا تَقُلْ ... جَوَابَ شَرْطٍ بَلْ كَمَا قُلْنَا فَقُلْ

٦٧ ـ أَمَامَ زَيْدٍ بِإِضَافَةٍ خُفِضْ ... فَلَا تَقُلْ بِالظَّرْفِ فَهْوَ قَدْ رُفِضْ

٦٨ ـ فَاءُ فَصَلٍّ لَا تَقُلْ لِلْعَطْفِ ... فَا سَبَبِيَّةٍ فَقُلْ لِلْعُرْفِ

٦٩ ـ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ بِوَاوٍ قَدْ عُطِفْ ... حَتَّى لِجَمْعٍ وَلِغَايَةٍ عُرِفْ

٧٠ ـ وَثُمَّ لِلْمُهْلَةِ وَالتَّرْتِيْبِ ... والْفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ وَالتَّعْقِيْبِ

٧١ ـ أَكِّدْ بِإِنَّ وَانْصِبَنَّ وَارْفَعَا ... زِدْ مَصْدَرِيّاً إِنْ بِفَتْحٍ وَقَعَا

خَاتِمَةٌ

٧٢ ـ وَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ[1] فِي الْإِعْرَابِ ... بَحْثٌ عَنِ الْمُهِمِّ فِي الْأَبْوَابِ

---

(١) هكذا في المخطوطات الثلاث والمطبوع، والظاهر أن صوابه: (الناشِ) بشين معجمة مكسورة، وأصلها: (الناشئ) لكن تحذف الهمزة للوزن، لأن هذا اللفظ هو الذي ذكره ابن هشام في «قواعد الإعراب» =

٧٣ ـ كَمِثْلِ فَاعِلٍ لِفِعْلٍ أَوْ خَبَرْ ... كَذَا إذَا مَرَّ بِظَرْفٍ أَوْ بِجَرّ
٧٤ ـ بَيَّنَ مَحْذُوفاً بِهِ تَعَلَّقَا ... وَصِلَةَ الْمَوْصُولِ أَيْضاً حَقَّقَا
٧٥ ـ وَإِنْ أَتَى لِجُمْلَةٍ فَيَذْكُرُ ... لَهَا الْمَحَلَّ فَهْوَ حَقّاً أَجْدَرُ
٧٦ ـ كَذَاكَ فِي الَّذِي وَذَا لَا يَقْتَصِرْ ... يَقُوْلُ مَوْصُولاً إشَارَةً ذُكِرْ
٧٧ ـ بَلَى يَقُولُ فَاعِلاً وَهْوَ كَذَا ... كَذَاكَ في الْمُضَافِ فَاعْرِفَنَّ ذَا
٧٨ ـ جَرُّ الْمُضَافِ فِيهِ أَيضاً وَارِدُ[(١)] ... وَلا تَقُلْ فِي الذِّكْرِ لَفْظٌ زائِدُ
٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ عَبَّرَ عَنْهُ بِصِلَهْ ... وَبَعْضُهُمْ مُؤَكِّداً قَدْ جَعَلَهْ
٨٠ ـ وَكَمُلَتْ وَالْحَمْدُ لِلرَّحْمَنِ ... ثُمَّ صَلاَةُ الْمَلِكِ الدَّيَّانِ
٨١ ـ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ ... وَآلِهِ والصَّحْبِ وَالْأَبْرَارِ

تَمَّتْ

= والضمائر الآتية في النظم بعد هذه اللفظة كلها بصيغة الإفراد، لا بصيغة الجمع، ولعل السبب في هذا التحريف تشابه لفظتي: (للناسِ، وللناشِ) وقد يكون الناظم اعتمد على نسخة من «القواعد» أُثبت فيها لفظة (الناس) قال الكافيجي في «شرحه» ص(٥٠٧) بعد قول ابن هشام: (واعلم أنه يعاب على الناشئ..) قال: (فما وجد هنا في بعض النسخ من «الناس» بمعنى الإنسان بدل «الناشئ» بمعنى المتمرن، فليس له معنى مقبول هنا) يريد بذلك أن لفظة (الناس) لا معنى لها هنا، ولا أظن أن الناظم سيترك لفظة «الناشئ» الدالة على معنى مقصود، ويأتي بلفظ عام لا دلالة فيه على المراد. وانظر: «شرح القوجوي» ص(١٧٧). والله أعلم.

(١) جاء في نسخة دار الكتب المصرية والمطبوع: جُزْءُ المضافِ الجرُّ فيه واردُ.

شرح مقدمة الناظم



١ - يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ الْإِلَـهِ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ

لم يبيِّن الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لقبه الذي يميِّزه عن غيره، ولفظة: (محمد بن عبد الله) تصدق على ابن ظهيرة، كما جاء في كتب التراجم، وقد جاء في بعض المخطوطات نسبة النظم إليه، إضافة إلى ما ذكره ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية»(١) أن ابن ظهيرة نظم «قواعد الإعراب» لابن هشام، لكن ابن حُميد لما ترجم في كتابه: «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة»(٢) لحفيد ابن هشام، وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، نقل ترجمته من «الضوء اللامع»(٣) للسخاوي، ثم قال: «رأيت له نظم قواعد الإعراب».

ولا أدري هل هذا النظم لقواعد ابن هشام، أو أنه كتاب مستقل شأنه شأن مَنْ نَظَمَ في قواعد الإعراب غير

---

(١) (٤/٥٤٦).
(٢) (٣/٩٨٠).
(٣) (٨/١٠٨).

متقيد بنظم كتاب معين؛ كالمجرادي وغيره؟ فالله أعلم.

ترجمة ابن ظهيرة

وابن ظهيرة هو قاضي مكة وفقيهها، وهو محمد بن عبد الله بن ظهيرة المخزومي القرشي المكي الشافعي، ولد في مكة سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، ونشأ بها على عفة وصيانة ونزاهة، وكان إماماً علَّامة حافظاً متقناً ديِّناً ورعاً حسن الأخلاق، متواضعاً طارحاً للتكلف، كثير المروءة والبر والنصح والمحبة لأصحابه، حريصاً على تفرقة ما يدخل تحت يده من الصدقات.

رحل إلى الشام ومصر، واستفاد من علمائها في الحديث وعلومه، والفقه وأصوله، وعلوم العربية، وجلس للتدريس في مكة بضعاً وأربعين سنة، فاستفاد منه خلق كثير من المقيمين والغرباء القادمين، ورحل إليه الطلبة، ومن جملة من أخذ عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني، والعلامة محمد بن إبراهيم الوزير، ومن مشايخه: عز الدين بن جماعة، وسراج الدين البُلقيني، وابن الملقن، وأبو البقاء السبكي.

مات سنة سبع عشرة وثمانمائة في مكة، ودفن بالمعلاة رحمه الله.

٢ ـ الحَمْدُ للهِ العَلِيمِ الفَاطِرِ ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعْ سَلامٍ بَاهِرِ

٣ ـ عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الهَادِي وَآلِهِ وَالصَّحْبِ وَالْأَوْلادِ

شرح مقدمة الناظم

ابتدأ الناظم رحمه الله هذه المنظومة بالثناء على الله تعالى بالحمد بواسطة الجملة الاسمية التي هي أبلغ من الفعلية، والحمدُ: ذكر أوصاف المحمود الكاملة، وأفعاله الحميدة، مع محبته وتعظيمه، فإنْ تجرَّد عن ذلك فهو مدح، والحمد يكون على النعمة وعلى الصفات وعلى الأفعال، بخلاف الشكر فإنه يكون على النعمة؛ فعلى هذا: الشكر أخصُّ من الحمد، لكنه أعمُّ من حيث إنه يكون بالقلب واللسان والجوارح، وأما الحمد فهو بالقلب واللسان دون الجوارح.

وقوله: (لله) اللام للاستحقاق، و(الله) اسم الله الخاص به، ومعناه: المألوه؛ أي: المعبود محبة وتعظيماً، وأصله: الإلٰه، فحذفوا الهمزة، وأدغموا اللام في اللام، فصارتا لاماً واحدة مشددة مفخمة.

وقوله: (العليم) بدل من اسم الله تعالى، وهو اسم من أسماء الله تعالى جاء ذكره في القرآن في أكثر من مائة وخمسين موضعاً، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

وقوله: (الفاطر) صفة، ومعناه: المبدع المخترع، قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١] أي: المبتدئ خلق السمٰوات والأرض ومن فيهن.

ثم ثنَّى الناظم بالصلاة والسلام على النبي ﷺ، قال أبو العالية: «صلاة الله: ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة الملائكة: الدعاء»[(١)]، وكذا صلاة غير الملائكة.

وقوله: **(مع سلام باهر)** أي: ظاهر بيِّن، ومنه قيل للقمر: الباهر؛ لظهوره على جميع الكواكب.

وقوله: **(الهاشمي)** نسبة إلى هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، وهو الجد الثاني للنبي ﷺ، واسم هاشم: عمرو، وسمي هاشماً لهشمه الثريد لقومه في شدة المحْل، وذلك أنه كان إليه الرفادة والسقاية بمكة، وانتهت إليه سيادة قريش.

وقوله: **(الهادي)** صفة للنبي ﷺ، والمراد: هداية الدلالة والإرشاد، قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، أما هداية التوفيق للعمل، فهذه بيد الله تعالى لا يملكها الرسول ﷺ ولا غيره.

وقوله: **(وآله)** آل: أصله: أهل، بدليل تصغيره على أُهيل، وقيل: إنه من آل يؤول: إذا رجع. ولا يستعمل هذا اللفظ إلا فيما شَرُفَ غالباً. وآل الرجل: أهله وعياله، والآل ـ هنا ـ فيهم خلاف على أقوال، ذكرها ابن القيم في «جلاء الأفهام»، والأظهر أنهم من تحرم عليهم

(١) انظر: «فتح الباري» (٨/ ٥٣٢).

الصدقة، أو ذريته وأزواجه خاصة، وقيل: أتباعه على دينه. وضعف هذا ابن القيم[(١)] والجمع بين الصحب والآل فيه مخالفة للمبتدعة من الرافضة ونحوهم؛ لأنهم يزعمون موالاة الآل دون الصحب، وكلمة (آل) اسم جمع لا واحد له من لفظه.

وقوله: **(والصحب)** اسم جمع مثل: ركب، بمعنى أنه اسم مفرد واقع على الجمع بمنزلة قوم ونفر، لأنه خالف أوزان الجمع المعروفة، لأن (فَعْلاً) ليس من أبنية الجمع، وهذا قول سيبويه، وذهب الأخفش إلى أن (فَعْلاً) من أبنية الجمع، وجعل منه صحباً وركباً، وأخذ بهذا الجوهري وبعض اللغويين فقالوا: صَحْبٌ جمع لصاحب على غير قياس، ويجمع صَحْبٌ على أصحاب مثل: فرخ وأفراخ، ويجمع أصحاب على أصاحيب، والصحابة بالفتح: الأصحاب، وهو جمع صاحب مثل: شاهد وأشهاد، وهو في الأصل مصدر صحبه يصحبه صُحبة ـ بالضم ـ وصَحابة ـ بالفتح ـ[(٢)]، والصاحب والصحابي: من اجتمع بالنبي ﷺ أو رآه مؤمناً به، ومات على ذلك.

---

(١) ص(٢٣٦ ـ ٢٥٢).

(٢) انظر: «الصحاح» (٢/ ١٦١)، «شرح المفصل» (٥/ ٧٧)، «شرح المرادي على الألفية» (٥/ ٨٧)، «المقاصد الشافية» (٩/ ٤٩٢)، «تاج العروس» (٣/ ١٨٥)، «حاشية ابن الحاج» (٢/ ٢١٣).

وقوله: **(والأولاد)** جمع ولد، وهو لفظ يصدق على الذكر والأنثى، و(أل) فيه عوض عن المضاف إليه ـ على رأي الكوفيين وبعض البصريين[١] ـ أي: وأولاده ﷺ، وهم: القاسم، وإبراهيم، وعبد الله، وزينب، ورقية، وفاطمة، وأم كلثوم رضي الله عنهم، ويحتمل أنه يريد أولاد من تقدم.

٤ ـ وَهَاكَ فِي قَواعِدِ الْإِعْرَابِ نَظْمَ الْكِتَابِ الْمُبْدِعِ الْإِعْرَابِ

٥ ـ وَأَسْأَلُ اللهَ بِهِ أَنْ يَنْفَعَا قَارِئَهُ وَنَاظِماً وَمَنْ دَعَا

هاك: اسم فعل أمر بمعنى (خذ)، والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، **وقوله**: **(نظم الكتاب)** مفعول به لاسم الفعل، والكتاب: مضاف إليه.

والقواعد: جمع قاعدة، وهي الأساس، ومنه: قواعد البيت: وهي أساسه وأصوله التي بني عليها؛ وفي الاصطلاح: حكم كُلي منطبق على جميع جزئياته؛ لتعرف أحكامها منه[٢]. كقولنا: الفاعل مرفوع، والحال منصوب، ومتى أمكن اتصال الضمير لم يُعدل إلى انفصاله..

---

(١) انظر: «المغني» (٢/ ٥٠١ ـ ٥٠٢).

(٢) انظر: «التعريفات» للجرجاني ص(١٧١)، «التصريح على التوضيح» (١/ ١٠٤).

والإعراب: لغة: الإبانة والإفصاح، **واصطلاحاً**: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً. نحو: حضر الضيفُ، استقبلت الضيفَ، فرحت بالضيفِ. فلفظ (الضيف) تغير آخره لفظاً؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليه، ونحو: حضر الفتى، هنأت الفتى، سلمت على الفتى. مثله، إلا أن التغير مقدر.

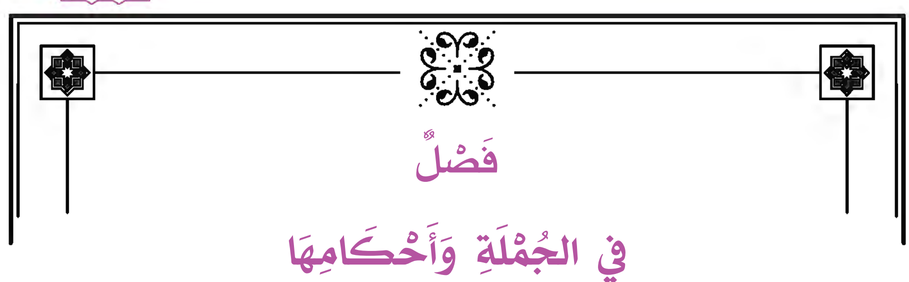
ويطلق الإعراب على ذكر موقع الكلمة في الجملة، فيقال: مبتدأ أو خبر أو فاعل... أو موقع الجملة في الكلام، فيقال: في محل نصب حال، أو في محل جر مضاف إليه، وذلك بغرض بيان المعنى والاستعانة به على فهم المراد.

وقوله: (الكتاب) أي: كتاب ابن هشام: «الإعراب عن قواعد الإعراب»، فتكون (أل) للعهد.

وقوله: (المبدع) صفة، وهو اسم فاعل من (أبدع) الرباعي إذا أتى بالبديع، وهو الشيء يكون غاية في صفته.

وقوله: (الإعراب) هذا اسم كتاب ابن هشام، وهو بدل من قوله: (الكتاب).

ثم توجه الناظم إلى الله تعالى أن ينفع بهذا النظم القارئ والناظم ومن دعا للناظم أو للعموم.



فَصْلٌ

فِي الجُمْلَةِ وَأَحْكَامِهَا

٦ ـ لَفْظٌ مُفِيْدٌ بِالْكَلَامِ يُدْعَى   وَجُمْلَةٌ وَهْيَ أَعَمُّ قَطْعَا

٧ ـ كُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ لا يَنْعَكِسْ   وَجُمْلَةٌ قِسْمَانِ لَيْسَ تَلْتَبِسْ

٨ ـ إِسْمِيَّةٌ وَهْيَ بِالِاسْمِ تُبْتَدَا   فِعْلِيَّةٌ بِالْفِعْلِ فَابْدأْ أَبَدَا

تعريف الكلام

عرَّف الكلام بأنه اللفظ المفيد، نحو: الكتاب جديد.

والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، بخلاف الإشارة والكتابة، وعقد الأصابع ونحو ذلك، فلا يسمَّى كلاماً عند النحويين.

والمراد بالمفيد: ما يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر.

تعريف الجملة

ويسمَّى الكلام جملة، **والجملة:** ما تألفت من مسند ومسند إليه، وذلك بأن تتكون من فعل وفاعل، نحو: جاء الحق وزهق الباطل، أو من مبتدأ وخبر، نحو: الصدق فضيلة، أو ما كان بمنزلة أحدهما كالفعل ونائب الفاعل، نحو: قُضي الأمر، أو الوصف الواقع مبتدأ مع مرفوعه،

نحو: أحاضر المدرسان؟، أو ما أصله المبتدأ والخبر، نحو: كان الطالب حاضراً.

ووجه تسمية الكلام جملة هو وجود الفائدة، والتركيب الإسنادي، فيسمَّى كلاماً لوجود الفائدة، ويسمَّى جملة لوجود التركيب الإسنادي.

الفرق بين الجملة والكلام

والجملة أعم من الكلام؛ لأنها تنطبق على المفيد وغير المفيد، نحو: حضر أبوك، إن حضر أبوك، بخلاف الكلام فهو لا يُطلق إلا على المفيد.

ولهذا **قال**: **(وهي أعم قطعَا)** وقطعاً: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف تقديره: أقطع.

ثم **قال**: **(كل كلام جملة)** أي: كل كلام يطلق عليه جملة؛ لوجود التركيب الإسنادي **(لا ينعكس)** أي: عكساً لغوياً، فليس كل جملة كلاماً؛ لأن الكلام لا بد فيه من الإفادة، بخلاف الجملة فقد تفيد أو لا تفيد، كما تقدم.

ثم ذكر أن الجملة قسمان:

تقسيم الجملة وتعريف كل قسم

١ ـ اسمية؛ أي: هي المبدوءة باسم، سواء كان صريحاً، مثل: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ﴾ [الزمر: ٦٢]، أو مؤولاً، والاسم المؤول: هو المصدر الذي وقع له التأويل، ويتم ذلك بسبك الحرف المصدري مع مدخوله

بمصدر، والحرف المصدري هو: (أنْ) و(أنَّ) و(كي) و(ما) و(لو)، مثل: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فـ(أن): حرف مصدري ونصب، و(تصوموا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو: فاعل، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ، خبره ما بعده، والتقدير: وصومكم خير لكم.

ولا يؤثر على اسمية الجملة تقدم أحد الحروف عليها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [الانفطار: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠].

٢ ـ جملة فعلية: وهي المبدوءة بفعل، سواء كان مذكوراً، مثل: أنزل الله الغيث، ومن المذكور أن يتقدم معمول الفعل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠]، فـ﴿فَرِيقًا﴾ مفعول مقدم. أو محذوفاً كما في باب الاشتغال، نحو: خالداً أكرمته، فـ(خالداً) مفعول به منصوب لفعل محذوف يفسره المذكور، أو باب النداء، نحو: يا خالد ادخل، فـ(خالد) منادى مبني على الضم في محل نصب مفعول به؛ لأن حرف النداء نائب مناب الفعل: أدعو.

٩ ـ وَالْجُمَلُ اللَّاتِي لَهَا مَحَلُّ سَبْعٌ فَخُذْهَا: خَبَرٌ يَحِلُّ

١٠ ـ حالٌ، ومَفْعُولٌ، مُضَافٌ، واقِعُ جَوَابَ شَرْطٍ جَازِمٍ، وتَابِعُ

١١ ـ لِمُفْرَدٍ، وجملةٍ ذاتِ مَحَلّ ....

تقسيم الجملة من حيث الإعراب

تنقسم الجمل من حيث الإعراب إلى قسمين:

الأول: الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي سبع على المشهور.

الثاني: الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي سبع أيضاً.

الضابط لما له محل وما ليس له محل

والضابط الأغلب في ذلك أن كل جملة وقعت موقع المفرد فلها محل من الإعراب بحسب ما يستحقه ذلك المفرد، وكل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها من الإعراب[(١)]، وعلى هذا فالجملة إذا جاءت مؤدية معنى نحوياً يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد وإلا فلا[(٢)].

(١) قد ناقش بعض الباحثين موضوع الجمل، ولا سيما الجمل التي لا محل لها من الإعراب. انظر: «إعراب النص، دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب» للدكتور: حسني عبد الجليل يوسف.

(٢) مما يتصل بإعراب الجمل، بل هو الأساس فيها، باب «الفصل والوصل»، وهذا الباب قد تناوله البلاغيون، وأهمله النحاة. انظر: «التلخيص في علوم البلاغة» للقزويني ص(١٧٥).

فمثلاً: خالد يكتب، جملة (يكتب) المؤلفة من الفعل المضارع والفاعل المستتر هي في محل رفع خبر المبتدأ (خالد)، ويمكن أن يقع موقعها اسم مفرد ويؤدي المعنى، فيقال: خالد كاتب.

ومثلاً: والله لأفعلنَّ الخير، جملة جواب القسم (لأفعلنَّ) لا محل لها من الإعراب؛ إذ لا يمكن أن يقع موقعها مفرد يؤدي هذا المعنى.

وإنما قلنا: الأغلب؛ لأن الجملة الواقعة بعد الفاء الرابطة أو (إذا) الفجائية إذا كانت جواباً لشرط جازم، لها محل من الإعراب، مع أنها ليست واقعة موقع مفرد يقبل الجزم أصلاً، لا لفظاً ولا محلّاً، فكان ينبغي ألا يكون لها محل من الإعراب.

أولاً: الجمل التي لها محل

وإليك بيان الجمل التي لها محل من الإعراب:

١ ـ الجملة الواقعة خبراً

الأولى: الجملة الواقعة خبراً، سواء أكانت اسمية أم فعلية، وتكون في محل رفع إن كانت خبراً لمبتدأ، نحو: الجِدُّ يدني كُلَّ أَمْرٍ شَاسِعِ، فـ(يدني) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. أو كانت خبراً لـ(إن) أو إحدى أخواتها، نحو: إنَّ السخاءَ يغطي كُلَّ عَيْبٍ، فجملة (يغطي) في محل رفع خبر (إن).

وتكون في محل نصب إذا كانت خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها، أو خبراً لأفعال المقاربة، نحو: كان خالدٌ خُلُقه جميل، كاد عليٌّ يفوز.

ويشترط في الجملة الواقعة خبراً ثلاثة شروط:

شروط الجملة الواقعة خبراً

الأول: أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا الرابط يجعل جملة الخبر شديدة الاتصال بالمبتدأ، والرابط قد يكون ضميراً، وقد يكون غيره، كالإشارة إلى المبتدأ، نحو: العدل ذلك دعامة الملك، قال تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة برفع (لباس) على أنه مبتدأ، والتقوى مضاف إليه، و(ذلك) مبتدأ ثان، و(خير) خبر عنه، والجملة خبر عن الأول. وفي الآية أعاريب أخرى، وكقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الأعراف: ٤٢] على أحد الأعاريب فيها، وهو أن الخبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾.

الشرط الثاني: ألا تكون ندائية، فلا يصح: خالد يا أعدل الناس.

الثالث: ألا تكون مصدَّرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى، وهذه الثلاثة مجمع عليها، كما قال

السيوطي وغيره[١]، ويجوز في جملة الخبر أن تكون قَسَمية خلافاً لثعلب، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوْ مَاتُواْ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًاۚ﴾ [الحج: ٥٨]، فجملة (ليرزقنهم) خبر المبتدأ (الذين)، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وفيه آيات أخرى، كما يجوز وقوع الجملة الإنشائية خبراً خلافاً لابن السراج، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]، فـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ موصول مبتدأ ضُمِّن معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في خبره في قوله: ﴿فَبَشِّرْهُم﴾.

٢ ـ الجملة الواقعة حالاً

الثانية: الجملة الواقعة حالاً، وموضعها نصب، وهي قد تكون اسمية، نحو: تمر بنا الأيام ونحن لاهون، قال تعالى: ﴿إِذَآ أُلْقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ۝٧﴾ [الملك: ٧]، وقد تكون جملة فعلية، نحو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، قال تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًاۚ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون: ٥]، فالجملة الفعلية ﴿يَصُدُّونَ﴾ حال من الهاء، والجملة الاسمية ﴿وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ حال من الواو.

(١) انظر: «جمع الجوامع» (٢/ ١٤).

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً ثلاثة شروط:

شروط الجملة الواقعة حالاً

الأول: أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال، ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين، وهو الواو، أو الضمير أو هما معاً.

الشرط الثاني: أن تكون خبرية، فلا تصلح الإنشائية أن تقع حالاً.

الشرط الثالث: أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال كالسين وسوف، ولهذا لا يصح إعراب جملة ﴿سَيَهْدِينِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٩٩﴾﴾ [الصافات: ٩٩] حالاً، بل هي استئناف بياني، أو اعتراضية.

٣ ـ الجملة الواقعة مفعولاً به

الثالثة: الجملة الواقعة مفعولاً به، وموضعها نصب، **وتقع في ثلاثة مواضع:**

١ ـ الجملة المحكية بالقول، وهي الواقعة بعد القول ومشتقاته، كقوله تعالى عن عيسى عليه السلام: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، فجملة ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ في محل نصب مفعول به، أو في محل نصب مقول القول. فإن بُني الفعل لما لم يسم فاعله، فالجملة في محل رفع نائب فاعل، نحو: قيل: محمد ناجح.

٢ ـ الجملة الواقعة بعد المفعول الأول في باب (ظن وأخواتها)، أو بعد المفعول الثاني في باب (أعلم)،

أو ما هو بمنزلتها من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، **فالأول** نحو: ظننت خالداً يقرأ، فجملة (يقرأ) في محل نصب مفعول ثان لـ(ظن)، **والثاني** نحو: أَعْلَمْتُ خالداً محمداً أبوه مسافر، فجملة (أبوه مسافر) في محل نصب مفعول ثالث لـ(أعلم).

٣ ـ الجملة المعلَّق عنها العامل في باب (ظَنَّ)، وذلك حين تُعَلَّقُ أفعال القلوب عن العمل في اللفظ، فَيَحُولُ بينها وبين مفعوليها أحد المعلِّقات التي لها حق الصدارة، فتمنع الفعل الذي قبلها من العمل في لفظ ما بعدها، ويكون موقع الجملة في محل نصب، سدت مسدَّ المفعولين، نحو: علمت لَلإِسبالُ محرمٌ.

٤ ـ الجملة الواقعة مضافاً إليها

الرابعة: الجملة الواقعة مضافاً إليها، ومحلها الجر؛ لأنها في محل المضاف إليه، وهي كل جملة وقعت بعد اسم زمان غير مُنَوَّنٍ، سواء أكان مبنياً، مثل: إذ، إذا، حيث ونحوها، أم كان معرباً حذف تنوينه للإضافة، مثل: يوم، حين، ساعة، ونحوها.

مثال الأول: حضرت إذ قدم أخوك، قال تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٤]؛ أي: وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون.

ومثال الثاني: فرحت يومَ رأيتك، قال تعالى: ﴿يَوْمَ

هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر: ١٦]، وقال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٩]، فإن كان اسم الزمان منوناً فالجملة بعده صفة، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٨١].

٥ ـ الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم

الخامسة: الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم واقترنت بالفاء، أو بـ(إذا) الفجائية، ومحلها الجزم، فمثال الفاء: من سعى في الخير فسعيه مشكور، فالفاء رابطة لجواب الشرط بالشرط، وجملة (سعيه مشكور) في محل جزم جواب الشرط، قال تعالى: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، فجملة ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ﴾ في محل جزم جواب الشرط، ومما يدل على أنها في محل جزم: العطف عليها بالجزم ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ﴾، في قراءة حمزة والكسائي بجزم المضارع (وَيَذَرْهُمْ) عطفاً على جواب الشرط، وقرأ الباقون بالرفع ﴿وَيَذَرُهُمۡ﴾ على القطع والاستئناف على معنى: والله يذرهم.

ومثال (إذا) الفجائية قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، فـ(إذا) حرف دالٌّ على المفاجأة مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ﴿هُمۡ﴾ مبتدأ، ﴿يَقۡنَطُونَ﴾ الجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ﴿وَإِن﴾.

ووجه اشتراط الاقتران بـ(الفاء) أو (إذا) هو أن الجملة لو خلت منهما لصار الفعل قابلاً للجزم لفظاً، نحو: إِنْ تَقُمْ أَقُمْ، أو محلّاً: إن زرتني أكرمتك، فيكون الجزم محكوماً به للفعل وحده لا للجملة.

والمواضع التي يجب اقترانها بالفاء سبعة، مجموعة في قول بعضهم:

اسميةٌ طلبيةٌ وبجامدِ   وبما وقد وبِلَنْ وبالتنفيسِ

وهي كما يلي:

١ ـ الجملة الاسمية، كما تقدم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

٢ ـ الجملة الفعلية التي فعلها طلبي، نحو: إن حَيَّاك أحد بتحية فَحَيِّهِ بأحسن منها، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١].

٣ ـ الجملة الفعلية التي فعلها جامد، نحو: من يطلق لسانه فليس بسالم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠].

٤ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(ما)، نحو: إن تجتهد فما أقصر في مكافأتك، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢].

٥ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(قد)، نحو: من مدحك بما ليس فيك فقد ذمَّك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].

٦ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(لن)، نحو: إن صحبت الأشرار فلن تسلم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

٧ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بأحد حرفي التنفيس[١]، وهما السين وسوف. فمثال السين: مهما تُخْفِ من طباعك فستظهر للناس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦].

ومثال: (سوف) من ظلم الناس فسوف يندم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ﴾ [التوبة: ٢٨].

٦ ـ الجملة التابعة لمفرد

السادسة من الجمل التي لها محل: الجملة التابعة لمفرد، وهي الجملة الواقعة صفة لمفرد، والواقعة بدلاً من مفرد، أما الواقعة صفة، فمحلها من الإعراب بحسب ما هي صفة له، فتكون في محل رفع كقوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ

(١) التنفيس معناه: الاستقبال، فإذا دخلت السين وسوف على الفعل المضارع خلَّصتاه للاستقبال. وانظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» «القسم الأول» (٢/ ١٧٥).

أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وفي محل نصب كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وفي محل جر كقوله تعالى: ﴿لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾ [آل عمران: ٩].

ويشترط لوقوع الجملة صفة ثلاثة شروط:

شروط وقوع الجملة صفة

الأول: أن يكون الموصوف بها نكرة محضة، (وهي الخالية من قيد يفيد التخصيص كـ(أل) الجنسية، أو الإضافة...)، نحو: أقبل طالب يبتسم، فجملة (يبتسم) في محل رفع صفة لـ(طالب)، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٨١]، فجملة ﴿تُرۡجَعُونَ﴾ في محل نصب صفة لـ﴿يَوۡمٗا﴾، فإن كانت النكرة غير محضة فسيأتي حكمها ـ إن شاء الله ـ عند الكلام على الجملة بعد المعرفة والنكرة.

الشرط الثاني: أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بالموصوف، والأغلب أن يكون مذكوراً، كما تقدم، وقد يحذف للدلالة عليه، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه.

الثالث: أن تكون الجملة خبرية، فلا يصح وقوع الإنشائية بنوعيها (الطلبي وغير الطلبي) صفة، فلا تقول: جاء مسكين ساعِدْهُ، ولا تقول: هذا كتاب بِعْتُكَهُ (إذا كنت

تريد إنشاء البيع وقت النطق، فإن أردت الإخبار عن بيع وقع ومضى صَحَّ).

وذلك لأن الصفة للإيضاح أو التخصيص، وهذا لا بد أن يكون حاصلاً من قبل، ليكون معلوماً، بخلاف الجملة الإنشائية فإن مضمونها لا يقع إلا بعد النطق بها، فلا يتم بها إيضاح ولا تخصيص ولا غيرهما من أغراض الصفة.

أما الجملة الواقعة بدلاً من مفرد، فالمراد به بدل الاشتمال، وأشهر مواقعها: الجملة المبدوءة بـ(كيف) بعد اسم مفرد، وقد مثل لها النحاة بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، فجملة ﴿كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ بدل من الاسم الظاهر قبلها؛ أي: كيف مدَّ ربك الظل، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾﴾ [الغاشية: ١٧]، فجملة ﴿كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ بدل من ﴿ٱلْإِبِلِ﴾ أي: ينظرون إلى خلق الإبل، أو إلى كيفية خلقها[(١)].

٧ ـ الجملة التابعة لجملة لها محل

السابعة: الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، ومحلها هو محل ما هي تابعة له، وهذا يشمل الجملة المعطوفة على جملة لها محل من الإعراب،

---

(١) انظر: «المغني» (١/ ٢٠٧)، (٢/ ٤٢٥)، «أوضح المسالك» (٣/ ٤٠٨ ـ ٤١٠).

والجملة الواقعة بدلاً من جملة لها محل، فمثال المعطوفة: خالد خرج أبوه ودخل أخوه، فجملة (دخل أخوه) في محل رفع؛ لأنها معطوفة على جملة (خرج أبوه) وهي جملة في محل رفع خبر المبتدأ (خالد).

ومثال الجملة الواقعة بدلاً من جملة لها محل: قول الشاعر:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِمَا

فجملة (لا تقيمن) في محل نصب بدل من جملة (ارحل) التي هي في محل نصب مفعول به؛ لأنها جملة محكية بالقول، وإنما أتى بها الشاعر؛ لأنها أوفى بتأدية إظهار الكراهية لإقامته من قوله: (ارحل).

وإلى هذه الجمل السبع أشار الناظم **بقوله**: **(والجُمَلُ اللاتي لها مَحَلٌّ سَبْعٌ...)** إلخ.

وقوله: **(خبرٌ)** بالرفع خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هي خبر.. **وقوله**: **(يَحِلُّ)** بكسر الحاء وضمها؛ أي: يقع خبراً لمبتدأ أو ما أصله المبتدأ، **وقوله**: **(حال)** أي: وحال، بتقدير حرف العطف، **(ومفعول)** أي: به، و**(مضاف)** أي: إليه؛ لأن الجملة هي المضاف إليه، وليست هي المضاف، **وقوله**: **(واقعُ جوابَ شرطٍ جازم)** أي: بقيد وجود الفاء أو إذا، **(وتابعُ لمفردٍ)** المراد الجملة

الواقعة صفة لمفرد، والواقعة بدلاً من اسم مفرد، **(وجملةٍ ذاتِ مَحَلّ)** أي: وتابع لجملة لها محل من الإعراب، والمراد المعطوفة، والواقعة بدلاً من جملة لها محل.

١١ ـ .... وَسَبْعَةٌ بِلَا مَحَلٍّ فِي الجُمَلْ

١٢ ـ ذاتُ ابْتِدَاءٍ، وَاعْتِراضٍ، وَصِلَهْ جَوَابُ شَرْطٍ لَيْسَ جَزْمٌ دَخَلَهْ

١٣ ـ وَقَسَمٌ، وَذَاتُ تَفْسِيرٍ كَهَلْ تَابِعَةٌ لِجُمْلَةٍ بِلَا مَحَلّ

الجمل التي ليس لها محل

ذكر في هذه الأبيات القسم الثاني، وهي الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، **وهي سبع**:

١ ـ الابتدائية

الأولى: الابتدائية، وهي التي يبتدأ بها الكلام، أو تقع في أثنائه منقطعة عما قبلها في المعنى، فليست تكملة لها، وإن كانت متصلة بها من حيث إنهما في حديث واحد وشيء واحد.

فمثال الأول: إنَّ الحياةَ جهادٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: ١].

ومثال الثاني: مات فلان رحمه الله، فالجملة الأولى لا محل لها؛ لأنها ابتدائية، ليس قبلها شيء. والثانية (رحمه الله) لا محل لها؛ لأنها ابتدائية مستأنفة.

الفرق بين الابتدائية والاستئنافية

وعلى هذا فالابتدائية والاستئنافية بمعنى واحد، والأظهر أن بينهما فرقاً، فالابتدائية هي التي يفتتح بها الكلام، سواء أكانت اسمية أم فعلية.

أما الاستئنافية فهي التي تأتي في أثناء الكلام منقطعة عما قبلها من جهة الإعراب، لا من ناحية المعنى الجزئي، **ولها علامتان:**

علامة الجملة الاستئنافية

الأولى: كل جملة بُدئت بحرف عطف جاء للاستئناف، كقوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [الحج: ٥]، فجملة ﴿وَنُقِرُّ﴾ مستأنفة؛ لمجيء المضارع مرفوعاً على قراءة الجمهور، ولم يُنصب عطفاً على المضارع قبله، إذ ليس المعنى: خلقناكم لنقر. ومنه ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فجملة ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾ مستأنفة.

الثانية: مراعاة المعنى مراعاة دقيقة؛ لأن المقام يحتاج إلى قوة إدراك، وربط الكلام بعضه ببعض، ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾ [يونس: ٦٥]، فجملة ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾ مستأنفة لتسلية النبي ﷺ، وليست محكية بالقول، لفساد المعنى، إذ لو قالوا ذلك لم يَحْزَنِ النبي ﷺ. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٞۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓۖ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، فجملة ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ استئنافية، ولا يصح عطفها على قوله: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٞۘ﴾؛ لئلا يكون

فاعل ﴿قَالَ﴾ هو ﴿لُوطٌ﴾ عليه السلام، وإنما الفاعل هو إبراهيم عليه السلام، بدليل ما بعده من الآيات.

٢ ـ الجملة المعترضة

الجملة الثانية: الجملة المعترضة، وهي التي تقع بين شيئين متلازمين يحتاج كل منهما للآخر، كالمبتدأ والخبر، والفاعل وفعله، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه، ونحو ذلك، وإن جاءت قبلها الواو فهي حرف اعتراض، وليست للعطف[١]، والغرض منها تأكيد الكلام، أو تقويته، أو تحسينه، نحو: أنت ـ حفظك الله ـ كريم، قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]، فجملة ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ معترضة بين الشرط وجوابه، والغرض منها تأكيد عجزهم في جميع الأزمان؛ لأن للقرآن من الأوصاف والخصائص ما لا يمكن معه الإتيان بسورة من مثله، وعبر بـ(لن) دون (لا)؛ لأنها أبلغ في نفي المستقبل واستمراره وإن لم تقتضِ التأبيد بذاتها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، فجملة ﴿كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ معترضة بين الفعل ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ ومعموله الذي هو جملة التمني ـ على أحد الأقوال ـ والمعنى: كأن لم يتقدم له

(١) انظر: «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي ص(١٦٧).

معكم مودة. والغرض منها ـ والله أعلم ـ التنبيه على ضعف عقيدة هذا القائل، وأن قوله هذا قول من لا مواصلة بينكم وبينه، وإنما يريد أن يكون معكم لمجرد المال[(١)].

وقد يقع في أثناء الاعتراض اعتراض آخر، كقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧]، فقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧﴾ جواب لقوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾، وجملة ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾ المؤلفة من (إن) واسمها وخبرها وصفة خبرها، جملة معترضة بين القسم وجوابه، والواو حرف اعتراض. وجملة ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ معترضة بين الموصوف والصفة، وهي ﴿لَقَسَمٌ﴾ ﴿عَظِيمٌ﴾.

٣ ـ الجملة الواقعة صلة

الثالثة: الجملة الواقعة صلة للموصول، اسمياً كان أم حرفياً، **فالموصول الاسمي**، نحو: حضر الذي فاز أخوه، فجملة (فاز أخوه) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

والموصول الحرفي، مثل: سرَّني أن نجح أخوك، فـ(أن) حرف مصدري، وجملة (نجح أخوك) لا محل لها

(١) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (١/ ٢٢٩)، «البحر المحيط» (٣/ ٣٠٤).

من الإعراب صلة الموصول الحرفي، والحرف المصدري وصلته في تأويل مصدر فاعل، أي: سرَّني نجاحُ أخيك.

٤ ـ الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم

الرابعة: الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو لجازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ(إذا) الفجائية.

فالأول: مثل (إذا، ولو، ولولا) نحو: لولا الهواء ما عاش مخلوق، فجملة (ما عاش مخلوق) لا محل لها من الإعراب جواب (لولا)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، فجملة ﴿لَجَعَلْنَٰهُ﴾ لا محل لها جواب (لو).

والثاني: نحو: من يكثرْ كلامه يكثرْ ملامه، إن أكثرت الكلام ندمت، وذلك لظهور الجزم في لفظ الفعل (يكثر) الواقع جواباً للشرط، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم هو الفعل لا الجملة بأسرها.

٥ ـ الجملة الواقعة جواباً للقسم

الخامسة: الجملة الواقعة جواباً للقسم، سواء ذكر القسم صريحاً، كقوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾ [يس: ١ ـ ٣]، فجملة ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾ لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾، أم لم يذكر، بل حذف واسْتُدِلَّ عليه باللام الواقعة في جوابه، كقوله تعالى: ﴿كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ۝٤﴾ [الهمزة: ٤].

٦ ـ الجملة التفسيرية

السادسة: الجملة التفسيرية: وهي الجملة الفضلة الكاشفة والمفسرة لما قبلها، ولا بد فيها من تأمل المعنى.

ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، فجملة ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة لقوله: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ﴾ [الأنبياء: ٣]، فجملة الاستفهام مفسرة لـ﴿ٱلنَّجْوَى﴾ على أحد القولين، والثاني: أنها بدل.

وخرج بقولنا: (الفضلة) الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها مفسرة له، ولها محل بالاتفاق؛ لأنها خبر عنه، فهي عمدة لا يصح الاستغناء عنها، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، فـ﴿هُوَ﴾ مبتدأ، والجملة بعده خبر عنه.

وكون الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب هو المشهور، سواء كان ما تفسره له محل من الإعراب، كما تقدم في الأمثلة، أم ليس له محل، كجملة الاشتغال في نحو: خالداً أكرمته.

ويرى أبو علي الشَّلَوْبِين[١] أن الجملة بحسب ما تفسره، فإن كان له محل فهي لها محل، كما تقدم في الأمثلة السابقة، وإلا فلا، نحو: خالداً أكرمته، فجملة (أكرمته) لا محل لها؛ لأنها مفسرة لجملة (أكرمت) المحذوفة، وهي ابتدائية لا محل لها.

ويرى ابن هشام أن جملة الاشتغال ليست في الاصطلاح جملة تفسيرية وإن حصل فيها تفسير، ذكر هذا في «المغني»، لكنه في «أوضح المسالك» سمَّاها مفسرة، كما في باب «الاشتغال»[٢].

٧ ـ الجملة التابعة لجملة لا محل لها

السابعة من الجمل التي لا محل لها: الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب، نحو: قام بكر ولم يقم خالد، فجملة (لم يقم خالد) لا محل لها؛ لأنها معطوفة على جملة (قام بكر) وهي لا محل لها؛ لأنها ابتدائية.

وإلى هذه الجمل السبع أشار الناظم **بقوله**: **(وسبعةٌ بلا مَحَلٍّ في الجُمَلْ)** أي: وسبع معدودة في الجمل بلا محل، **(ذاتُ ابتداءٍ، واعتراضٍ)** بالرفع بدل من

(١) هو أحد من انتهت إليه العربية في زمانه، أصله من الأندلس، و«الشلوبين» بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر. مات سنة (٦٤٥هـ) انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٥١).

(٢) «المغني» (٢/ ٤٠٢)، «أوضح المسالك» (٢/ ١٦٠).

(سبعة) أو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: وهي ذات ابتداء؛ أي: صاحبة ابتداء، واعتراض، **(وصِلَهْ)** أي: لموصول اسمي أو حرفي، **وقوله: (جوابُ شرطٍ ليس جَزْمٌ دَخَلَهْ)** بالرفع عطفاً على **(ذاتُ ابتداءٍ)** بإسقاط العاطف؛ أي: وكذا جواب شرط غير جازم، **(وقَسَمْ)** أي: وكذا جواب قسم، وليس المراد القسم ذاته؛ لأن القَسَمَ قد يقع خبراً عن المبتدأ، فيكون في محل رفع، نحو: خالد أقسم بالله ليدخلنَّ، أو محكياً بالقول فيكون في محل نصب، نحو: قال علي: أُقسم لآتينَّ.

وقوله: (وذاتُ تفسير) أي: صاحبة تفسير، وهي الجملة المفسرة، **وقوله: (كَهَلْ)** إشارة إلى الآية الكريمة المتقدمة: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]. **(تابعة لجملة بلا محل)** أي: والجملة التابعة لجملة لا محل لها.

١٤ ـ وَإِنْ أَتَتْكَ بَعْدَ مَحْضِ النَّكِرَهْ ... جُمَلُ أَخْبَارٍ لَهَا مُشْتَهِرَهْ

١٥ ـ فَهْيَ لَدَى النُّحاةِ كُلِّهِمْ صِفَهْ ... وَمَا يَجِيءُ بَعْدَ مَحْضِ المَعْرِفَهْ

١٦ ـ فَتِلْكَ أَحْوَالٌ، وَمَا قَدْ تَتَّصِلْ ... بِغَيْرِ مَحْضٍ فِيهِمَا فَتَحْتَمِلْ

حكم الجملة بعد المعرفة وبعد النكرة

هذه الأبيات في حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات:

١ ـ إذا وقعت الجملة الخبرية بعد نكرة محضة، فهي في

محل رفع أو نصب أو جر صفة للنكرة على حسب موصوفها، **والنكرة المحضة:** هي الخالية من قيد يفيد التخصيص كالوصف أو الإضافة، تقول: جاء رجلٌ يسأل، رأيت رجلاً يسأل، تصدَّقت على رجلٍ يسأل، فجملة (يسأل) صفة لـ(رجل)، في محل رفع في المثال الأول، ونصب في الثاني، وجر في المثال الثالث. قال تعالى عن الكفار: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥۗ﴾ [الإسراء: ٩٣]، فجملة ﴿نَّقۡرَؤُهُۥۗ﴾ في محل نصب صفة، وقد مرَّ أمثلة عند الكلام على جملة الصفة مع الجمل التي لها محل من الإعراب.

٢ ـ وإذا وقعت الجملة الخبرية بعد معرفة محضة فهي في محل نصب حال، **والمعرفة المحضة:** هي الخالصة من شائبة التنكير، تقول: جاء محمد يسأل، رأيت محمداً يسأل، تصدقت على محمد يسأل، فجملة (يسأل) في محل نصب حال من محمد، وهو معرفة محضة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، فجملة ﴿وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ في محل نصب حال من واو الجماعة في قوله: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ﴾. وقد مرَّ أمثلة عند الكلام على جملة الحال مع الجمل التي لها محل من الإعراب.

٣ ـ وإذا وقعت الجملة بعد نكرة غير محضة (وهي الموصوفة ـ مثلاً ـ) جاز في الجملة بعدها أن تعرب صفة، وهو أولى؛ بناءً على ظاهر النكرة، وجاز أن تعرب حالاً؛ نظراً إلى تخصيصها بالوصف، تقول: مررت برجل صالح يصلي، فيجوز في جملة (يصلي) الوصفية والحالية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، فيجوز في جملة ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ أن تكون صفة لـ﴿ذِكْرٌ﴾ وهو أولى، ويجوز أن تكون حالاً لتخصيص النكرة بالوصف وهو قوله: ﴿مُّبَارَكٌ﴾، وذلك يقربها من المعرفة.

٤ ـ وإذا وقعت الجملة بعد معرفة غير محضة (وهي ما فيها شائبة تعريف وشائبة تنكير)، كأن تدخل عليها (أل) الجنسية، كقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، فيجوز في جملة ﴿نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ أن تكون حالاً من ﴿ٱلَّيْلُ﴾؛ لأنه جاء معرفاً بـ(أل)، ويجوز أن تكون صفة؛ لأن مدخول (أل) الجنسية قريب من النكرة حيث لا يراد ليل بعينه.

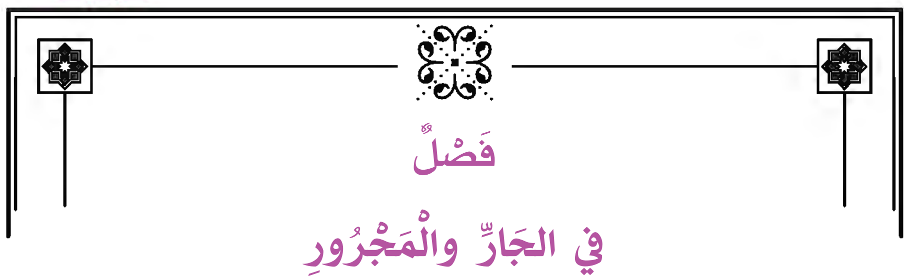
وما تقدم من وصف الجملة بأنها خبرية، وأن النكرة محضة ومثلها المعرفة هما من جملة القيود التي ذكرها النحويون، وقد اقتصر الناظم عليهما.

أما اشتراط الخبرية فهو احتراز من الجملة الإنشائية، نحو: هذا كتاب بِعْتُكه، وهذا كتابي بِعْتُكه، فإن الجملتين مستأنفتان؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً.

وأما اشتراط المحضية في المعرفة والنكرة فقد تقدم بيانه.

وإلى ما تقدم أشار الناظم **بقوله**: **(وإن أتتك)** أي: وإن أتتك الجمل الخبرية؛ لأن الفاعل مؤخر، وهو **قوله**: **(جُمَلُ أخبارٍ)**، **(بعد محض النكرة)** من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ أي: بعد النكرة المحضة، **(جمل أخبار)** أي: جمل خبرية، **(فهي لدى النحاة كلِّهم صفه)** فيه إشارة إلى أن هذا حكم مجمع عليه، **(وما يجيء بعد محض المعرفة)** أي: وما يجيء من الجمل بعد المعرفة المحضة **(فتلك أحوال)** أي: في محل نصب حال، **(وما قد تتصل بغير محض فيهما)** أي: وما قد تتصل من الجمل بغير معرفة محضة أو نكرة محضة **(فتحتمل)** الحالية أو الوصفية، كما تقدم، والله تعالى أعلم.





فَصْلٌ

فِي الجَارِّ والْمَجْرُورِ

١٧ ـ لَا بُدَّ لِلجَارِ مِنَ التَّعَلُّقِ　　بِفِعْلٍ أوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مُرْتَقِي

لما فرغ الناظم ـ تبعاً لابن هشام ـ من الكلام على تعريف الجملة وأقسامها وأحكامها، شرع في ذكر أحكام الجار والمجرور والظرف، ويطلق عليهما: شبه الجملة[1]، لكونهما يتعلقان بالفعل أو ما أشبه الفعل، ولا يتم معناهما إلا بذلك.

والمراد بالجار: حرف الجر، وهو ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه إلى ما يليه، **والمراد بالإفضاء:** الإيصال والتعدية بحيث يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل، كقولك: جلست في المسجد، سلَّمت على الضيف.

حاجة الجار والمجرور إلى متعلَّق

والجار والمجرور يحتاج إلى مُتَعَلَّقٍ ـ بفتح اللام ـ، **والتَّعَلُّقُ:** هو العمل في محل الجار والمجرور نصباً أو رفعاً، وهو نوع من الارتباط الذي يوضح المعنى ويتمِّمه.

تعريفه

فمثال النصب: مررت بزيد، فالجار والمجرور في

(١) ويطلق عليهما بعض القدماء: الظرف. «النحو الوافي» (٢/ ٤٤٥).

محلِّ نصب بـ(مررت). **ومثال الرفع:** زيد ممرور به، فالجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول قبله.

المتعلق قد يكون مذكوراً وقد يكون محذوفاً

والمتعلق قد يكون مذكوراً وهو الأصل، وقد يكون محذوفاً، وسيأتي. **والمذكور أنواع:**

أنواع المذكور

الأول: الفعل، سواء أكان ماضياً، أم مضارعاً، أم أمراً، نحو: قدمت من السفر، أنت تأتي بالكتاب غداً، بَكِّرْ يا خالد إلى الصلاة. فالجار والمجرور (من السفر) متعلقان بالفعل (قدم)، وكذا ما بعده.

الثاني: ما فيه معنى الفعل كاسم الفاعل، نحو: أقادم أنت من السفر؟ أو اسم المفعول، كما تقدم، وقد اجتمع التعلق بالفعل والتعلق بما في معناه في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، فـ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الأول في محل نصب متعلق بالفعل قبله، و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الثاني في محل رفع نائب فاعل، متعلق باسم المفعول قبله. ومن ذلك المصدر، نحو: السكوت عن السفيه جواب، واسم الفعل، نحو: حيَّهلْ على داعي الصلاة، بمعنى: أقبل على داعي الصلاة.

الثالث: ما أُوِّل بما فيه معنى الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، فالجار

والمجرور ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ متعلقان بـ﴿إِلَٰهٌ﴾ وهو اسم، وليس بصفة بدليل أنه يوصف، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]. وصح التعلق به لتأوله بمألوه؛ أي: معبود.

الرابع: ما فيه رائحة شِبْهِ الفعل، كقولك: فلان حَاتِمٌ في قومه، فالجار والمجرور متعلقان بـ(حاتم) وهو اسم جامد وليس بصفة، لكن فيه رائحة الوصف وهو الجواد؛ أي: كريم.

وهذا معنى **قول الناظم**: **(لا بُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التعلُّقِ)** ومعنى **(لا بد)** لا محالة ولا مناص ولا فراق، قال الجوهري: «لا بد من كذا، كأنه قال: لا فراق منه»[1]، وقال صاحب «القاموس»: «ولا بد: لا فراق ولا محالة»[2]، و**(لا)** نافية للجنس، و**(بُدَّ)** اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها **(من التعلق)**.

وقوله: **(بفعل)** جار ومجرور متعلق بالمصدر قبله، **(أَوْ معناه)** يقرأ بهمزة الوصل للوزن، والمراد ما أشبه الفعل، **(نَحْوُ)** بالرفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك نحو، وبالنصب مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعني، وعليه يقاس أمثاله في هذا النظم وغيره، **(مرتقي)** اسم

---

(١) «الصحاح» (٢/ ٤٤٥).

(٢) «القاموس» (١/ ٢٢٨).

فاعل من (ارتقى) الخماسي المزيد، وهذا مثال لما فيه معنى الفعل.

١٨ ـ وَاسْتَثْنِ كُلَّ زَائِدٍ لَهُ عَمَلْ كَالْبَا وَمِنْ وَالكَافِ أَيْضاً وَلَعَلّ

١٩ ـ لَدَى عُقَيْلٍ، ثُمَّ لَوْلَايَ كَذَا لَوْلاكَ لَوْلَاهُ فَعَمْرٌو قَالَ ذَا

٢٠ ـ لَوْلَا أَنَا الْفَصِيْحُ عِنْدَ الأكْثَرِ وَأَنْتَ أَيْضاً وَهْوَ فاعْلَمْ وَاذْكُرِ

ما لا يحتاج إلى متعلق من حروف الجر

لما ذكر الناظم أنه لا بد للجار والمجرور من متعلق يوضح معناه، بين هنا أنه ليس كل حروف الجر تحتاج إلى متعلق، بل يستثنى من ذلك الحرف الزائد، والشبيه بالزائد، وذلك أن حرف الجر من حيث الأصالة وعدمها **ثلاثة أقسام:**

١ ـ **حرف جر أصلي:** وهو ما له معنى خاص، ويحتاج إلى متعلَّق مذكور، أو محذوف، مثل: في، على.

٢ ـ **حرف جر زائد:** وهو ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به للتوكيد، وليس له متعلق لا مذكور ولا محذوف، مثل: الباءِ ومِنْ الزائدتين.

٣ ـ **حرف جر شبيه بالزائد:** وهو ما له معنى خاص، كالحرف الأصلي، وليس له متعلق كالزائد، مثل: رُبَّ، لولا، لعل.

فالذي لا يحتاج إلى متعلق **نوعان:**

١ ـ حرف الجر الزائد

الأول: حرف الجر الزائد كالباء، نحو: كفى بالموت واعظاً، قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، فـ﴿كَفَىٰ﴾ فعل ماض مبني على فتح مقدر، ﴿بِٱللَّهِ﴾ الباء: صلة، أو حرف توكيد، أو حرف جر زائد إعراباً مؤكد[(١)] معنى، والله: فاعل (كفى) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ﴿شَهِيدًا﴾ تمييز، ومثلها (مِنْ) كقولك: ما جاء من أحد، قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، فـ﴿خَٰلِقٍ﴾ مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ﴿غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ خبر ومضاف إليه.

خلاف النحويين في زيادة كاف التشبيه

وكذا كاف التشبيه عند من يقول بزيادتها ـ وهما الأخفش وابن عصفور ـ نحو: خالد كالأسد، ووجه الزيادة: أنها لو كانت أصلية لتعلقت بفعل مقدر يناسبها وهو أُشَبِّهُ، وهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف، وإن قدر المتعلق بالفعل (استقر) فالكاف لا تدل عليه.

ومن قال: إنها غير زائدة، قال: لأنها في موضع الخبر، وكل ما كان في موضع الخبر صح تقديره

---

(١) التعبير بالتأكيد باعتبار الغالب، وإلا فقد تكون الزيادة لأغراض أخرى، أشير إليها ـ إن شاء الله ـ في آخر الكتاب، ثم إن التوكيد ليس هو المعنى الأصلي للحرف، وإنما هو شيء أفاده بعد تجرده عن معناه الأصلي.

بالاستقرار، ورجح هذا ابن هشام في «المغني»[١]، وذكر الأزهري في «شرحه» لـ«قواعد الإعراب» أن ابن هشام تابعٌ في هذا لأبي حيان[٢].

وإنما استغنى الحرف الزائد عن المتعلق؛ لأن معنى التعلق ـ كما تقدم ـ هو الارتباط المعنوي، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً ولم يدخل للربط.

الثاني: حرف الجر الشبيه بالزائد، **ومنه ما يلي**:

٢ ـ حرف الجر الشبيه بالزائد

١ ـ لعل، وهي حرف جر شبيه بالزائد، وإنما لم تحتج إلى متعلق؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد الداخل على المبتدأ، وتفيد الترجي والتوقع، والجر بها مقصور على لغة عُقيل ـ بضم العين ـ، والمجرور بها في محل رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ـ كما سيأتي ـ، وهو مع جوازه وقياسيته ـ إن ثبت ـ غير خفيف على السمع، ولا هو سائغ اليوم، ومن شواهده قول كعب بن سعد الغنوي من عُقيل:

فقلت ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً ... لعل أبي المِغْوَارِ منك قريبُ

فـ(لعل) حرف ترج وجر شبيه بالزائد، و(أبي) مجرور بـ(لعل) وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء

---

(١) (٢/ ٤٤٢).

(٢) ص(٥٤ ـ ٥٥).

الخمسة، وهو في محل رفع مبتدأ، بدليل رفع الخبر وهو قوله: (قريب)، ويروى: (لعل أبا المغوار) بالنصب ولا شاهد فيه، وهو الذي جاء في كتب الأدب، أمثال: «الأصمعيات» و«الخزانة» و«الأمالي» وغيرها، قال أبو زيد الأنصاري: «والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها: لعل أبا المغوار منك قريب»[١].

حكم الضمير المتصل بعد (لولا)

٢ ـ لولا، إذا وقع بعدها ضمير متصل، نحو: لولاي، ولولانا، ولولاك، ولولاه، فهي حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق بشيء، وهو رأي سيبويه وابن مالك وجمهور البصريين، وحجتهم أن هذه الضمائر لا تقع في محل رفع، بل هي مشتركة بين النصب والجر، ولا نصب هنا فيبقى الجر، فتقول: لولاك ما حضرت، فـ(لولا) حرف امتناع لوجود شبيه بالزائد، والكاف لها محلان: فهي في محل جرٍّ بـ(لولا)، ولها محل آخر وهو الرفع بالابتداء، والخبر محذوف؛ أي: لولاك موجود.

وقال الكوفيون والأخفش من البصريين: ما بعد (لولا) مبتدأ، واستُعير ضمير الجر للرفع؛ لأن الاسم

---

(١) «النوادر في اللغة» لأبي زيد الأنصاري ص(٢١٩)، «الأصمعيات» ص(٩٣ ـ ٩٩)، «خزانة الأدب» (٤/ ٣٧٠)، «الأمالي» (٢/ ١٤٧ ـ ١٥١).

الظاهر الواقع بعد لولا مرفوع، نحو: لولا خالد ما حضرت، فيكون ما حلَّ محله من الضمائر كذلك، وهذا رأي قوي، فإن الاسم جاء مرفوعاً بعد (لولا) ولم يأت مجروراً أبداً، ووقوع الضمير المتصل بعد لولا عربي فصيح، ورد في كلام العرب الذين يحتج بشعرهم، ولم يرد في القرآن، وإنما ورد فيه مجيء الضمير المنفصل، قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وعدم ورود المتصل في القرآن لا يدل على عدم جوازه، لكن الأكثر مجيء المنفصل، وهو الذي ينبغي محاكاته.

وهذا معنى **قول الناظم**: **(واستثنِ كلَّ زائدٍ)** أي: استثن من اشتراط المتعلق للجار والمجرور كل حرف زائد **(له عمل)** وهو الجر. **(كالبا ومِنْ)** الزائدتين **(والكافِ أيضاً)** على أحد القولين، وأيضاً: مصدر آض بالمد إذا رجع، وهو من المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوباً. **(ولعلّ لدى عُقيل)** فهي حرف شبيه بالزائد عندهم، وعُقيل: بضم العين، بطن من بني أسد بن خزيمة من العدنانية، كانت لهم إمارة بأرض العراق والجزيرة[١] **(ثم لولاي)** أي: لولا الامتناعية إذا وقع بعدها

(١) انظر: «نهاية الأرب» ص(٣٣١).

ضمير المتكلم المتصل وهو الياء، فإنها حرف جر، والياء في محل جر. **(كذا لولاك لولاه)** أي: إذا وقع بعدها كاف الخطاب أو هاء الغائب.

(فعمرو قال ذا) أي: فعمرو ـ وهو سيبويه ـ قال: إنها حرف جر ولا تتعلق بشيء، وسيبويه هو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر. **(لولا أنا الفصيح عند الأكثر)** أي: الفصيح عند الأكثر من النحاة الإتيان بالضمير المنفصل بعد (لولا) فتقول: لولا أنا ما حضر خالد، ولعل الحكم بفصاحته لمجيئه في القرآن الكريم، كما تقدم. **(وأنت أيضاً وهو)** أي: ولولا أنت، ولولا هو ـ أيضاً ـ هو الفصيح بدل لولاك ولولاه. **(فاعلمْ واذكرِ)** ختم به البيت، وكأنه إيماء إلى ترجيح هذا القول.

٢١ ـ وَالْحُكْمُ لِلْجَارِ وَلِلْمَجْرُورِ كَجُمَلِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَذْكُورِ

حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة كحكم الجملة

ذكر في هذا البيت حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة، فحكمه هو حكم الجملة على التفصيل السابق.

١ ـ فيكون صفة بعد النكرة المحضة، كقولك: رأيت طائراً على غصن، فالجار والمجرور (على غصن) متعلق بمحذوف صفة لـ(طائر) أي: كائناً أو واقعاً على غصن.

٢ ـ ويكون حالاً بعد المعرفة المحضة، كقولك: ذهبنا إلى النزهة على غير استعداد، فالجار والمجرور (على غير استعداد) متعلق بمحذوف حال من الفاعل؛ أي: كائنين على غير استعداد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]، فالجار والمجرور ﴿فِى زِينَتِهِۦ﴾ متعلق بمحذوف حال من فاعل (خرج) أي: كائناً في زينته.

٣ ـ ويحتمل الوصفية والحالية بعد غير المحض منهما، نحو: هذا ثمر يانع على أغصانه، فالجار والمجرور (على أغصانه) متعلق بمحذوف حال من (ثمر) أو صفة له؛ لأنه نكرة موصوفة، فهو قريب من المعرفة، ونحو: يعجبني الزهر في أكمامه، يجوز في الجار والمجرور أن يكون صفة للزهر أو حالاً منه؛ لأنه معرف بـ(أل) الجنسية، ومدخولها قريب من النكرة.

وعلى هذا تكون القاعدة: الجملة وشبه الجملة بعد النكرة المحضة صفة، وبعد المعرفة المحضة حال، وبعد غير المحض يجوز الوجهان.

وهذا معنى **قوله**: **(والحكم للجارِ وللمجرورِ)** أي: إن حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة **(كجمل الأخبار)** أي: كالجمل الخبرية **(في المذكور)** أي: في الحكم المذكور، وهو تَعَيُّنُ الوصفية بعد النكرة المحضة،

وتَعَيُّنُ الحالية بعد المعرفة المحضة، وجوازهما بعد غير المحض.

حذف متعلق الجار والمجرور ومواضعه

٢٢ ـ وَإِنْ أَتَى الْمَجْرُورُ وَالْجَارُ صِلَهْ ... أَوْ حَالاً اَوْ جَا صِفَةً مُكَمِّلَهْ

٢٣ ـ أَوْ خَبَراً فَإِنَّهُ قَدْ عُلِّقَا ... بِكَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقَا

٢٤ ـ خَلَا الصِّلاتِ فَهْيَ بِاسْتَقَرَّا ... قَدْ عُلِّقَتْ عِنْدَ النُّحَاةِ طُرَّا

ذكر في هذه الأبيات حذف متعلق الجار والمجرور وصفة تقديره، فقد تقدم أن المتعلق قد يكون مذكوراً وهو الأصل، وقد يكون محذوفاً، فإذا وقع الجار والمجرور صلة للموصول أو حالاً أو صفة أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ تعلق بمحذوف وجوباً[(١)]، وذلك لأن هذا المتعلق كونٌ عام، وهو الوجود المطلق دون شيء آخر زائد عليه.

نوع المتعلَّق المحذوف

وهذا المتعلق يجوز تقديره فعلاً؛ لأن الأصل في العمل للأفعال، مثل: استقر، حصل، وُجِدَ، ويجوز

---

(١) إذا كان العامل في الجار والمجرور محذوفاً وجوباً سُمي الجار والمجرور (مُسْتَقَرّاً) ـ بفتح القاف، والمراد: مستقر فيه ـ لاستقرار معنى عامله فيه؛ أي: فهمه منه، ولاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله، وهذا إذا كان كوناً عاماً، فإن كان متعلقه كوناً خاصاً مذكوراً، نحو: عرفت الذي قرأ في الحفل، سمي (لغواً)، وكذا إذا كان محذوفاً لقرينة، نحو: ذاكر خالد في المسجد ومعاذ في المنزل، فتقول: بل معاذ الذي في المسجد؛ أي: ذاكر في المسجد، سمي بذلك لأنه لا يستقر فيه معنى عامله، ولا يتحمل ضميره.

تقديره اسماً؛ لأن الأصل في الصفة والحال والخبر الإفراد، مثل: مستقر، حاصل، كائن. إلا في الصلة فيجب تقديره فعلاً؛ لأن الصلة ـ لغير «أل الموصولة» ـ لا تكون إلا جملة؛ لأنها هي التي تزيل الإبهام، فيحصل المقصود من الوصل بها، وهذا لا يتحقق إلا بتعلق الجار والمجرور الواقع صلة بفعل محذوف لا بغيره.

فمثال وقوع المتعلَّق صلة: صافحت الذي في الغرفة، فالجار والمجرور (في الغرفة) متعلق بمحذوف وجوباً صلة الموصول، تقديره: استقر ـ مثلاً ـ، قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فالجار والمجرور ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ متعلق بمحذوف صلة الموصول، والتقدير ـ والله أعلم ـ مثل الذي يُوجد عليهن.

ومثال وقوعه حالاً: خرج الأمير في موكبه، فالجار والمجرور (في موكبه) متعلق بمحذوف حال من (الأمير) أي: كائناً في موكبه، قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]، فـ﴿فِى زِينَتِهِۦ﴾ متعلق بمحذوف حال من فاعل (خرج)، كما تقدم.

ومثال وقوعه صفة: مررت برجل في المسجد، فـ(في المسجد) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة

لـ(رجل)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩]، فـ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة.

ومثال وقوعه خبراً لمبتدأ: المدرس في الفصل، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ.

ومثال وقوعه خبراً لناسخ: إن العِزَّ في طاعة الله، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣﴾ [الانفطار: ١٣]، فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر (إن).

إعراب الجار والمجرور الواقع خبراً أو صفة أو حالاً

وما تقدم من كون الإعراب خبراً أو صفة أو حالاً جارياً على المتعلق المحذوف هو المشهور عند النحاة، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين.

والرأي الثاني: أن يجرى الإعراب على الجار والمجرور نفسه، فيكون في محل رفع خبراً للمبتدأ، أو في محل نصب حالاً، أو في محل رفع أو نصب أو جر صفة، أو لا محل له صلة.

وعلى هذا فيكون العامل نسياً منسياً، وهذا رأي لبعض النحاة، وهو رأي وجيه؛ إذ لا حاجة معه إلى البحث عن المتعلق ونوعه وصفة تقديره ما دام أن المعنى

واضح وتَامٌّ بدون هذا المتعلق[١]، مع ما في هذا من التيسير على الطلاب، ففي قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ الحمد: مبتدأ، لله: جار ومجرور في محل رفع خبر.

وهذا معنى **قول الناظم**: **(وإن أتى المجرورُ والجارُ صِلَهْ)** أي: وإن أتى الجار والمجرور صلة للموصول **(أو حالاً)** يبين الهيئة **(أو جا صفة مكمله)** للموصوف بتعريفه أو تخصيصه **(أو خبراً)** لمبتدأ أو لناسخ **(فإنه)** أي: الجار والمجرور **(قد عُلِّقَا)** والألف للإطلاق **(بكائن)** أي: علق باسم يقدر بـ«كائن» **(أو استقر)** أي: بفعل **(مطلقَا)** أي: سواء كان صفة أو حالاً أو خبراً أو صلة، ولما كان هذا الإطلاق يتناول الصلة استثناها، **بقوله**: **(خلا الصِّلاتِ فهي باسْتَقَرَّا)** أي: فهي بالفعل استقر **(قد علقت عند النحاة طُرًّا)** وهذا فيه إشارة إلى أنه حكم مجمع عليه، وطُرًّا: بالضم حال، ومعناه: جميعاً.

٢٥ ـ وَجَازَ في الْمَجْرُورِ بَعْدَ الْجَرِّ ... فِي خَبَرٍ وَمَا تَلَا في الذِّكْرِ

٢٦ ـ وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهامٍ اَوْ نَفْيٍ بَدَا ... أَنْ يَرْفَعَ الفَاعِلَ هَذَا أَبَدَا

---

(١) انظر: «شرح المفصل» (١٠/ ٩٠ ـ ٩١)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٠٠)، «شرح الأزهرية» ص(٨٢)، «النحو الوافي» (٢/ ٤٤٦)، «طريقة الإعراب» للدكتور سعود الخنين ص(١٢٠ ـ ١٢١).

٢٧ ـ وَاخْتَارَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ قَدْ مَضَى نُحَاةُ كُوفَةٍ وَالْأَخْفَشُ الرِّضَى

٢٨ ـ وَقِيلَ فِيهِ خَبَرٌ وَمُبْتَدَا ....

حكم المرفوع بعد الجار والمجرور

إذا وقع الجار والمجرور صفة أو حالاً أو خبراً أو صلة أو معتمداً على نفي أو استفهام، وجاء بعده اسم مرفوع، **فلك في إعرابه وجهان:**

الأول: أن يكون فاعلاً بالجار والمجرور، وذلك لنيابته عن استقر أو مستقر، وقُرْبِهِ من الفعل لاعتماده على الموصوف أو الصلة... إلخ، قال ابن هشام: «وهذا هو الراجح عند الحُذَّاقِ»[(١)]، واختاره ابن مالك؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير[(٢)].

الثاني: أن يكون الاسم المرفوع مبتدأ مؤخراً، والجار والمجرور خبراً مقدماً.

والأمثلة على نسق ما تقدم كالتالي:

١ ـ مررت برجل في الدار أبوه، فـ(أبوه) فاعل للجار والمجرور قبله الواقع صفة لـ(رجل)، أو هو مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور خبر مقدم، والجملة هي الصفة.

---

(١) «الإعراب عن قواعد الإعراب» ص(٦١).

(٢) انظر: «المغني» (٢/ ٤٤٣).

٢ ـ مررت بزيد عليه جبة.

٣ ـ خالد في الدار أخوه.

٤ ـ جاء الذي في الفصل أخوه.

٥ ـ ما في الدار أحد.

٦ ـ أفي الدار زيد؟.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩]، فـ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾ فاعل للجار والمجرور؛ لأنه قد قوي بكونه صفة لـ(صَيِّب)، ويجوز أن يكون ﴿فِيهِ﴾ خبراً مقدماً، و﴿ظُلُمَٰتٌ﴾ مبتدأ مؤخراً، والجملة في محل جر صفة ثانية لـ(صيِّب).

ومثله قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، فـ﴿شَكٌّ﴾ فاعل للجار والمجرور؛ لأنه اعتمد على الهمزة، ويجوز أن يكون ﴿فِي ٱللَّهِ﴾ خبراً مقدماً و﴿شَكٌّ﴾ مبتدأً مؤخراً.

والقول بأن الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور يعرب فاعلاً في المواضع الستة المذكورة هو مذهب البصريين، وقال الكوفيون والأخفش من البصريين يجوز رفعه على الفاعلية في غير هذه المواضع، فالاعتماد على ما ذكر ليس بشرط عندهم، نحو: في الدار زيد، فيجوز عندهم رفع (زيد) على أنه فاعل للجار والمجرور قبله،

ويجوز رفعه على أنه مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور خبر مقدم.

أما البصريون فيعربونه مبتدأ لا غير؛ لأن شرط الاعتماد المجوِّز لإعرابه فاعلاً لم يتحقق.

وهذا معنى **قول الناظم**: **(وجاز في المجرور بعد الجر)** أي: بعد حرف الجر، فهو على حذف مضاف يستدعيه السياق، **(في خبر)** أي: في الجار والمجرور الواقع خبراً **(وما تلا في الذكر)** وهو الجار والمجرور الواقع صفة أو صلة أو حالاً، فهذه أربعة **(وبعد ما استفهام أَوْ نفي بدا)** هذا الخامس والسادس؛ أي: بعد استفهام أو نفي ظهر، و**(ما)** زائدة بدليل جَرِّ ما بعدها، ولأن **(ما)** لا تكون استفهامية في هذا الموضع.

وقوله: **(أن يرفع الفاعل)** أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل **(جاز)** أي: جاز في الجار والمجرور الواقع خبراً وما ذكر معه رفعه الفاعل، **(هذا أبدا)** أي: هذا الحكم ثابت أبداً، وأبداً: ظرف زمان منصوب يستعمل للتأكيد في المستقبل، وسيأتي ذكره. **(واختاره)** أي: رفع الجار والمجرور للاسم الذي بعده على الفاعلية **(بغير شرط قد مضى)** أي: في غير المواضع الستة المذكورة **(نحاة كوفة)** من إضافة الموصوف إلى صفته، **(والأخفش الرِّضى)** والرضا: مصدر رضيت الشيء ورضيت به رِضاً: اخترته، وهو صفة للأخفش من باب

الوصف بالمصدر، **(وقيل فيه خبر ومبتدا)** هذا الوجه الثاني في إعراب المرفوع بعد الجار والمجرور، فهو مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور خبر مقدم.

٢٨ ـ .... وَلِلظُّرُوفِ حُكْمُ جَرٍّ وَرَدَا

جميع ما ذكر من أحكام للجار والمجرور ثابتٌ للظرف

ذكر الناظم في شطر هذا البيت أن جميع ما ثبت للجار والمجرور من الأحكام المتقدمة فهو ثابت للظرف، سواء أكان ظرف زمان أم ظرف مكان.

فالظرف ـ كالجار والمجرور ـ يحتاج إلى متعلَّق ـ بفتح اللام ـ والمتعلق هو ناصب الظرف ـ أي: العامل فيه ـ وهو قد يكون فعلاً، وقد يكون وصفاً، وقد يكون مصدراً.

فالفعل، نحو: طُفْتُ صباح الخميس وصليت خلف المقام، فـ(صباح الخميس) ظرف زمان متعلق بالفعل (طفت) وهو ناصبه على الظرفية؛ لأن ناصب الظرف هو اللفظ الدال على المعنى الواقع في الظرف، و(خلف المقام) ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل (صليت).

قال تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ١٦﴾ [يوسف: ١٦]، فـ﴿عِشَآءً﴾ ظرف زمان متعلق بـ﴿جَآءُو﴾. وقال تعالى: ﴿ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩]، فـ﴿أَرْضًا﴾ ظرف مكان متعلق بـ﴿ٱطْرَحُوهُ﴾.

والوصف ـ كاسم الفاعل ـ، نحو: علي مُبَكِّرٌ يوم الجمعة وجالس أمام الخطيب، فالظرفان (يوم وأمام) متعلقان باسم الفاعل (مبكر وجالس) لما فيهما من معنى الفعل.

والمصدر، نحو: المشيُ يمينَ الطريق أسلمُ، فـ(يمين) ظرف مكان منصوب متعلق بالمصدر قبله.

وإذا وقع الظرف بعد نكرة محضة أعرب صفة، نحو: رأيت طائراً فوق غصن، فـ(فوق غصن) ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة لـ(طائر).

وإذا وقع بعد معرفة محضة أعرب حالاً، نحو: رأيت الهلال بين السحاب، فـ(بين) ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من (السحاب).

وإذا وقع بعد غير المحض منهما جاز إعرابه صفة أو حالاً، نحو: يعجبني الثمر فوق الأغصان، ورأيت ثمرة يانعة فوق غصن، فـ(فوق) في المثالين يجوز إعرابها ظرف مكان متعلقاً بمحذوف حال أو صفة، أما في المثال الأول فلأن الظرف وقع بعد المعرَّف بـ(أل) الجنسية، وهو قريب من النكرة، فإن نظرت إلى معناه جعلت الظرف صفة، وإن نظرت إلى لفظه جعلته حالاً منه.

وأما في المثال الثاني، فلأن الظرف وقع بعد نكرة

موصوفة، والنكرة الموصوفة قريبة من المعرفة، فإن اكتفيت بالصفة جعلت الظرف حالاً من النكرة الموصوفة، وإن لم تكتف بالصفة جعلت الظرف صفة ثانية.

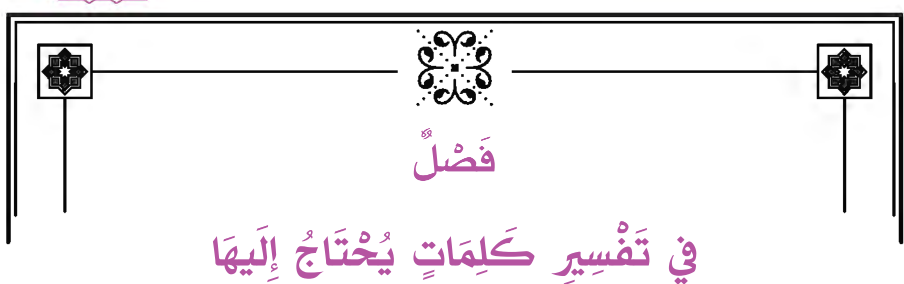
ومتى وقع الظرف صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً تعلق بمحذوف وجوباً تقديره كائن أو استقر ونحوهما، إلا في الصلة فيجب تقديره فعلاً، كما تقدم في الجار والمجرور.

فمثال وقوعه صفة أو حالاً قد مرَّ، ومثال وقوعه خبراً قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٤٢]، فـ﴿أَسۡفَلَ﴾ ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

ومثال وقوعه صلة قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأنبياء: ١٩]، فـ﴿عِندَهُۥ﴾ ظرف مكان متعلق بمحذوف لا محل له من الإعراب صلة الموصول.

وعلى الرأي الثاني ـ المتقدم ـ يجوز أن نعرب الظرف خبراً ـ في المثال الأول ـ دون النظر إلى المتعلق، وكذا في الثاني.

وهذا معنى **قوله**: **(وللظروف حكم جَرٍّ وردا)** أي: ما ورد وثبت من الأحكام للجر، والمراد: الجار والمجرور فهو ثابت للظروف الزمانية والمكانية.



فَصْلٌ
فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يُحْتَاجُ إِلَيهَا

٢٩ ـ قَـطُّ وَعَـوْضُ أَبَـداً ظُـرُوفُ   لَكِنَّمَا اسْتِغْرَاقُهَا مَعْرُوفُ

٣٠ ـ قَطُّ لِمَا مَضَى وَعَوْضُ أَبَدَا   حَتْماً لِلِاسْتِقْبَالِ حَيْثُ وَرَدَا

٣١ ـ أَجَلْ بِهَا يُرَادُ تَصْدِيْقُ الخَبَرْ   بَلَى لِلِايْجَابِ لِنَفْيٍ قَدْ ظَهَرْ

هذا الفصل عقده الناظم ـ تبعاً لابن هشام ـ في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب بسبب كثرة مجيئها في الكلام، والذي يكثر مجيئه في الكلام ينبغي حفظه والاعتناء به، **وعدد هذه الكلمات اثنتان وعشرون كلمة:**

١ ـ قَطُّ

١ ـ **قَطُّ:** وهي بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة، وهي أفصح لغاتها، وهي ظرف مبني على الضم لاستغراق ما مضى من الزمان؛ أي: عموم النفي لما مضى من الزمان، فإذا قلت: ما فعلت هذا قط، فالمعنى ما فعلته منذ أول عمري إلى الآن.

وهي تستعمل بعد النفي غالباً، وقد تأتي بدون النفي، ومن هذا قول حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه: «صلَّى بنا نبي الله ﷺ ونحن أكثر ما كنا قَطُّ وآمَنُهُ بِمِنًى

ركعتين»[١]، ولعل الذي سوَّغ ذلك مراعاة لفظ (ما) وإن كانت غير نافية، لكن قد تُراعى الألفاظ دون المعاني.

وأما (قَطْ) الساكنة فهي اسم بمعنى حسب، ومعناها: الدلالة على الاكتفاء، وهي مبنية على السكون في غالب أحوالها، وما بعدها مجرور بسبب الإضافة، نحو: قَطِي درهمٌ، قَطْ زيدٍ درهمٌ، كما تقول: حسبي درهم، وحسبُ زيدٍ درهم.

وقد تكون اسم فعل بمعنى يكفي أو كفى أو اكتفِ ـ على الخلاف في نوع اسم الفعل ـ، وتتصل بها نون الوقاية، تقول: قطني درهم، بمعنى يكفيني درهم، وتقترن بها الفاء كثيراً، فيقال: فقط. نحو: أعطيته ألف ريال فقطْ، وما رأيته إلا مرة واحدة فقط. وعلَّل النحاة دخول الفاء عليها بتزيين اللفظ.

٢ ـ عَوْضُ

٢ ـ الكلمة الثانية: عَوْضُ، وهي ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان؛ أي: عموم النفي لما يستقبل، وهي مبنية على الضم كـ(قبلُ) أو الفتح كـ(أينَ) أو الكسر كـ(أمسِ)، نحو: لا أفعل هذا الشيء عوضُ؛ أي: لا يصدر مني فعله في جميع أزمنة المستقبل، وسُمي الزمان عوضاً؛ لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر.

---

(١) «صحيح البخاري» (١٦٥٦).

وتأتي مضافة منصوبة على الظرفية، نحو: لا أفعله عوضَ العائضين؛ أي: دهر الداهرين.

٣ ـ أبداً

٣ ـ الكلمة الثالثة: أبداً، وهي ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان مثل عوض، إلا أنها لا تختص بالنفي ولا تبنى، تقول: لا أفعل هذا الشيء أبداً، وهي منصوبة على الظرفية.

وقد تأتي (أبداً) ويراد بها الزمان الماضي، كقول عائشة في مداومة النبي ﷺ على ركعتي الفجر: «... ولم يكن يدعهما أبداً»، والقياس: ولم يكن يدعهما قَطُّ. لكنها ذكرت (أبداً) على سبيل المبالغة؛ إجراءً للماضي مجرى المستقبل، كأن ذلك دأبه لا يتركه[(١)].

٤ ـ أَجَلْ

٤ ـ الكلمة الرابعة: أَجَلْ ـ بسكون اللام ـ، وهي حرف جواب لتصديق الخبر إذا وقعت بعد الخبر، نحو: حضر الضيف، أو: ما حضر الضيف، فتقول: أجل؛ أي: صدقت.

وذكر ابن هشام في «المغني» أنها مثل نعم، فتكون لتصديق الخبر ـ كما مرَّ ـ، وتكون للإعلام إذا وقعت بعد الاستفهام، نحو: أَحَضَرَ الضيف؟ فتقول: أجل، وتكون

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٤٢ ـ ٤٣)، والحديث رواه البخاري (١١٥٩) بهذا اللفظ.

للوعد إذا وقعت بعد الطلب، نحو: حافظ على الصلاة، فتقول: أَجَلْ[1].

٥ ـ بلى

٥ ـ الكلمة الخامسة: بلى، وهي حرف لإيجاب النفي؛ أي: لإثباته، وتختص بالنفي وتفيد إبطاله، سواء أكان مجرداً عن الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وقوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءِۭۚ بَلَىٰٓ﴾ [النحل: ٢٨] أي: بلى عملتم السوء، أم مقروناً بالاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي: أنت ربنا.

وإلى هذه الكلمات الخمس أشار الناظم **بقوله**: **(قَطُّ وعَوْضُ أبداً ظروفُ)**، فـ**(قط)** مبتدأ قصد لفظه، وهو مبني على الضم في محل رفع. و**(ظروف)** خبره وما عطف عليه، **(لكنما استغراقها معروف)** أي: إن إفادتها الاستغراق للزمان الماضي بالنسبة لـ**(قط)** والمستقبل بالنسبة لـ**(عوض وأبداً)** شيء معروف ومقرر، والاستغراق معناه: الشمول والعموم، **(قَطُّ لما مضى)** من الزمان، **(وعَوضُ أبدا...)** أي: إنهما ظرفان للمستقبل حتماً في أي أسلوب وَرَدا، و**(حتماً)** مفعول مطلق لفعل محذوف؛ أي: أحتم حتماً، والألف في **قوله**: **(وردا)** للتثنية، **(أَجَلْ بها**

(١) انظر: «المغني» (١/ ٢٠).

يراد تصديق الخبر) إذا وقعت بعد الخبر نفياً أو إثباتاً **(بلى لِلإيجاب لنفي قد ظهر)** أي: لإثبات النفي وإبطاله حيث ظهر ووجد في الكلام.

٣٢ ـ ظَرْفٌ لِلاسْتِقْبَالِ خَافِضٌ إِذَا لِشَرْطِهِ وَلِلْمُفَاجَاةِ كَذَا

٣٣ ـ وَإِذْ فَظَرْفٌ لِلْمُضِيِّ وَاطِئَهْ وَحَرْفُ تَعْلِيلٍ وَلِلْمُفَاجَأَهْ

٦ ـ إذا

٦ ـ الكلمة السادسة: إذا، وتأتي على وجهين:

الأول: أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه.

وهو من الظروف الملازمة للإضافة، ولا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية، نحو: إذا دعوتني أجيبك، ومعنى خافض لشرطه: أي: إنه أضيف إليه، فصارت جملة الشرط مضافاً إليه في محل جر، كما تقدم في الجمل التي لها محل، ومعنى منصوب بجوابه: أي: إنه ظرف منصوب على الظرفية، والناصب له هو جوابه؛ لأن العامل في الظرف هو اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه.

إذا وقع بعد (إذا) اسم

فإن وقع بعدها اسم، فهو عند البصريين على إضمار فعل، كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١﴾ [الانفطار: ١]، وقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، فـ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والأظهر أن (إذا) تضاف إلى الجملة الفعلية كثيراً، وإلى الجملة

الاسمية قليلاً، استناداً إلى ما ورد من الآيات في كتاب الله، ويكون الاسم بعد (إذا) مبتدأ، وما بعدها خبر، ولا حاجة إلى التكلف في تأويلها بتقدير فعل يلي (إذا)، ما دام أن الفعل موجود في حَيِّزها، وهذا رأي الأخفش، واختاره ابن مالك في «شرح التسهيل»[(١)].

والغالب في (إذا) أن تكون شرطية، تحتاج إلى جواب، كما تقدم، وقد تكون للظرفية المحضة، ولا تحتاج إلى شرط ولا جواب، وهي كثيرة في القرآن، كقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقد جاءت بعد القسم في عدة آيات، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾ [الضحى: ١، ٢]، فـ﴿إِذَا﴾ ظرف في محل نصب مجرد من الشرط، متعلق بالفعل المقدر (أقسم)، أو بمصدر مضاف محذوف، تقديره: وعظمة الليل إذا يغشى... واختاره الرضي[(٢)].

الوجه الثاني لـ(إذا) أن تكون حرف مفاجأة ـ بمعنى أن ما بعدها يحدث بعد وجود ما قبلها بغتة وفجأة ـ

(١) (٢/ ٢١٠).

(٢) انظر: «شرح الرضي لكافية ابن الحاجب» (٢/ ١/ ٤٣٤) «مغني اللبيب» (١/ ١٠٠). «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٩٤).

وتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [الأعراف: ١٠٨]، فـ(إذا) حرف دال على المفاجأة، والفاء الداخلة عليها، قيل: زائدة، وقيل: للربط كما في جواب الشرط، وجملة ﴿هِىَ بَيْضَآءُ﴾ مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

٧ ـ إذ

٧ ـ الكلمة السابعة: إذ، وتأتي على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون ظرفاً لما مضى من الزمان، وتدخل على الجملة الاسمية، كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، وعلى الجملة الفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] فـ﴿إِذْ﴾ في الآيتين في محل نصب مفعول به للفعل قبلها، وهذا رأي الأخفش والزجاج وابن مالك، خلافاً للجمهور القائلين إن المفعول محذوف[1]، وقد تستعمل للمستقبل، كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١]، فإنَّ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، فـ﴿إِذْ﴾ ظرف للمستقبل في محل نصب بالفعل قبله، ويجوز إعرابه مفعولاً به.

---

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٥).

الثاني: أن تكون حرف مفاجأة، وهي الواقعة بعد بَيْنَا أو بَيْنَمَا، كقول الشاعر:

اسْتَرْزِقِ اللهَ خَيْراً وارْضَيَنَّ بِهِ فَبينَما العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ[1]

الثالث: أن تكون حرف تعليل، كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] أي: لأجل ظلمكم في الدنيا.

وإلى (إذا) و(إذ) أشار الناظم **بقوله**: **(ظرف للاستقبال خافض إذا لشرطه)** فـ**(ظرف)** خبر مقدم، و**(إذا)** قصد لفظه مبتدأ مؤخر. **وقوله**: **(وللمفاجاةِ كذا)** بحذف الهمزة للوزن. **(وإذ فظرف لِلْمُضِيِّ واطئه)** أي: تأتي ظرفاً للزمان الماضي، والوطِئ: بمعنى اللِّين السهل. **(وحرف تعليل)** وهذا الوجه الثاني **(وللمفاجأه)** أي: وحرف للمفاجأة، وهذا الوجه الثالث.

٣٤ ـ حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ لَمَّا كَذَا لِلِاسْتِثْنَا، تُفِيدُ جَزْمَا

٣٥ ـ حَرْفٌ لِتَصْدِيْقٍ وإِعْلَامٍ نَعَمْ وَحَرْفُ وَعْدٍ إِيْ كَذَا مَعَ الْقَسَمْ

٨ ـ لما

٨ ـ الكلمة الثامنة: لما، وتأتي على ثلاثة أوجه:

الأول: أنها حرف وجود لوجود، نحو: لَمَّا جاء خالد أكرمته، فوجد الإكرام لوجود المجيء، وتسمَّى (لَمَّا)

(١) جاء هذا البيت ومعه آخر في كتاب «ذم الدنيا» لابن أبي الدنيا، كما في «موسوعة مؤلفاته» (٢/ ٥٤٦). وانظر: «مغني اللبيب» (١/ ٨٣).

الوجودية، وتختص بالماضي لفظاً ومعنى كما مُثِّلَ، وبالمضارع المنفي بـ(لم)، نحو: لمَّا لم يأتِ محمد أكرمتك.

الثاني: أنها حرف جزم ونفي وقلب، متصل نفيه بالحال ـ وهو زمن التكلم ـ متوقع ثبوته، نحو: لمَّا تشرقِ الشمسُ؛ أي: لم تشرق قبل هذا الكلام ولا في أثنائه، ومن المتوقع أن تشرق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، والمعنى: أن الإيمان لم يدخل في قلوبهم إلى الآن، وأنه متوقع دخوله.

وهذا بخلاف (لم) فإن منفيَّها قد ينقطع قبل زمن التكلم، نحو: لم يحضر الضيف، قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ①﴾ [الإنسان: ١] أي: ثم كان.

الثالث: أن تكون حرف استثناء بمنزلة (إلا) في لغة هذيل، كقولهم: أنشدك الله لما فعلت كذا؛ أي: ما أسألك إلا فِعْلَ كذا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ④﴾ [الطارق: ٤] فيمن قرأ بتشديد (لَمَّا) من القراء السبعة؛ لأن المعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ؛ لأن (إِنْ) نافية.

٩ ـ الكلمة التاسعة: نعم، وهي قائمة مقام الجملة المفيدة، وتأتي على ثلاثة أوجه: ٩ ـ نعم

١ ـ حرف تصديق إذا وقعت بعد الخبر، نحو: حضر الضيف، أو: ما حضر الضيف، فتقول: نعم.

٢ ـ حرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام، نحو: أحضر الضيف؟ فتقول: نعم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤].

٣ ـ حرف وعد إذا وقعت بعد الطلب، نحو: حافظ على الصلاة، فتقول: نعم.

١٠ - إيْ

١٠ ـ الكلمة العاشرة: إيْ ـ بكسر الهمزة وسكون الياء ـ، وهي تأتي للأوجه الثلاثة المذكورة في (نعم) إلا أنها تختص بالقسم الواقع بعدها، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، وهي تفيد الإثبات والتوكيد.

وإلى هذه الكلمات الثلاث أشار الناظم **بقوله**: (حرف وجود لوجود لَمَّا) فـ(حرف وجود) خبر مقدم، (لما) مبتدأ مؤخر قصد لفظه، (كذا للاستثنا) بحذف الهمزة للوزن، (تفيد جزما) أي: إنها تأتي للجزم وهي النافية، ثم **قال**: (حرفٌ لتصديقٍ...) خبر مقدم، (نعم) مبتدأ مؤخر قصد لفظه، (وحرفُ وعدٍ) معطوف بالرفع على (حرف لتصديق)، (إيْ كذا) أي: تأتي لهذه الأوجه، لكن (مع القسم) الواقع بعدها.

٣٦ ـ حَتَّى لِجَرٍّ وَلِعَطْفٍ وَابْتِدَا كَلَّا لِرَدْعٍ وَلِتَصْدِيقٍ بَدَا

٣٧ ـ فِي نَحْوِ كَلَّا لَا تُطِعْهُ يَحْتَمِلْ مَعْنَى أَلَا أَوْ حَقّاً افْهَمْ مَا نُقِلْ

١١ ـ حَتَّى

١١ ـ الكلمة الحادية عشرة: حتَّى، وهي تأتي على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون حرف جر، فتجرُّ الاسم الصريح، والاسم المؤوَّل من (أَنْ) المصدرية المضمرة والفعل المضارع، ومعناها: الدلالة على انتهاء الغاية، ولهذا تسمى حتى (الغَائِيَّة). ومثال جرها الاسم الصريح، قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥].

ومثال جرها الاسم المؤول قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، فـ﴿حَتَّىٰ﴾ حرف جر، ﴿يَرۡجِعَ﴾ فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (حتى)، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى)، والتقدير: حتى رجوعِ موسى؛ أي: إلى رجوعه، وتكون في هذه الحال بمعنى (إلى) فتدل على الغاية كهذه الآية، وقد تكون بمعنى (كي) إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو: هَذِّبْ أولادك حتى تستفيدَ منهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ﴾ [البقرة: ٢١٧].

الوجه الثاني: أن تكون حرف عطف فتفيد مطلق الجمع في الحكم مع الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية، فيكون غاية ونهاية لما قبلها، نحو: وصل الحجاجُ مزدلفةَ حتى المشاةُ.

وشرط العطف بها: أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه، سواء كان جزءاً، نحو: أكلت السمكةَ حتى رأسَها ـ بالنصب ـ، أو فرداً من جمع كالمثال الأول، أو نوعاً من جنس، نحو: أُحِبُّ الفاكهةَ حتى التفاحَ.

والعطف بها قليل، ولم ترد في القرآن عاطفة.

الوجه الثالث: أن تكون حرف ابتداء، فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية، وتكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، فمثال الجملة الاسمية قوله ﷺ: **«ما يصيب المسلم من نَصَبٍ ولا وَصَبٍ ولا هَمّ ولا حَزَنٍ ولا أذى ولا غَمٍّ حتى الشوكةُ يُشَاكُهَا إلا كفَّرَ الله بها خطاياه»**[1]، فـ(حتى) ابتدائية، و(الشوكة) مبتدأ، وجملة (يشاكها) خبر، على أحد الأوجه في إعرابها.

ومثال الجملة الفعلية التي فعلها ماض: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟﴾ [الأعراف: ٩٥]، ومثال الجملة الفعلية التي فعلها مضارع: قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فقد قرأ نافع المدني ـ من السبعة ـ برفع (يقول) لبيان الحال التي كان عليها الرسول ومن معه من المؤمنين، و(حتى) لا تعمل في

(١) رواه البخاري (٥٦٤١، ٥٦٤٢)، ومسلم (٢٥٧٣)، والنصب: هو التعب وزناً ومعنى، والوصب: هو المرض وزناً ومعنى.

المضارع الدال على الحال، وإنما تعمل في الدال على المستقبل، والتقدير: وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول ومن معه: متى نصر الله؟ فيكون قولهم مقدراً وقوعه في الحال، وهو زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة.

وقرأ الباقون من السبعة بنصب ﴿يَقُولَ﴾ وعليه الاختيار؛ لأن عليه جماعة القراء، وتكون ﴿حَتَّىٰ﴾ غاية للزلزلة؛ لأنهم زلزلوا ثم جاء القول، فيكون مستقبلاً بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن نزول الآية، فهو ماضٍ(١).

وقد جاءت (إذا) الشرطية بعد (حتى) في القرآن الكريم في اثنتين وأربعين آية، وأعربها الجمهور ابتدائية، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُواْ يَٰحَسْرَتَنَا﴾ [الأنعام: ٣١](٢).

١٢ ـ الكلمة الثانية عشرة: كَلَّا ـ بفتح الكاف وتشديد اللام ـ وتأتي على ثلاثة أوجه:

١٢ ـ كَلَّا

الأول: أن تكون حرف ردع وزجر، إذا تقدم عليها ما يقتضي ذلك، وإذا كانت بهذا المعنى فإنه يوقف عليها، على معنى النفي والإنكار لما تقدم قبلها من الكلام، على الوجه المختار، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءآت السبع» (١/ ٢٨٩).
(٢) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» «القسم الأول» (٢/ ١٥٧).

كَلَّآۚ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ١٦ كَلَّاۖ﴾ [الفجر: ١٦، ١٧]، وقوله تعالى: ﴿يَحۡسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخۡلَدَهُۥ ٣ كَلَّاۖ﴾ [الهمزة: ٣، ٤].

الوجه الثاني: أن تكون حرف جواب وتصديق، وتكون بمنزلة (إي) - بكسر الهمزة وسكون الياء -، وعلى هذا فلا يوقف عليها؛ لأنها صلة للقسم الذي بعدها، وهذا قول الفراء والنَّضْر بن شُميل، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ٣٢﴾ [المدثر: ٣٢]، والمعنى: إي والقمر، كما تقول: كلا ورَبِّ الكعبة، تريد: إي ورب الكعبة.

الوجه الثالث: أن تكون بمعنى حقّاً أو بمعنى (ألَا) الاستفتاحية، كقوله تعالى: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ١٨ كَلَّا لَا تُطِعۡهُ﴾ [العلق: ١٨، ١٩]، فقال الكسائي ومتابعوه: إنها بمعنى حقّاً، وقال أبو حاتم السجستاني ومتابعوه: إنها بمعنى (ألَا)، وعلى كلا المعنيين فإنه لا يوقف عليها، وإنما يبتدأ بها وتوصل بما بعدها، على معنى حقّاً لا تطعه، أو أَلَا لا تطعه. ومثل هذا قوله تعالى: ﴿عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ٦﴾ [العلق: ٥، ٦]، وقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٦ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ ٧﴾ [المطففين: ٦، ٧][1].

---

(١) انظر: «شرح كلا وبلى ونعم» ص(١٩ وما بعدها)، «المغني» (١/ ١٨٨).

وإلى (حتى) و(كَلَّا) أشار الناظم **بقوله**: **(حتى لجرٍّ ولعطفٍ... إلخ)** أي: تأتي **(حتى)** لجر الاسم الصريح والمؤول، وتأتي للعطف، وتأتي حرف ابتداء، و**(كلا)** تأتي **(لردع)** وهو الزجر والمنع، وتأتي **(لتصديق بدا)** أي: ظهر في الكلام أنه المراد، ثم **قال**: **(في نحو)** الآية الكريمة من سورة العلق: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ وما ماثلها **(يحتمل)** معنيين **(معنى ألا)** الاستفتاحية، **(أو)** معنى **(حقّاً)**، ثم ختم البيت **بقوله**: **(افهم ما نقل)** أي: من الخلاف عن العلماء السابقين، أو ما نقل من معاني هذه الكلمات.

٣٨ ـ تَجِيءُ لا نَافِيَةً وَنَاهِيَهْ ... زَائِدَةً فَكُنْ لِذَاكَ وَاعِيَهْ

١٣ ـ الكلمة الثالثة عشرة: لا، وتأتي على ثلاثة أوجه: ١٣ ـ لا

الأول: أن تكون نافية، وهي إما عاملة أو غير عاملة، **فالعاملة نوعان**:

١ ـ عاملة عمل (إِنَّ) وهي النافية للجنس، وتسمى (لا) التبرئة؛ لتبرئة أفراد الجنس عن حكم الخبر، وهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، فإن كان اسمها مفرداً بني على ما ينصب به، نحو: لا سرورَ دائمٌ، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وإن

كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نُصِبَ لفظاً، نحو: لا عملَ خيرٍ ضائعٌ، لا مقصراً في عمله مثابٌ.

٢ ـ عاملة عمل (ليس) وهي النافية للواحد، وهذه ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، نحو: لا عملٌ أنفعَ من طاعة الله، قال تعالى: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٌ لَّا بَيۡعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤] على قراءة من رفع ﴿بَيۡعٌ﴾ مع التنوين على أنه اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، أو على أنه مبتدأ، وأكثر القراء على الرفع، وقُرِئ بالبناء على الفتح قراءة سبعية[١].

و(لا) العاملة عمل (إنَّ) أكثر من العاملة عمل (ليس).

أما غير العاملة فهي العاطفة، نحو: جاء خالدٌ لا عليٌّ، أكرم خالداً لا علياً، والجوابية المقابلة لـ(نعم) وهذه تحذف الجملة بعدها كثيراً، نحو: أحضر المدرس؟ فتقول: لا، والأصل: لا، لم يحضر. والثالثة: الداخلة على المضارع، نحو: الطالب المجد لا يتأخرُ، وقد تدخل على الماضي قليلاً، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القيامة: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾ [البلد: ١١].

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكي (١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦).

الوجه الثاني: أن تكون (لا) ناهية، والأحسن أن يقال: الطلبية، ليشمل الناهية والدعائية، وهذه مختصة بالمضارع، وتقتضي جزمه، فمثال الناهية: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِۖ﴾ [الإسراء: ٣٣]، ومثال الدعائية: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الوجه الثالث: أن تكون زائدة[١]، وتفيد تقوية الكلام وتوكيده، كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، فـ(لا) المدغمة في (أن) زائدة إعراباً، مؤكدة معنى، يوضح ذلك عدم مجيئها في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ﴾ [ص: ٧٥].

ومثل هذا ـ كما مثلوا ـ قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥﴾ [الواقعة: ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠] فـ(لا) زائدة للتوكيد، ومثل هذا ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ١﴾ [القيامة: ١]، ومثل هذا كثير في القرآن.

(١) للدكتور: عبد الرحمٰن تاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ بحث قيم في عدة مقالات عنوانه: («لا» التي قيل: إنها زائدة وليست كذلك، درء مظاهر من الجرأة في تفسير الكتاب العزيز) في مجلة «الأزهر» ابتداء من عدد شوال سنة (١٣٨٦هـ).

وأنكر بعض النحويين أن تكون (لا) في هذه الآية ـ وما ماثلها ـ زائدة، لمجيئها في أول الكلام، ومجيء الحرف في أول الكلام يدل على قوة العناية به، والزيادة مع التقديم متناقضان، إذ لا يقدم لفظ بابه التأخير إلا اعتناءً به واعتماداً عليه، ثم إن مجيء «لا» أول الكلام يدل على أن النفي مستفاد منها بطريق الأصالة، فكيف تكون زائدة لمجرد التقوية والتأكيد؟! وقد نقل ابن يعيش عن ثعلب أنه يمنع أن تجيء «لا» الزائدة للتأكيد في أول الكلام، كما أثبت عن بعض العلماء أنه ينكر ويستقبح أن يقع الحرف مزيداً للتأكيد أول الكلام، وأنه يقول: «إن حكم التأكيد ينبغي أن يكون بعد المؤكَّد» وعلى هذا فتكون «لا» في الآية الكريمة نافية، رداً على من جحد البعث وأنكر القيامة، فكأنه قيل: لا، ليس الأمر على ما تقوَّلتموه من إنكاركم ليوم القيامة، ثم قال: ﴿أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[1].

وهذا معنى **قوله**: **(تجيء لا نافية...)** فـ**(لا)** فاعل

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٣/ ٢٠٧)، «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة ص(٢٤٦ ـ ٢٤٧)، «رصف المباني» للمالقي ص(١٨٩ ـ ١٩٠)، «المغني» (١/ ٢٤٨)، «شرح المفصل» (٨/ ١٣٦)، «مجلة الأزهر» (شوال ١٣٨٦هـ) ص(٧٦١). «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» «القسم الأول» (٢/ ٥٧٧ ـ ٥٧٨).

(تجيء) قصد لفظه، و(نافية) حال، **وقوله**: (فكن لذاك واعيه) بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، مثل: خالدٌ الدرسَ كاتبه.

٣٩ ـ لَوْلَا امْتِنَاعٌ لِوُجُودٍ ثَبَتَا ... وَحَرْفُ تَحْضِيضٍ وَتَوْبِيخٍ أَتَى
٤٠ ـ كَذَا لِلِاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ تَرِدْ ... وَإِنْ لِنَفْيٍ وَلِشَرْطٍ قَدْ عُهِدْ
٤١ ـ كَذَا لِتَخْفِيفٍ مِنَ الثَّقِيلِ ... زَائِدَةً أَيْضاً فَحَقِّقْ قِيْلِي

١٤ ـ الكلمة الرابعة عشرة: لولا، وتأتي على خمسة أوجه:

١٤ ـ لولا

الأول: أن تكون حرف امتناع لوجود؛ أي: امتناع الجواب لوجود الشرط، وتختص بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالباً، نحو: لولا الشمس لعمَّ الظلام، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ومن غير الغالب: لولا عليٌّ محسن إليَّ ما أتيت، فَذُكِرَ الخبر لأنه كون خاص، ولو حذف لم يدل عليه دليل، فإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه، نحو: لولا أنصارُ خالدٍ حَمَوْهُ ما سلم، فالخبر (حموه) يجوز ذكره ويجوز حذفه؛ لأن قوله: (ما سلم) قرينة تدل على المراد.

الوجه الثاني: أن تكون حرف تحضيض أو عرض، **والتحضيض**: طلب الفعل بِحثٍّ وشدة، **والعرض**: طلب

الفعل برفق ولين، وتختص بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع أو ما هو في تأويله، **فمثال التحضيض:** قوله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦] أي: استغفروه، وقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ۝٧٠﴾ [الواقعة: ٧٠] أي: اشكروا **ومثال العرض:** قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ٧٧]، فإنه ماضٍ في معنى المضارع؛ إذ لا معنى للتأخير في الزمن الماضي.

الوجه الثالث: أن تكون للتوبيخ واللوم على ترك شيء لا ينبغي تركه، وتختص بالجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ۝١٦﴾ [النور: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ [الأنعام: ٤٣].

الوجه الرابع: أن تكون حرف استفهام، وهذا رأي أبي الحسن الهروي[(١)]، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧]، والمعنى: هَلَّا أخرتني، وهَلَّا

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي، أديب، نحوي، قدم مصر، واستوطنها، من تصانيفه: «الأُزهية في علم الحروف». مات سنة (٤١٥هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (٧/ ٢٣٦).

أُنزل[(١)]، واستظهر ابن هشام أنها في الآية الأولى للعرض، وفي الثانية للتحضيض، وقال عن الاستفهام: «أكثرهم لا يذكره»[(٢)].

الوجه الخامس: أن تكون نافية، بمعنى (لم) وهذا ذكره الهروي ـ أيضاً ـ وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] أي: لم تكن قرية آمنت[(٣)]، والظاهر أنها للتوبيخ؛ أي: فهلَّا كانت قرية واحدة من هذه القرى المُهْلَكَةِ تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، وهذا تفسير الأخفش والكسائي والفراء، ويلزم من التوبيخ معنى النفي الذي ذكره الهروي؛ لأن اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه[(٤)].

وكان الأَولى بابن هشام ألا يذكر هذا الوجه ولا الذي قبله؛ لضعفهما، إلا إن كان قصده مجرد الاستيعاب.

١٥ ـ الكلمة الخامسة عشرة: إنْ ـ المكسورة الهمزة المخففة النون ـ وتأتي على أربعة أوجه:

١٥ ـ إنْ

(١) انظر: «الأُزهية في علم الحروف» للهروي ص(١٦٦).

(٢) «المغني» (١/ ٢٧٥).

(٣) «الأزهية» ص(١٦٩).

(٤) «المغني» (١/ ٢٧٥).

الأول: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، كقوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨] أي: ما عندكم من سلطان، وعلى الجملة الفعلية التي فعلها ماض، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧]، والتي فعلها مضارع، كقوله تعالى: ﴿إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر: ٤٠]، وجمهور العرب يهملونها، إلا طائفة منهم، فإنهم يُعملونها عمل (ليس)، فيرفعون بها المبتدأ، وينصبون الخبر، كقول بعضهم: إِنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية، وقول الشاعر:

إِنِ الْمَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... وَلَكِنْ بِأَنْ يُبغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا

ولم ترد (إِنْ) عاملة عمل (ليس) في كتاب الله تعالى في قراءة سبعية[١].

الوجه الثاني: أن تكون حرف شرط تجزم فعلين، وتفيد تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط، نحو: إنْ تصحبِ[٢] الأشرار تندمْ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣].

---

(١) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٦٨)، «البحر المحيط» (٤/ ٤٤٠).

(٢) الفعل مجزوم بالسكون، ولكن حُرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وهكذا نظائره.

الوجه الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتكون نونها ساكنة، وأصلها (إنَّ) المشددة التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، فإنْ وَلِيَهَا اسم، فالكثير إهمالها، ويجوز إعمالها، وإذا أهملت لزمت اللام (الفارقة) في خبر المبتدأ بعدها؛ لتفرق بينها وبين (إنِ) النافية، نحو: إنْ خالدٌ لَمسافرٌ، إنْ خالداً مسافر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] فقد قرأ حفص وابن كثير بتخفيف ﴿إِنْ﴾ ورفع ما بعدها على أنها مخففة لا عمل لها، فـ﴿هَٰذَٰنِ﴾ مبني على الألف في محل رفع مبتدأ، و﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ خبر المبتدأ، واللام فارقة، وفي الآية أوجه أخرى[(١)].

ويُستغنى عن اللام في حال الإهمال، إن وجد قرينة معنوية أو لفظية تبيِّن المراد.

فمثال المعنوية: إنِ الاستقامةُ سعادةُ الدارين، فهي مخففة؛ لأن المعنى لا يستقيم على اعتبارها نافية.

ومثال اللفظية: إنِ الفعلُ الجميل لا يضيع، فإن وجود (لا) يبعد أن تكون (إن) نافية؛ لأن نفي النفي ـ الذي يَؤُولُ إلى الإثبات ـ قليل في الكلام، إذ يمكن أن يأتي الكلام مثبتاً من أول الأمر من غير حاجة إلى نفي النفي المؤدي للإثبات بعد تطويل.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢/ ٩٩)، «مشكل إعراب القرآن» (٢/ ٧٠).

وإن وليها فعل وجب إهمالها؛ لزوال اختصاصها بالاسم، وعلى هذا فليس لها اسم ولا خبر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فـ(إنْ) مخففة من الثقيلة مهملة بدليل اللام بعدها، والجملة من (كان) واسمها المقدر وخبرها لا محل لها اعتراضية، أو في محل نصب حال، والمعنى: وقد كانت التولية إلى الكعبة لكبيرة إلا على الذين هدى الله[(١)].

الوجه الرابع: أن تكون زائدة لتقوية الكلام وتوكيده، وتقع بعد (ما) النافية الحجازية، فتكفُّها عن العمل في المبتدأ والخبر، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، فإن وقعت قبل (ما) فهي شرطية، وتكون (ما) هي الزائدة، كقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨].

وإلى هذا أشار **بقوله**: **(لولا امتناع لوجود...)** فـ**(لولا)** مبتدأ قصد لفظه، و**(امتناع)** خبر على حذف مضاف؛ أي: حرف امتناع لوجود، والألف في **(ثبتا)** للإطلاق، **(وحرف تحضيض و)** حرف **(توبيخ أتى)**، ثم أشار إلى الوجه الرابع والخامس **بقوله**: **(كذا لِلِاستفهامِ والنَّفْيِ)** ولعل فيه إشارة إلى انحطاطهما عمَّا قبلهما، ثم أشار إلى الكلمة الثانية، **فقال**: **(وإنْ لنفيٍ)** أي: وترد

---

(١) انظر: «التفسير البسيط» (٣/ ٣٨١)، «التبيان» (١/ ١٢٤).

(إِنْ) لنفي (ولشرط قد عهد) أي: علم، و(كذا) ترد (لتخفيف من الثقيل) أي: مخففة من الثقيلة، (زائدة أيضاً) أي: ترد زائدة، (فحقِّق قيلي) إما بمعنى تيقن كلامي واعرفه، أو بمعنى: اجعله ثابتاً لازماً لا محيد عنه.

٤٢ ـ وَأَنْ بِفَتْحٍ حَرْفُ نَصْبِ مَصْدَرِ وَحَرْفُ تَفْسِيرٍ فَأَوْحَيْنَا اذْكُرِ

٤٣ ـ مُخَفَّفٌ مِنَ الثَّقِيلِ زَائِدُ وَمَنْ لِلاسْتِفْهَامِ لَفْظٌ وَارِدُ

٤٤ ـ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ شَرْطِيَّهْ مَوْصُولَةٌ أَقْسَامُهَا مَرْعِيَّهْ

١٦ ـ أنْ

١٦ ـ الكلمة السادسة عشرة: أن ـ بفتح الهمزة وسكون النون ـ وتأتي على أربعة أوجه:

الأول: أن تكون حرفاً مصدرياً ينصب المضارع، وتُؤَوَّلُ هي والفعل بمصدر، وهي من أقوى النواصب؛ لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة، كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فالفعل (يذهب) منصوب بـ(أَنِ) المضمرة جوازاً بعد لام التعليل.

وتدخل على الفعل الماضي، نحو: سرَّني أن حضرت، بدليل أنها تؤول بمصدر؛ أي: سَرَّنِي حضورُك، وتدخل ـ أيضاً ـ على فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ

ٱلْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٠، ١١][١].

الوجه الثاني: أن تكون حرف تفسير، وهي الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه، وتكون بمعنى (أي) التفسيرية، بشرط أن يتأخر عنها جملة اسمية أو فعلية، ولا تقترن بخافض، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، والأمر بصنع الفلك تفسير للوحي، ومثله قوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ﴾ [طه: ٣٨، ٣٩].

وليس من الْمُفَسِّرَةِ قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] لعدم تقدم جملة، وإنما هي المخففة من الثقيلة، كما سيأتي، وليس منها ـ أيضاً ـ نحو: كتبت إليه بأَنِ افعل، لدخول الخافض عليها، وإنما هي مصدرية.

الوجه الثالث: أن تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة، وأصلها (أنَّ) المشددة التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وهي التي تقع غالباً بعد عِلْم أو ظَنٍّ نُزِّلَ منزلة العلم، فإذا كانت مخففة **ترتب على ذلك أربعة أحكام:**

---

(١) انظر: «المغني» (١/ ٢٩)، «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» «القسم الأول» (١/ ٣٥٠).

الأول: بقاء عملها.

الثاني: يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً.

الثالث: يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية.

الرابع: وجود فاصل ـ في الأغلب ـ بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء.

مثالها: علمت أنْ حاتمٌ أشهرُ كرماءِ العرب، فـ(أن) مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف؛ أي: أنه. وحاتم: مبتدأ. وأشهر: خبر. والجملة خبر (أن) المخففة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، فـ(أنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: أنه؛ أي: الحال والشأن، وجملة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ خبرها.

فإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء، فإنه يؤتى ـ في الغالب ـ بفاصل بينها وبين خبرها؛ للتفرقة بينها وبين (أنْ) المصدرية، **وهذا الفاصل أربعة:**

١ ـ **قد**، كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣].

٢ ـ أحد حرفي التنفيس أي: الاستقبال[١]، وهما: **السين**

---

(١) انظر: ص(٤٠).

وسوف، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ونحو: اعلم أنْ سوف يأتي كل ما قُدِّرَ.

٣ ـ أحد حروف النفي الثلاثة **(لا، لن، لم)** كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝٥﴾ [البلد: ٥]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ [البلد: ٧].

٤ ـ **لو**، كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ۝١٦﴾ [الجن: ١٦].

الوجه الرابع: أن تكون زائدة، وهي الواقعة بعد (لما) في الأكثر، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٣] فـ(أن) حرف زائد إعراباً مؤكد معنى، أو قبل (لو)، وبعد فعل القسم، كقول الشاعر:

فأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ ... لَكَانَ لَكُمْ يَومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

١٧ ـ مَنْ

١٧ ـ الكلمة السابعة عشرة: مَنْ ـ بفتح الميم ـ وتأتي على أربعة أوجه:

الأول: أن تكون استفهامية، فتحتاج إلى جواب، كقوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا﴾ [يس: ٥٢]، فـ(من) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وجملة ﴿بَعَثَنَا﴾ في محل رفع خبر.

الثاني: أن تكون نكرة موصوفة، فتحتاج إلى صفة بعدها، والغالب وقوع لفظة (إنسان) موقعها، نحو: مررت بِمَنْ مُعْجِبٍ لك؛ أي: بإنسان معجب لك، وهي قليلة الاستعمال، كما قال ابن هشام في «المغني»[(١)].

الثالث: أن تكون اسم شرط جازم، فتجزم فعلين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه، وهي للعاقل، وتكون في محل رفع مبتدأ إن كان فعل الشرط لازماً، نحو: من يكثرْ كلامه يكثرْ ملامه، أو ناسخاً، نحو: من يكنْ عجولاً يكثرْ خطؤه. أو متعدياً واقعاً على أجنبي منها[(٢)]، نحو: من يحترمِ الناسَ يحترموه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، فـ﴿مَن﴾ اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، ﴿يَعۡمَلۡ﴾ مضارع مجزوم، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر، والجملة خبر المبتدأ ﴿مَن﴾، ﴿سُوٓءٗا﴾ مفعول به، ﴿يُجۡزَ﴾ جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو الألف.

وتكون في محل نصب مفعولاً به، إذا كان فعل

---

(١) (١/٣٢٨).

(٢) أي: ليس فيه ضمير يعود عليها، مثل كلمة (الناس) في المثال المذكور، بخلاف الواقع على معناها فالمراد به الأداة نفسها، كما في المثال المذكور بعد.

الشرط متعدياً واقعاً على معناها، نحو: من تساعدْ أساعدْ، فـ(من) مفعول مقدم.

وإن سُبقت بحرف جر أو بمضاف، فهي في محل جر، نحو: عمَّن تتعلم أتعلم، كتابَ من تقرأ أقرأ.

الرابع: أن تكون اسماً موصولاً، فتحتاج إلى صلة وعائد، وتكون كثيراً للعَالِم، نحو: خرج من ألقى المحاضرة، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٢]. ولغيره قليلاً، نحو: مِنْ مخلوقات الله مَنْ يمشي على أربع.

وإلى (أَنْ) و(مَنْ) أشار الناظم **بقوله**: **(وأنْ بفتحٍ)** أي: بفتح الهمزة وسكون النون، **(حرف نصب)** أي: للفعل المضارع، **(مصدرِ)** أي: تُؤَوَّلُ مع المضارع بمصدر، **(وحرف تفسير)** أي: تبيين وتوضيح، **(فأوحينا اذكرِ)** يشير إلى الآية الكريمة التي تقدمت، **(مخفف من الثقيل)** معطوف على ما تقدم بإسقاط العاطف؛ أي: ومخففة من الثقيلة؛ لأن أصلها (أَنَّ) المشددة، **(زائدُ)** أي: وزائدة للتوكيد والتقوية. **قال**: **(ومَنْ)** أي: بفتح الميم **(للاستفهام لفظ وارد)** أي: يَرِدُ **(مَنْ)** اسم استفهام، **(نكرة موصوفة)** أي: ويرد نكرة موصوفة بصفة بعدها، **(شرطية)** أي: وشرطية تجزم فعلين، **(موصولة)** أي:

وموصولة بمعنى الذي، (أقسامها مرعيه) أي: مُهْتَمٌّ بها ومُنْتَبَهٌ لها.

٤٥ ـ أَيٌّ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ دَلَّتْ مَوْصُولَةٌ لِلشَّرْطِ قَدْ تَوَلَّتْ

٤٦ ـ مُسْتَفْهَمٌ بِهَا وَوَصْلَةٌ إِلَى نِدَاءِ لَفْظِ مَا بِهِ أَلْ وُصِلَا

١٨ ـ أيّ

١٨ ـ الكلمة الثامنة عشرة: أَيّ، بفتح الهمزة وتشديد الياء، وهي من الأسماء الملازمة للإضافة، ويجوز قطعها عن الإضافة في اللفظ والإتيان بالتنوين عوضاً عن المضاف إليه، إلا ما كان منها (وصلة لنداء ما فيه أل) فلا يضاف، وتأتي على خمسة أوجه:

الأول: أن تكون دالة على الكمال، فتقع صفة للنكرة، وتعرب بإعراب موصوفها، نحو: هذا طالبٌ أيُّ طالب؛ أي: هذا طالب كامل في صفات الطلبة. وتقع حالاً من المعرفة، وتلازم النصب، نحو: هذا خالد أيَّ رجل.

الثاني: أن تكون اسماً موصولاً، وهي مبنية على الضم، إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، نحو: سلَّمت على أيُّهم أفضل، فـ(أيُّ) مبنية على الضم في محل جر؛ لأنها أضيفت إلى الضمير، وصدر صلتها ـ وهو المبتدأ ـ محذوف؛ لأن الأصل: هو أفضلُ، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩].

وتعرب بالحركات فيما عدا ذلك، نحو: كافأت أيَّهم هو مجتهد، فـ(أيَّ) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

الثالث: أن تكون شرطية، وهي اسم شرط جازم، ومعناها بحسب ما تضاف إليه. فتكون للعاقل، نحو: أيُّهم يَقُمْ أقمْ معه، فـ(أيُّ) اسم شرط جازم، مبتدأ مرفوع. ولغير العاقل، نحو: أيَّ الكتب تقرأْ أقرأْ، فـ(أيَّ) اسم شرط جازم، مفعول مقدم منصوب. وتكون للزمان، نحو: أيَّ يوم تسافرْ أسافرْ. وللمكان، نحو: أيَّ بلد تسكنْ أسكنْ، فـ(أيَّ) اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية في الأول، والمكانية في الثاني. وإن أضيفت إلى مصدر فهي مفعول مطلق، نحو: أيَّ نفعٍ تنفعِ الناس يشكروك عليه.

ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فـ﴿أَيًّا﴾ اسم شرط جازم، منصوب بـ﴿تَدْعُواْ﴾ على المفعولية، ﴿مَّا﴾ حرف زائد إعراباً مؤكد معنى، و﴿تَدْعُواْ﴾ فعل شرط مجزوم بحذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو فاعل، وجملة ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ جواب الشرط في محل جزم.

الوجه الرابع: أن تكون استفهامية، فتحتاج إلى جواب، كقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾

[التوبة: ١٢٤]، فـ(أيُّ) اسم استفهام مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع، وجملة ﴿زَادَتْهُ﴾ خبر.

الوجه الخامس: أن تكون وصلة لنداء ما فيه (أل)؛ لأنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل) لما فيه من اجتماع مُعَرِّفين ظاهرين، فإذا أريد نداء ما فيه (أل) أُتي بـ(أيٍّ)، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧﴾ [الفجر: ٢٧]، فـ(أيُّ وأيَّةُ) مبنيان على الضم في محل نصب؛ لأن كلّاً منهما منادى، وها: للتنبيه، و(الناس) نعت مرفوع بالضمة كحركة المنادى، ومثله كلمة (النفس).

وهذا معنى **قول الناظم**: **(أيٌّ على معنى الكمال دلت)** فـ**(أي)** مبتدأ مرفوع، وجملة **(دلت)** خبر، **(موصولة)** معطوف على ما قبله بإسقاط العاطف؛ أي: وهي موصولة، **(للشرط قد تولت)** أي: دلت على هذا المعنى وهو الشرط، **(مستفهم بها)** معطوف على ما قبله بإسقاط العاطف؛ أي: ومستفهم بها؛ أي: مسؤول بها عن شيء، **(ووصلة)** أي: ويتوصل بها إلى نداء اللفظ الذي وصلت به **(أل)**، والألف في **(وُصِلَا)** للإطلاق.

٤٧ ـ لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي المُضِيِّ تَقْتَضِيْ　　　مَنْعاً لِمَا يَلِيهِ ذَا قَدِ ارْتُضِيْ

٤٨ ـ كذَا في الاسْتِقْبَالِ حَرْفُ شَرْطِ   مُرَادِفٌ لِإنْ فَحَقِّقْ ضَبْطِي
٤٩ ـ وَبَعْدَ وَدَّ فَهْوَ حَرْفُ مَصْدَرِ   مُرَادِفٌ لِأَنْ وَلَكِن قَدْ عَرِيْ
٥٠ ـ مِنْ نَصْبٍ اَوْ جَزْمٍ وَلِلتَّمَنِّي   وَالعَرْضِ والتَّقْلِيلِ يا ذَا الذِّهْنِ

١٩ ـ لو

١٩ ـ الكلمة التاسعة عشرة: لو، وتأتي على ستة أوجه:

الأول: أن تكون حرف شرط غير جازم للزمان الماضي، وهي (لو) الشرطية الامتناعية، وهذا أغلب الأوجه، فيقال فيها: حرف يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه، والمراد بـ(ما يليه) الشرط، و(تاليه) هو الجواب، **فهي تدل على أمرين**:

١ ـ امتناع الشرط.

٢ ـ كونه مستلزماً للجواب.

نحو: لو حضر خالد حضر علي، فحضور خالد ـ وهو الشرط ـ محكوم بانتفائه وامتناعه، وثبوته يستلزم ثبوت حضور علي ـ وهو الجواب ـ.

أما قول المعربين: حرف امتناع لامتناع، بمعنى: امتناع الجواب لامتناع الشرط، ففيه نظر؛ لأن (لو) تفيد امتناع الشرط، أما امتناع الجواب ففيه تفصيل، فإن كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء

موجوداً؛ لأن وجود الضوء له أسباب غير طلوع الشمس، وعلى هذا فلا يصح أن يقال في (لو) هذه: حرف امتناع لامتناع؛ لأنه لا يمتنع وجود الضوء لامتناع طلوع الشمس، بل قد يوجد وهي لم تطلع.

وإن لم يكن للجواب سبب غير الشرط لزم من انتفائه انتفاء الجواب، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً؛ لأن وجود النهار ليس له سبب إلا طلوع الشمس، وعلى هذا فيصح أن يقال في (لو) هذه: حرف امتناع لامتناع.

ولعل المعربين طردوا القاعدة على وتيرة واحدة باعتبار الغالب. أو يقال فيها: حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره؛ أي: لِمَا كان سيقع في الماضي لوقوع غيره في الماضي أيضاً، وهي عبارة سيبويه(١).

الوجه الثاني: أن تكون حرف شرط في المستقبل، وهي (لو) الشرطية غير الامتناعية، فيقال فيها: حرف شرط مرادف لـ(إنْ)؛ لتعليق جوابها على شرطها في زمن الاستقبال، إلا أنها لا تجزم، فإن وليها فعل ماض أُوِّلَ بالمستقبل، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، التقدير: إن

(١) انظر: «الكتاب» (٤/ ٢٢٤).

تركوا؛ فالفعل (تركوا) ماضٍ مؤول بالمستقبل[١]، (يتركون) أي: شارفوا أن يتركوا؛ لأن الجواب ﴿خَافُواْ﴾ والخوف يكون قبل الترك، ولأن الخطاب للأحياء، وإنما يتوجه إليهم الخطاب قبل الترك، وأما بعده فهم أموات.

الوجه الثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً مرادفاً لـ(أَنْ) إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوعها مصدرية بعد فعل مفهم تَمَنٍّ نحو: (ودَّ، يَوَدُّ) وقد جاء هذا في القرآن الكريم في عدة آيات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩] أي: ودوا الإدهان، والإدهان المسالمة والمصالحة، وقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦] أي: يود التعمير، وأكثر النحويين لا يرى مجيء (لو) مصدرية، وقد أثبته الفراء وأبو علي الفارسي وابن مالك وآخرون، ورجَّحه ابن هشام في «المغني»[٢].

الوجه الرابع: أن تكون للتمني بمنزلة (ليت) إلا أنها لا تنصب ولا ترفع، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ١٠٢﴾ [الشعراء: ١٠٢] أي: فليت لنا كرة، ولهذا جاء المضارع (فنكون) منصوباً في جوابها، كما نصب في

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٤/٩٦).

(٢) (١/٢٦٦).

قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، ومثله قوله تعالى: ﴿لَوۡ أَنَّ لِي كَرَّةٗ فَأَكُونَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الزمر: ٥٨] وقد خالف جماعة من النحاة في مجيء (لو) للتمني، والحق ثبوت هذا المعنى؛ لوضوحه في الآيتين.

الوجه الخامس: أن تكون للعرض، وهو الطلب برفق، وينصب المضارع بعد الفاء في جواب العرض، نحو: لو تنزلُ عندنا فتصيبَ خيراً.

الوجه السادس: أن تكون للتقليل، ذكره ابن هشام اللَّخْمِي[1]، ومثاله قوله ﷺ: «**اتقوا النار ولو بِشِقِّ تمرة**»[2]، وقد يُدَّعَى أن التقليل من مدخولها لا منها.

وإلى هذه الأوجه أشار الناظم **بقوله**: **(لو حرف شرط في المضيِّ)** أي: في الزمان الماضي، **(تقتضي منعاً لما يليه)** أي: لما يلي **(لو)** وهو الشرط **(ذا)** أي: هذا المعنى **(قد ارتضي)** أي: قُبل، وسكت عن الجواب؛ لأنها لا تعرض لها إلى امتناعه ولا إلى ثبوته كما تقدم **(كذا في الاستقبال)** أي: كذلك تكون حرف شرط

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي، نحوي لغوي أديب مؤرخ، مات سنة ثلاث وسبعمائة. انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٤٨).

(٢) رواه البخاري (١٤١٧)، ومسلم (١٠١٦).

للمستقبل **(مرادف لإن)** بكسر الهمزة وهي الشرطية **(فحقق ضبطي)** مضاف لياء المتكلم **(وبعد ودَّ)** أي: الفعل الماضي المفهم للتمني، ومثله المضارع (يودُّ) بمعنى: يتمنى **(فهو حرفُ مصدرٍ)** أي: تُؤَوَّلُ وما بعدها بمصدر **(مرادف لأن)** بفتح الهمزة، وهي المصدرية **(ولكن قد عري)** أي: خلا **(من نصبٍ)** هذا عائد على مرادفتها لـ(أن) المصدرية **(او جزم)** عائد لمرادفتها لـ(إن) الشرطية **(وللتمني والعرض والتقليل)** أي: ويأتي **(لو)** لهذه الأوجه الثلاثة بعد الثلاثة الأُول **(يا ذا الذهن)** أي: الذكاء والفطنة.

٥١ ـ وَقَدْ بِمَعْنَى حَسْبُ وَهْيَ إِسْمُ … كَذَا كَيَكْفِي وَهْيَ أَيْضاً قِسْمُ

٥٢ ـ تُفِيْدُ لِلتَّحْقِيْقِ وَالتَّوَقُّعِ … كَذَا لِتَقْرِيبِ الْمُضِيِّ فَاسْمَعِ

٥٣ ـ كَذَاكَ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيْرِ … كَقَدْ نَرَى فِي كَلِمِ الْخَبِيرِ

٢٠ ـ قد

٢٠ ـ الكلمة العشرون: قد، وتأتي على سبعة أوجه:

الأول: أن تكون اسماً بمعنى (حَسْبُ) الدالة على الاكتفاء، وهي مبنية على السكون في الغالب، وما بعدها مجرور بالإضافة، تقول: قدْ زيدٍ درهمٌ، كما تقول: حسبُ زيدٍ درهمٌ، وتدخلها نون الوقاية، حرصاً على بقاء السكون؛ لأنه الأصل في البناء، نحو: قدني درهم. وقد

تعرب قليلاً، نحو: قدُ زيدٍ درهم ـ بالرفع ـ كما تقول: حسبُ زيدٍ درهم.

الثاني: أن تكون اسم فعل بمعنى (يكفي) وهي مبنية على السكون بالاتفاق، وتلزمها نون الوقاية، نحو: قدْ خالداً درهم، وقدني درهم، كما تقول: يكفي خالداً درهم، ويكفيني درهم، فـ(قد) اسم فعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والنون للوقاية، و(درهم) فاعل.

الوجه الثالث: أن تكون حرف تحقيق، فتدخل على الماضي اتفاقاً، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون: ١]، فتقتضي تحقيق مدلولها، وقد تدخل على المضارع، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] لأن حصول علم الله تعالى محقق، كما سيأتي.

الوجه الرابع: أن تكون حرف توقع؛ أي: انتظار مع الماضي، نحو: قد قامت الصلاة. تُقال لقوم قاموا خلف الإمام ينتظرون الصلاة، ومع المضارع ـ وهو أوضح ـ نحو: قد ينزل المطر، إذا كنت تتوقع نزوله.

ويرى ابن هشام أنها لا تفيد التوقع لا مع الماضي ولا مع المضارع؛ لأن الفعل إن كان يفيد التوقع فهو

بدون (قد)، ثم ذكر أن عبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: «إن (قد) تدخل على ماض متوقع»، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع(١).

الوجه الخامس: تقريب الزمن الماضي من زمن الحال، تقول: حضر الطالب، فيحتمل حصول حضوره في الزمان الماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت: قد حضر الطالب، اختص بالقريب.

الوجه السادس: أن تكون للتقليل، إما تقليل وقوع الفعل، نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، وإما تقليل متعلق الفعل، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، فمتعلق الفعل هو العلم بما هم عليه؛ أي: إن ما هم عليه من الأحوال هو أقل ما يعلمه الله تعالى، فهي تحقيقية باعتبار وقوع الفعل وهو العلم، وتقليلية باعتبار متعلقه.

والصواب أن (قد) في هذه الآية حرف تحقيق، أي: قد أحاط علمه بما أنتم عليه من خير وشر، وعلم جميع أعمالكم، أحصاها علمه، وجرى بها قلمه.. ومثلها قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ

(١) انظر: «المغني» (١/ ١٧٢).

إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾[1] [الأنعام: ٣٣].

الوجه السابع: التكثير، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، والكثرة في الآية باعتبار متعلق الفعل، وهو تقلب وجه النبي ﷺ في السماء، لا في وقوع الفعل وهو الرؤية، أو تكون حرف تحقيق[2].

وإلى هذه الأوجه السبعة أشار الناظم **بقوله**: **(وقَدْ بمعنى حَسْبُ وهي إسم)** أي: فيكون لها محل من الإعراب **(كذا كيكفي)** أي: كذا تأتي اسم فعل مثل **(يكفي)** في المعنى، وتأخذ حكم أسماء الأفعال في الإعراب، **(وهي أيضاً قسم)** ثالث وهو أنها حرف **(تفيد للتحقيق والتوقع)** أي: الانتظار، **(كذا لتقريب المضي)** من زمن الحال **(فاسمعِ)** بالكسر للروي، **(كذاك)** تأتي **(للتقليل والتكثير)** وهما متقابلان **(كقد نرى)** إشارة إلى الآية الكريمة **(في كَلِم الخبير)** أي: في كلام الله تعالى الخبير، والكلم: اسم جنس جمعي، يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، فيقال: كَلِمٌ وكلمة.

---

(١) انظر: «التسهيل وشرحه» لابن مالك (٤/١٠٦ ـ ١٠٨)، «مغني اللبيب» ص(٢٣٠)، «الإعراب عن قواعد الإعراب» ص(٨٩ ـ ٩٠)، «تفسير ابن كثير» (٦/٩٨)، «تفسير ابن سعدي» ص(٥٧٧).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٣١٩)، «تفسير ابن كثير» (٦/٩٨).

٥٤ ـ وَاوٌ لِلاسْتِئْنَافِ ثُمَّ الْحَالِ كَذَا لِمَفْعُولٍ وَجَمْعٍ تَالِي
٥٥ ـ لِقَسَمٍ وَرُبَّ عَطْفٍ زَائِدَهْ فَهَذِهِ الأَقْسَامُ فِيهَا وَارِدَهْ

٢١ ـ الواو

٢١ ـ الكلمة الحادية والعشرون: الواو، وتأتي على ثمانية أوجه:

الأول: أن تكون للاستئناف، وهي التي تقع في ابتداء كلام غير الأول، كقوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الحج: ٥]، فالمضارع مرفوع، وليس منصوباً عطفاً على ﴿لِّنُبَيِّنَ﴾، وقد تقدم الكلام على هذه الآية عند موضوع الجملة الاستئنافية. ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

الثاني: واو الحال، وتسمَّى واو الابتداء، وهي الداخلة على الجملة، اسمية كانت أم فعلية، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، وكأن الاسمية أكثر.

الوجه الثالث: واو المفعول معه، نحو: سرت والحدائقَ، بنصب (الحدائقَ) على أنه مفعول معه، والواو للمعية وليست عاطفة، وقد ذكر ابن هشام في «المغني» أنه لم يأت في القرآن آية يَتَعَيَّنُ فيها النصب على المفعول معه

بل يحتمل هذا، ويحتمل العطف، ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ﴾ [الأنبياء: ٧٩][١].

الوجه الرابع: واو الجمع، وتسمَّى واو المعيَّة، وهي الداخلة على الفعل المضارع المسبوق بنفي محض أو طلب محض، ويكون هذا المضارع منصوباً بـ(أن) المضمرة بعد واو المعية في جواب النفي أو الطلب، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] أي: وأن يعلم، وقول الشاعر:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ   عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

أي: وأن تأتي. وسُميت بواو الجمع؛ لاجتماع مضمون طرفيها في زمان واحد.

الوجه الخامس: واو القسم، وهي من حروف الجر، ولا تدخل إلا على اسم ظاهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١]، وجواب القسم: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ۝٤﴾ [الليل: ٤].

فإن تلتها واو أخرى، فالتالية واو العطف؛ لأن ما

---

(١) انظر: «المغني» (٢/ ٣٦٠)، «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» «القسم الأول» (٣/ ٥١).

بعدها مغاير لما قبلها، وهذا رأي سيبويه والخليل، ولو كانت للقسم - كالتي قبلها - لاحتاج كل قسم إلى جواب[(١)]، وهذا كثير في القرآن، كقوله تعالى ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا ۝٤ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧﴾ والجواب: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾.

الوجه السادس: واو (رُبَّ) وهي التي تقع في أول الكلام، وتدخل على الاسم المنكَّر، كقول الشاعر:

وَلَيلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُوْلَهُ عَلَيَّ بِأَنْواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

فالواو: واو (رب)، وليلٍ: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوف بعد الواو. وسُميت واو «رُبَّ» لأنها قائمة مقامها، كائنة بمعناها.

الوجه السابع: أن تكون عاطفة، وهي التي يكون ما بعدها على حسب ما قبلها في الإعراب، وهي لمطلق الجمع في الحكم، ولا تدل على ترتيب ولا تنافيه إلا بقرينة، قال تعالى: ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [الشورى: ٣].

---

(١) انظر: «شرح الرضي» (٢/ ٢/ ١١٩٨)، «المغني» (٢/ ٣٦١/ ٥٦٩).

الوجه الثامن: أن تكون زائدة في الكلام لغرض من الأغراض، وتسمى في القرآن: صلة، والقول بزيادتها رأي الكوفيين[١]، ومن تبعهم، ومنع من ذلك البصريون، ومن وافقهم، ومن أمثلة زيادتها قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، بدليل الآية الأخرى قبلها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، وعلى هذا فقوله: ﴿وَفُتِحَتۡ﴾ جواب الشرط على زيادة الواو، أما على القول بأن الواو لا تأتي زائدة، فهي إما عاطفة جملة على جملة[٢]، أو أنها واو الحال[٣] فتكون الجملة حالاً من (ها) في قوله: ﴿جَآءُوهَا﴾؛ لأن الراجح أن الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ إذا وقعت حالاً تربط بالواو، ولا تحتاج إلى (قد)، ويدل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ۝٥٠﴾ [ص: ٥٠]، وعلى هذين الوجهين يكون جواب الشرط محذوفاً، كما قال الخليل وسيبويه[٤]؛ والتقدير ـ والله أعلم ـ: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا وسعدوا. واختار هذا ابن

(١) انظر في نسبة هذا الرأي لهم: «دراسة في النحو الكوفي» ص(٣٨٤).
(٢) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/ ٢٢ ـ ٢٣)، «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٣/ ٥٣١).
(٣) انظر: «البحر المحيط» (٧/ ٤٢٥).
(٤) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٠٣).

كثير، وجمع من النحويين والمفسرين[١].

وإلى الأوجه الواردة في «الواو» **أشار الناظم بقوله**:

(وَاوٌ للاستئناف) يقرأ بهمزة الوصل؛ لأنه مصدر فعل سداسي **(ثم الحالِ، كذا لمفعولٍ)** أي: للمفعول معه **(وجمعٍ تالي)** أي: واو الجمع، و**(تالي)** صفة لجمع، والأصل: تالٍ بحذف الياء؛ لأنه اسم منقوص لم يضف ولم تدخل عليه (أل).

وقوله: **(لِقَسَم)** أي: كذا تأتي الواو لقسم **(ورُبَّ)** أي: وكذا لِرُبَّ؛ أيٍّ: واو رُبَّ **(وعطفٍ)** أي: ولعطف، وتأتي ـ أيضاً ـ **(زائده، فهذا الأقسام)** الثمانية **(فيها وارده)** أي: في القرآن الكريم وفي كلام العرب على ما تقدم.

٥٦ ـ مَعْرِفَةٌ ذاتُ تَمامٍ (مَا) قُلِ	وَذَاتُ نَقْصٍ وَلِشَرْطٍ فاقْبَلِ
٥٧ ـ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ تَعَجُّبُ	نَكِرَةٌ فَصِفْ بِهَا مَا تَطْلُبُ
٥٨ ـ مَوصُولَةٌ كَذَا لِلِاسْتِفْهَام	وَاسْماً أَتَتْ فِي هَذِهِ الْأَقْسَام
٥٩ ـ وَإِنْ تكُنْ حَرْفاً فَمَصْدَرِيَّهْ	ظَرْفِيَّةٌ وَغَيْرُ مَا ظَرْفِيَّهْ
٦٠ ـ زَائِدَةٌ نَافِيَةٌ وكَافَهْ	عَنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ وَجَرٍّ كَافَهْ

(١) «تفسير ابن كثير» (٧/ ١١١)، وانظر: «اختيارات أبي حيان النحوية» (٢/ ٥٨٠)، «حادي الأرواح» لابن القيم ص(٣٥)، «فتاوى ابن باز» (١/ ٤٢٨).

٢٢ ـ الكلمة الثانية والعشرون: ما، وهي قسمان: اسمية وحرفية، فالاسمية تأتي على سبعة أوجه: ٢٢ ـ ما

الأول: أن تكون معرفة تامة، وهي التي لا تحتاج إلى صلة ولا صفة، ولا غيرهما من القيود، كقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فـ(نعم) فعل ماض جامد لإنشاء المدح، و(ما) المدغمة فاعل، وهي معرفة تامة بمعنى الشيء؛ أي: فنعم الشيء هي. أي: إبداؤها؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، تم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانفصل وارتفع. و﴿هِىَ﴾ مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبر مقدم.

الوجه الثاني: أن تكون معرفة ناقصة، وهي الموصولة، سُميت بذلك لاحتياجها إلى صلة تكمل معناها، كقوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦]، فـ﴿مَا﴾ اسم موصول مبتدأ، و﴿عِندَكُمْ﴾ صلة، وجملة ﴿يَنفَدُ﴾ خبر ﴿مَا﴾. أي: الذي عندكم ينفد.

الثالث: أن تكون شرطية، وهي اسم شرط جازم لغير العاقل، وإعرابها كإعراب (مَنْ) الشرطية، كما تقدم، ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، فـ﴿مَا﴾ اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم

لـ﴿نَنسَخْ﴾، و﴿نَنسَخْ﴾ فعل الشرط، و﴿نَأْتِ﴾ جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وهو الياء.

الرابع: أن تكون نكرة موصوفة، وهي التي يقع بعدها صفة، والغالب أن تكون بمعنى شيء، نحو: مررت بما مُعْجِبٍ لك؛ أي: بشيءٍ معجبٍ لك.

الخامس: أن تكون تعجُّبية، وهي نكرة تامة، ومعنى: **(نكرة)**: أنها بمعنى «شيء» أيِّ شيء، ومعنى: **(تامة)**: أنها لا تحتاج إلا للخبر، فلا تحتاج بعدها إلى نعت أو غيره من القيود، وتنكيرها أفادها إبهاماً جعلها في أسلوب التعجب بمعنى: «شيء عظيم»[1]، وهي اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ دائماً، والجملة التي بعدها خبر لها، نحو: ما أحسنَ الربيعَ! ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾.

السادس: أن تكون نكرة موصوفاً بها؛ أي: موصوفاً بها نكرة قبلها لقصد التحقير، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ﴾ [البقرة: ٢٦] أي: مثلاً بالغاً الغاية في الحقارة: بعوضة، و﴿مَثَلٗا﴾ مفعول به منصوب، و﴿مَّا﴾ صفة لـ﴿مَثَلٗا﴾ على أحد الأعاريب، و**(بعوضة)** بدل أو عطف بيان.

---

(١) انظر: «النحو الوافي» (٣/ ٣٤٢).

وقد يكون الوصف بها لقصد التعظيم، نحو: لأمرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أنفه؛ أي: لأمرٍ عظيم قطع قصير أنفه، وقصير: اسم رجل(١).

الوجه السابع: أن تكون استفهامية فتحتاج إلى جواب، ويكون لها الصدارة في جملتها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [طه: ١٧].

وإذا كانت مجرورة حذفت ألفها؛ للتفرقة بينها وبين (ما) الخبرية، كالموصولة، ولكثرة استعمالها، وطول الكلام، فمثال الموصولة: سألتُ عَمَّا سألتَ عنه. أي: سألتُ عن الذي سألتَ عنه. فهي ـ هنا ـ موصولة، لذا تبقى ألفها، إلا إذا كان معها لفظ «شئت» لورودها محذوفة معها في كثير من الكلام الخبري؛ حملاً على **(ما)** الاستفهامية. نحو: اشتر بِمَ شئت؛ أي: بالذي شئت، وسلْ عمَّ شئت؛ أي: عن الذي شئت.

ومثال حذف ألف الاستفهامية: عمَّ تسأل؛ بِمَ تجيب؟ وجاء الحذف في القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾﴾ [النبأ: ١]، وقوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]. وإذا حذفت ألفها وجب إبقاء فتحة الميم؛ للدلالة على الألف المحذوفة. على أنه قد

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٤١٣)، (٣/ ١٢١).

ورد إثبات الألف في عدد من الأحاديث وشيء من كلام العرب[(١)].

وشرط ذلك ألا تُرَكَّبَ مع (ذا)، فإن رُكِّبت امتنع حذف الألف، نحو: لماذا تسألني؟ لأنها في هذا التركيب أصبحت جزءاً من كلمة، لا كلمة تامة، ولأنها صارت حشواً، والحذف في الوسط قليل.

أما **(ما)** الحرفية فتأتي على خمسة أوجه:

الأول: أن تكون مصدرية ظرفية، أي: زمانية، فتدل على المعنى المصدري أصالة، مع التعرض للمعنى الوقتي بمعونة القرينة، فتنوب عن المدة، وتؤول بالمصدر الذي يفهم من السياق، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، فـ(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر؛ أي: مدة دوامي حيّاً، فقولنا: (مدة) إشارة إلى دلالتها على الوقت، وقولنا: (دوامي) إشارة إلى دلالتها على المعنى المصدري. ومثله قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] أي: مدة استطاعتكم.

الثاني: أن تكون مصدرية غير ظرفية، أي: غير زمانية، فتدل على معنى المصدر بدون التعرض لمعنى الوقت. كقوله تعالى: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]،

---

(١) انظر: «المطالع النصرية في الأصول الخطية» ص(١٨٣).

فـ(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء؛ أي: بنسيانهم، ومنه قوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥].

الثالث: أن تكون زائدة لغرض من الأغراض، مثل: التوكيد، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] أي: فبرحمة، وقوله: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] أي: عن قليل، وهذا على أحد الأقوال في الإعراب[١].

الرابع: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الفعلية والاسمية، أما الفعلية فلا عمل لها في الفعل ماضياً، نحو: ما حضر الضيف، قال تعالى: ﴿مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: ٢٧]، أو مضارعاً، نحو: ما يحضر الضيف، قال تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]. إلا أنها إذا دخلت على المضارع خلّصته للحال عند الأكثرين، ما لم يوجد قرينة.

أما إذا دخلت على الجملة الاسمية فإن الحجازيين يُعملونها، فيرفعون بها المبتدأ وينصبون الخبر بشروط مذكورة في محلها، وقد جاء هذا في القرآن، قال تعالى: ﴿مَا

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٤٠٩)، «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٣/ ١٣٢).

هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ [المجادلة: ٢]، فـ﴿بَشَرًا﴾ خبر ﴿مَا﴾ منصوب بالفتحة، و﴿أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ خبر ﴿مَا﴾ منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. وأما بنو تميم فإنهم يهملونها.

الوجه الخامس: أن تكون كافة، أي: تمنع العامل عن العمل. **وهي ثلاثة أنواع:**

١ ـ كافة عن عمل الرفع في الفاعل، وهي المتصلة بثلاثة أفعال: قلَّ، وكَثُرَ، وطال، نحو: قلما تسمع المرأة النصيحة، فـ(قل) فعل ماض، و(ما) كافة له عن طلب الفاعل، وقيل: إن (ما) مع هذه الأفعال الثلاثة مصدرية؛ أي: قلَّ استماع المرأة.

٢ ـ كافة عن عمل الرفع والنصب معاً، وهي المتصلة بـ(إنَّ) وأخواتها، وقد وقع هذا في مواضع كثيرة من القرآن، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ﴾ [النساء: ١٧١]، ومن آثارها أنها تزيل اختصاص هذه الأدوات بالأسماء وتُهيئها للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمى (ما) المُهَيِّئَة، قال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ وَهُمۡ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦].

٣ ـ كافة عن عمل الجر، كالمتصلة بـ(رُبَّ) ومن آثارها أنها تهيئ هذا الحرف للدخول على الجملة

الفعلية، كقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢]، ـ على أحد الأقوال في إعرابها ـ وقراءة نافع وعاصم بتخفيف الباء؛ لأن الأصل باءان، أُدغمت إحداهما في الأخرى، فأُسقطت واحدة تخفيفاً. وقرأ بقية السبعة بالتشديد؛ إبقاءً على الأصل.

ولا يمتنع دخول (رُبَّ) على الجملة الاسمية، لكنه نادر، كقول الشاعر:

رُبَّما الجَامِلُ المؤبَّلُ فِيْهِمْ وعَنَاجِيجُ بينهنَّ المِهَارُ[(١)]

فـ(الجامل) مبتدأ، و(فيهم) خبره.

وإلى الأوجه المذكورة في (ما) أشار الناظم **بقوله**: **(معرفة ذات تمام «ما» قُلِ)** أي: قل **(ما)** معرفة تامة. **(وذات نقصٍ)** أي: معرفة ناقصة، وهي الموصولة **(و)** تأتي **(لشرطٍ فاقبلِ)** وحرك بالكسر للروي **(نكرة موصوفة)** أي: بعدها صفة، **(تعجب)** أي: تكون تعجبية **(نكرة فصف بها ما تطلب)** أي: صف بها ما تريد وصفه،

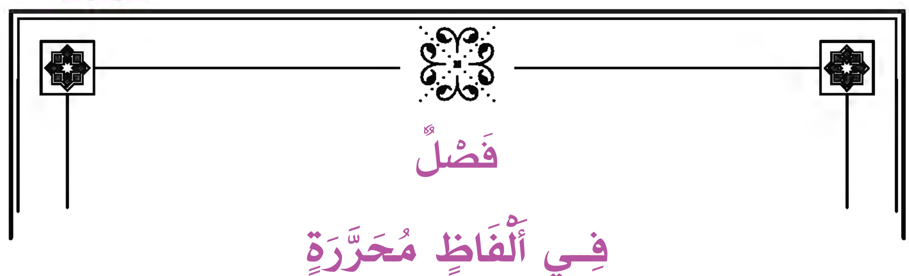
(١) الجامل: اسم جمع للإبل، لا واحد له من لفظه، المؤبَّل: المعد للقنية، عناجيج: جمع عنجوج ـ بوزن عصفور ـ هي الخيل الطويلة الأعناق، المهار: بكسر الميم ـ جمع مُهر، بضمها ـ وهو ولد الفرس، الأنثى: مهرة.

(موصولة) هي المعرفة الناقصة، وظاهر هذا أنه مكرر مع **قوله**: **(وذات نقصٍ)** فإن المعرفة الناقصة هي الموصولة[١].

(كذا) تأتي **(للاستفهام)** فتحتاج إلى جواب، **(واسماً أتت في هذه الأقسام)** السبعة المذكورة، فيكون لها محل إعرابي، **(وإن تكن حرفاً)** ولا محل لها من الإعراب **(فمصدرية ظرفية)** تقدر بالظرف والمصدر **(وغير ما ظرفيه)** ما: زائدة، وغير: مضاف، وظرفيه: مضاف إليه **(زائدة نافية)** كما تقدم، **(وكافَه عن رفع)** للفاعل **(او نصب)** يقرأ بهمزة الوصل، والمراد أو نصب ورفع؛ إذ لا يوجد كافة عن عمل النصب فقط، إلا على رأي الكوفيين القائلين بأن الأحرف الناسخة وهي «إنَّ» وأخواتها لم تعمل إلا النصب، كما سيأتي. **(وجرٍّ كافَه)** كما في المتصلة بـ(رُبَّ)، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: «المغني» (١/ ٢٩٦).



فَصْلٌ
فِـي أَلْفَاظٍ مُحَرَّرَةٍ

٦١ ـ قُلْ فِعْلَ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ ... فِي نَحْوِ: هَذَا قُبِّلَتْ أَنَامِلُهْ

٦٢ ـ وَنائِباً عَنْ فَاعِلٍ فِيْمَا يَلي ... وَقَدْ لِتَقْلِيْلٍ وَتَحْقِيْقٍ قُلِ

٦٣ ـ لَنْ حَرْفُ نَصْبٍ قَدْ نَفى المُسْتَقْبَلَا ... لَمْ حَرْفُ جَزْمٍ قَدْ نَفَاهُ جَاعِلَا

٦٤ ـ مَعْنَاهُ مَاضِياً، وَقُلْ فِي أَمَّا ... شَرْطٌ وَتَفْصِيْلٌ وَتَوْكِيْدٌ ما

٦٥ ـ وَأَنْ فَحَرْفُ مَصْدَرِيٍّ يَنْصِبُ ... مضَارِعاً وَفَاءُ شَرْطٍ تُعْرَبُ

٦٦ ـ رَابِطَةً جَوَابَهُ وَلَا تَقُلْ ... جَوَابَ شَرْطٍ بَلْ كَمَا قُلْنَا فَقُلْ

هذا الفصل هو الباب الرابع في «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام، وهو: «الإرشادات إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة»، وقد اختصره الناظم، وخَلَتْ بعض النسخ الخطية من هذا العنوان.

وقد ذكر في هذا الفصل ـ تبعاً لابن هشام ـ بعض الألفاظ (المحررة) أي: بعض العبارات المهذبة المنقحة التي تؤدي المقصود. وفي آخره ذكر ما ينبغي للمعرب أن يهتم به، ويحذر أن يغفل عنه.

١ ـ إعراب نائب الفاعل وفعله

فأولاً: إذا أريد إعراب نائب الفاعل وفعله، مثل: كُتِبَ الدرسُ، فإن الأَوْلَى أن تقول: (كُتِبَ) فعلٌ ماضٍ لم يُسَمَّ فاعله، وهي أحسن من عبارة: فعل ماض مبني للمجهول؛ لأن الفاعل قد يكون معلوماً للمخاطب، ويحذف لغرض، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾ [الجن: ١٠].

وأما اللفظ الذي يليه فتقول في إعرابه: نائب فاعل؛ لوضوح هذه العبارة، ووجازتها، وعمومها، ولا تقل: مفعول لما لم يُسَمَّ فاعله؛ لخفائه وطوله، وصدقه على كلمة (ثوب) في نحو: أُعطي الفقيرُ ثوباً.

٢ ـ إعراب «قد»

ثانياً: عند إعراب (قد) الحرفية تقول: حرف لتقليل زمن الماضي وتقريبه من الحال، أو حرف لتقليل حدث المضارع، أو حرف تحقيق حدث الماضي، أو تحقيق حدث المضارع، وقد تقدمت الأمثلة.

٣ ـ إعراب «لن»

ثالثاً: تقول في (لن) في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]: حرف نفي ونصب واستقبال.

٤ ـ إعراب «لم»

رابعاً: تقول في (لم) في نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾ [الإخلاص: ٣]: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، أو: حرف جزم ونفي وقلب.

٥ ـ إعراب «أمّا»

خامساً: تقول في (أمَّا) ـ المفتوحة الهمزة المشددة الميم ـ في مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠﴾ [الضحى: ٩، ١٠]: حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وفي نحو: أمَّا خالد فمنطلق: حرف شرط وتوكيد، وشرط التفصيل تكرار (أما).

٦ ـ إعراب «أنْ»

سادساً: تقول في (أنْ) في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ١٨٤]: حرف مصدري ينصب المضارع ويُخَلِّصُهُ للاستقبال.

٧ ـ إعراب «الفاء» التي بعد الشرط

سابعاً: تقول في الفاء التي بعد فعل الشرط في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [الأنعام: ١٧]: الفاء رابطة لجواب الشرط بفعل الشرط، ولا تقل: جواب الشرط ـ كما قال بعضهم ـ لأن الجواب في الحقيقة هو الجملة الاسمية، كما في الآية الكريمة، والفاء إنما جيء بها للربط[(١)].

وعن هذه الإشارات في الألفاظ المحررة **قال الناظم:** **(قُلْ)** أيها المعرب **(فِعْلَ ماضٍ)** منصوب بـ**(قل)** لأن القول ينصب المفرد إذا كان معناه اللفظ المحض ومجرد النطق **(لم يسمَّ فاعله)** ليتبين أنه لم يبق على صيغته الأصلية **(في نحو)** في مثل هذا المثال **(قُبِّلَتْ أناملُه)**

---

(١) انظر: «المغني» (٢/٦٥٢).

فـ(قُبِّلَ) فعل ماض لم يسم فاعله، و(نائباً عن فاعل) أي: وقل أيها المعرب: نائباً عن الفاعل (فيما) أي: في الاسم الذي يلي الفعل الذي لم يسم فاعله وهو كلمة (أنامله) في المثال السابق، وهي جمع أنملة، والأنملة: بفتح الهمزة وفتح الميم، أو ضمها، والفتح أكثر، وهي العقدة من الأصابع، أو رؤوس الأصابع.

(وقد) مبتدأ قصد لفظه (لتقليل) أي: تقليل زمن الماضي وحدث المضارع (وتحقيق) أي: تحقيق حدثهما (قُلِ) فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر للروي، والفاعل ضمير مستتر، والجملة خبر المبتدأ، ثم **قال**: (لن) مبتدأ قصد لفظه (حرف نصب) للفعل المضارع، وهو خبر المبتدأ (قد نَفَى المستقبلا) أي: حرف نفي واستقبال، والألف للإطلاق، (لم) مبتدأ قصد لفظه (حرف جزم) للمضارع، وهو خبر المبتدأ (قد نفاه) أي: نفى المستقبل (جاعلاً معناه ماضياً) أي: إن (لم) يجعل الفعل المضارع المستقبل ماضياً (وقل) أيها المعرب في الحرف (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (شرط) أي: هو حرف شرط، لقيامه مقام اسم الشرط «مهما» وجملته الشرطية (وتفصيل) بذكر الأقسام والأفراد المتعددة المختلفة لشيء مجمل (وتوكيد ما) وهو تحقيق الجواب والقطع بأنه حاصل ولو ادعاءً و(ما) للتنويع، مثل: ضربته ضرباً ما؛ أي: نوعاً من الضرب.

و**(أنْ)** المفتوحة الهمزة الساكنة النون، مبتدأ قصد لفظه **(فَحَرْفُ)** أي: فهو حرف **(مصدريٌّ)** أي: يؤول وما بعده بمصدر **(ينصبُ)** فعلاً **(مضارعاً)** ويخلصه للاستقبال.

(وفاءُ شرطٍ) أي: بعد أدوات الشرط **(تعربُ رابطةً جوابَه)** أي: رابطة جواب الشرط بفعل الشرط **(ولا تقل)** في الإعراب **(جوابَ شرطٍ)**، ولعله أشار إلى ذلك لوجود من قال به من النحاة، وقد نسب هذا إلى أبي الحسن علي بن إبراهيم الحَوفي[1]، ونسب ـ أيضاً ـ إلى غيره.

(بل كما قلنا فقل) فيه معنى التأكيد لما مضى.

٦٧ ـ أَمَامَ زَيْدٍ بِإِضَافَةٍ خُفِضْ   فَلَا تَقُلْ بِالظَّرْفِ فَهْوَ قَدْ رُفِضْ

٦٨ ـ فَاءُ فَصَلٍّ لَا تَقُلْ لِلْعَطْفِ   فَا سَبَبِيَّةٍ فَقُلْ لِلْعُرْفِ

٦٩ ـ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ بِوَاوٍ قَدْ عُطِفْ   حَتَّى لِجَمْعٍ وَلِغَايَةٍ عُرِفْ

٧٠ ـ وَثُمَّ لِلْمُهْلَةِ وَالتَّرْتِيْبِ   والْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيْبِ

٧١ ـ أَكِّدْ بِإِنَّ وَانْصِبَنَّ وَارْفَعَا   زِدْ مَصْدَرِيّاً إِنْ بِفَتْحٍ وَقَعَا

ما ينبغي للمعرب أن يُعنى به

من الألفاظ المحررة التي ينبغي للمعرب أن يُعنى بها:

---

(١) عالم بالعربية والتفسير، متوفى سنة ثلاثين وأربعمائة. انظر: «موصِّل الطلاب» ص(١٣٢)، «وفيات الأعيان» (٣/ ٣٠٠)، «بغية الوعاة» (٢/ ١٤٠).

أولاً: أن تقول في نحو: زيد من قولك: جلست أمام زيد: إنه مجرور بالإضافة، ولا تقل: إنه مجرور بالظرف؛ لأن المقتضي للجر هو المضاف من حيث هو مضاف، لا المضاف من حيث هو ظرف مكان، بدليل: كتاب زيدٍ، وغلام محمدٍ، وكأنه يريد أن لفظ الإضافة لفظ عام بخلاف الظرف فهو خاص، وهذا جارٍ على القول بأن العامل في المضاف إليه معنوي.

والقول الثاني: أنه مجرور بالمضاف؛ لأنه عامل لفظي، لا بالإضافة؛ لأنها عامل معنوي، لكن قد يراد بقولهم: بالإضافة؛ أي: بسبب الإضافة.

ثانياً: أن تقول في إعراب الفاء من قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾ [الكوثر: ٢]: إنها للسببية؛ لدلالتها على سببية ما قبلها لما بعدها، ولا تقل: للعطف؛ لأنه لا يجوز أو لا يحسن عطف الطلب على الخبر أو العكس؛ لكمال الانقطاع بينهما.

ثالثاً: أن تقول في إعراب الواو في مثل: حضر الطالب والمدرس: حرف عطف لمجرد الجمع.

رابعاً: أن تقول في إعراب (حَتَّى) في مثل: قدم الحُجَّاجُ حتى المشاةُ: حرف عطف للجمع والغاية.

خامساً: أن تقول في إعراب (ثُمَّ) في مثل: حضر الطالب ثم المدرس: حرف عطف للترتيب والمهلة.

سادساً: أن تقول في إعراب الفاء في مثل: دخل الإمام فأقيمت الصلاة: حرف عطف للترتيب والتعقيب.

سابعاً: أن تقول في إعراب (إنَّ) المكسورة في مثل: إن الحقَّ منتصرٌ: حرف توكيد، ينصب الاسم، ويرفع الخبر، هذا هو الأكثر استعمالاً، والأقوى قياساً. ولا تقل: حرف توكيد ونصب، إلَّا على رأي الكوفيين، القائلين إنها لم تعمل إلا في الاسم، وأما الخبر فهو مرفوع على ما كان عليه[1].

ثامناً: أن تقول في إعراب (أنَّ) المفتوحة: حرف مصدري للتوكيد، ينصب الاسم، ويرفع الخبر؛ لأنها تُؤَوَّلُ مع ما بعدها بمصدر.

وإلى هذه الألفاظ أشار الناظم **بقوله**: **(أَمَامَ زيدٍ)** في نحو: جلست أمام زيد **(بإضافة)** أي: بسبب إضافة **(خُفِضْ)** أي: جُرَّ، والخفض عبارة الكوفيين، والجر عبارة البصريين **(فلا تقل)** أيها المعرب: إنه خفض **(بالظرف، فهو)** أي: هذا القول **(قد رفض)** رفضه النحاة؛ لما تقدم.

(فاءُ فَصَلِّ) من قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾

---

(١) انظر: «الإنصاف» لأبي البركات الأنباري (١/ ١٧٦)، «المساعد على تسهيل الفوائد» (١/ ٣٠٧)، «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي ص(٥٠٦).

[الكوثر: ٢] (لا تقل) أيها المعرب (للعطف) لما تقدم (فا) بالقصر للوزن (سببية فَقُلْ) لأن هذا هو الصواب (للعرف) أي: عرف النحاة، **وقوله**: (لمطلق الجمع) متعلق بالفعل (قد عُطِفْ) أي: قد عطف بالواو لمطلق الجمع، والمراد بـ(مطلق الجمع) مجرد الجمع بدون قيد، ولهذا تعطف الشيء على مُصاحبه، كقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى لاحقه، كقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣] وقد تقدم هذا.

وقوله: (حَتَّى) مبتدأ قصد لفظه (لجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم (ولغاية) أي: أن يكون المعطوف غاية للمعطوف عليه. **وقوله**: (عُرِف) خبر المبتدأ، و(ثُمَّ) بضم الثاء المثلثة (للمهلةِ) وهي انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف (والترتيب) أي: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه (والفاءُ) العاطفة (للترتيب والتعقيب) وهو الاتصال الزمني الحاصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأن يقع بعده من غير تراخ في الزمن، ثم **قال**: (أكد بإنَّ) المكسورة المشددة (وانصبَنَّ) الاسم (وارفعا) أي: والخبر ارْفَعَنْ، والألف عوض عن نون التوكيد الخفيفة؛ لأنها

تقلب ألفاً عند الوقف عليها إذا سبقت بفتح، **وقوله**: **(زِدْ مصدرياً)** أي: زد على قولك: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر لفظة: حرف مصدري **(إن بفتح وقعا)** أي: عند إعراب **(أن)** المفتوحة المشددة.

خَاتِمَةٌ

٧٢ ـ وَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ فِي الإِعْرَابِ ... بَحْثٌ عَنِ المُهِمِّ في الأَبْوَابِ

٧٣ ـ كَمِثْلِ فَاعِلٍ لِفِعْلٍ أَوْ خَبَرْ ... كَذَا إِذَا مَرَّ بِظَرْفٍ أَوْ بِجَرّ

٧٤ ـ بَيَّنَ مَحْذُوفاً بِهِ تَعَلَّقَا ... وَصِلَةَ المَوْصُولِ أَيْضاً حَقَّقَا

٧٥ ـ وَإِنْ أَتَى لِجُمْلَةٍ فَيَذْكُرُ ... لَهَا الْمَحَلَّ فَهْوَ حَقّاً أَجْدَرُ

٧٦ ـ كَذَاكَ في الَّذِي وَذَا لَا يَقْتَصِرْ ... يَقُوْلُ مَوْصُولاً إشَارَةً ذُكِرْ

٧٧ ـ بَلَى يَقُولُ فَاعِلاً وَهْوَ كَذَا ... كَذَاكَ في المُضَافِ فَاعْرِفَنَّ ذَا

٧٨ ـ جَرُّ المُضَافِ فِيهِ أَيضاً وَارِدُ ... وَلا تَقُلْ فِي الذِّكْرِ لَفْظٌ زَائِدُ

٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ عَبَّرَ عَنْهُ بِصِلَهْ ... وَبَعْضُهُمْ مُؤَكِّداً قَدْ جَعَلَهْ

٨٠ ـ وَكَمُلَتْ وَالْحَمْدُ لِلرَّحْمَنِ ... ثُمَّ صَلَاةُ المَلِكِ الدَّيَّانِ

٨١ ـ عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى المُخْتَارِ ... وَآلِهِ والصَّحْبِ وَالأَبْرَارِ

ما ينبغي للمعرب أن يتنبه له عند الإعراب

ذكر في ختام هذه المنظومة المفيدة ما ينبغي للمعرب أن يتنبه له عند الإعراب، وهو العناية بالمُهِمِّ من القواعد، والحذر من إغفالها، بعد الفراغ من التوجيهات المتعلقة بالألفاظ المحررة. **ومن ذلك**:

أولاً: إذا أعرب فعلاً من الأفعال التامَّة، فإنه يذكر فاعله إن كان له فاعل، ولا يغفله، وكذا إذا أعرب عاملاً من العوامل فإنه يبحث عن معموله ويذكره، وهذا يشمل جميع الأفعال وأسمائها، والمصادر وأسمائها، والنواسخ من الأفعال والحروف وغير ذلك.

ثانياً: إذا ذكر المعرب مبتدأ في الأصل كاسم ناسخ من النواسخ، أو مبتدأ في الحال، فإنه يبحث عن خبره، ويبين هل هو مذكور أو محذوف، وهل حذفه جائز أو واجب.

ثالثاً: إذا مرَّ في الكلام ظرف أو جار ومجرور ولهما متعلق، فعليه أن يذكر متعلَّقه، أهو فعل أو شبه فعل كاسم فاعل ونحوه؟ وهل متعلقه مذكور أو محذوف؟ على ما مرَّ شرحه في أول الكتاب.

رابعاً: إذا مرَّ به اسم موصول فإنه يبيِّن صلته وعائده، وهل الصلة جملة أو شبه جملة، وهل شبه الجملة مذكور أو محذوف؟.

خامساً: إذا مرَّ به جملة اسمية أو فعلية فإنه يذكر هل لها محل من الإعراب أو ليس لها محل؟ وإذا كان لها محل من الإعراب بَيَّنَهُ؟ هل هو رفع أو نصب أو جر؟ على ما تقدم بيانه.

سادساً: إذا مرَّ به اسم مبهم مثل: قام الذي فاز، أو أكرمت هذا الطالب، فإنه لا يقتصر في الإعراب على قوله: (الذي) اسم موصول، و(هذا) اسم إشارة؛ لأن هذا ليس بإعراب، بل هو بيان لنوع الكلمة، وإنما يقول في الأول: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل، وفي الثاني: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

وفي التنصيص على أنه اسم موصول تنبيه على أنه يحتاج إلى صلة فيبحث عنها ـ كما تقدم ـ، وفي التنصيص على أنه اسم الإشارة تنبيه على أن الكاف اللاحقة له حرف خطاب، وأن الاسم الذي بعده إذا كان مقروناً بـ(أل) فهو نعت أو بدل أو عطف بيان.

سابعاً: كذلك في إعراب نحو: كتابُ خالدٍ جديدٌ، لا يقتصر على قوله: (كتاب) مضاف؛ لأن المضاف ليس له إعراب مستقر كما في الفاعل ـ مثلاً ـ، فإن له إعراباً مستقراً وهو الرفع لفظاً أو محلّاً، وكذا غيره مما له إعراب مستقر، بخلاف المضاف فليس له إعراب مستقر، وإنما يعرب بحسب ما قبله، فقد يكون مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً، فالصواب أن يقول: (كتاب) مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، وأما المضاف إليه فله إعراب مستقر، وهو الجر بالمضاف، فإذا قيل: مضاف إليه، علم أنه مجرور، فإن قال: مضاف إليه مجرور، فهو أكمل.

لا ينبغي للمعرب أن يقول في حرف من القرآن إنه زائد

ثامناً: ينبغي للمعرب أن يتجنب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى: إنه زائد، تعظيماً له واحتراماً، ولأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله تعالى منزه عن ذلك، فالواجب أن يقول في مثل قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]: ﴿مِنۢ﴾ صلة، أو حرف زائد إعراباً مؤكد معنى، وهذا أحسن.

خلاف العلماء في وقوع الزيادة في القرآن

وموضوع الزائد في القرآن قد تناوله علماء النحو والتفسير والبلاغة واللغة، فمنهم من قال بالأصالة؛ وأنه لا زائد في القرآن، ومنهم من قال بوقوع الزيادة، على أنها زيادة في الإعراب لا في المعنى، لكن من الملاحظ أنه ما من عالم يقول بالزيادة ـ في الغالب ـ إلا وتراه يقول بالأصالة في بعض المواضع، ويظهر من هذا أن من يقول بالزيادة لا يقول بها على الإطلاق، فهو لا يحكم بها إلا حيث يستدعيها السياق وتترجح على الأصالة، وذلك بأن يكون الحرف مشعراً بمعنًى يناسب معنى ما زيد لتوكيده، وهذا يؤكد أن الأصالة في الحروف هي الأصل، ولا ينبغي أن يعدل عنها إلى الحكم بالزيادة، إلا إذا كان السياق يستدعي ذلك رعاية للمعنى، مع اعتبار ما تقدم من أنها زيادة في الإعراب لا في المعنى، والتأكيد على المعنى الذي زيدت له؛ فإن لزيادة الحروف معانيَ كثيرة،

ذكرها العلماء، منها ما هو لفظي[١]، ومنها ما هو معنوي، ومن ذلك: إرادة التعميم، والتنصيص على العموم، والكفّ عن العمل، والفصل بين ما هو خبر أو كالخبر وما هو تابع، وتزيين اللفظ وغير ذلك مما يعلم بالتتبع[٢].

وينبغي أن يعلم أن التوكيد في الحرف الزائد ليس هو المعنى الأصلي للحرف، وإنما هو شيء أفاده بعد أن جُرِّدَ من معناه الأصلي، وأصبح في مقام الزيادة لا يفيد إلا توكيد المعنى.

ليس في القرآن حرف زائد لغير فائدة

والحق أن القرآن ليس فيه حرف زائد لغير فائدة؛ لأنه ما من حرف إلا وله معنى، قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]: («ما» إبهامية تزيد النكرة إبهاماً وشياعاً، وتسد عنها طرق

---

(١) يذكرون تحت اللفظي: تحقيق التناسب بين الفواصل أو رؤوس الآي. وقد ناقش بعض المعاصرين هذا الغرض. انظر: «مجلة مجمع اللغة العربية» بالقاهرة (٣٠/ ٢١).

(٢) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٧٢)، «بدائع الفوائد» (٢/ ٦٢٨)، «شرح الرضي» (٢/ ٢/ ١٣٧١)، «التأويل النحوي في القرآن الكريم» (٢/ ١٢٧٧)، «زيادة الحروف بين التأييد والمنع» ص(١١)، «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي ص(٥٢١)، «مجلة الأزهر» شوال ١٣٨٦هـ ص(٧٦٠)، «مجلة مجمع اللغة العربية» في القاهرة (٣٠/ ٢١).

التقييد، كقولك: أعطني كتاباً ما؛ أي: أيّ كتاب كان، أو مزيدة للتأكيد، كالتي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ولا نعني بالمزيد: اللغو الضائع؛ فإن القرآن كله هدى وبيان، بل ما لم يوضع لمعنى يراد منه، وإنما وضعت لأن تذكر مع غيرها، فتفيد له وثاقة وقوة، وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه)[(١)].

معنى الزائد في القرآن

وقال الزركشي: «ومعنى كونه زائداً أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد، فبوجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة»[(٢)].

وقال ابن يعيش: «ليس المراد ـ بزيادة الحرف ـ أنه قد دخل بغير معنى ألبتة، بل زيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح» ثم نقل عن سيبويه قوله ـ في تلك الحروف الزائدة ـ: «إنها زائدة من حيث إنها لم تحدث شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من المعنى، سوى تأكيد الكلام»[(٣)].

لا ينبغي التساهل في الحكم بالزيادة

وينبغي لمن يتصدّى لإعراب القرآن ألا يستعجل

(١) «أنوار التنزيل» (١/ ٤٠).

(٢) «البرهان» (٣/ ٧٤).

(٣) انظر: «شرح المفصل» (٨/ ١٢٩)، «الأشباه والنظائر» (١/ ٢٤٧)، وانظر: «كتاب سيبويه» (٤/ ٢٢١)

بالحكم على حرف بأنه زائد إلا بعد التحري والتأمل في السياق وفي دلالة الحرف.

اصطلاح العلماء في التعبير عن الزائد

وللعلماء اصطلاحات متعددة في التعبير عن الحرف الزائد، فمنها حسن جميل، كإطلاق لفظ التوكيد، أو الصلة، وبعضها فيه نظر، كالتعبير عن الحرف الزائد بأنه توكيد لَغْوٌ، أو حشوٌ، أو مُقْحَمٌ، وإن كان القصد سليماً، لكنَّ اجتنابَ ما يوهِم غيرَ المراد مطلوبٌ[١].

زيادة الأسماء

ثم إن ما تقدم من الكلام في الزيادة إنما هو بالنسبة للحروف، أما الأسماء ففي القول بزيادتها خلاف، وقد ذكر السيوطي أن البصريين لا يجوزون زيادة الأسماء وأنه إذا أمكن الحمل على محمل صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له؛ لأن الأصل عدم الزيادة. وهذا رأي سديد، لأن الأسماء ما وُضِعَتْ إلا لتدل على المعاني، وبالأسماء تتم أجزاء الجملة، فإذا زيد اسم لا معنى له أدى إلى تمزيق أوصال الجملة، وتحويلها إلى جملة لا تؤدي إلى معنى[٢].

---

(١) انظر: «شرح المفصل» (٨/ ١٢٨)، «الأشباه والنظائر» (١/ ٢٤٧).

(٢) انظر: «الأشباه والنظائر» (٣/ ١٤٨)، «التأويل النحوي في القرآن الكريم» (٢/ ١٤٢٤)، «أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية» ص(٦٢).

وإلى ما تقدم أشار **بقوله**: (وينبغي) أي: يجب (للناس[١] في الإعراب) أي: عند الإعراب (بحث) فاعل (ينبغي) (عن المهم في الأبواب) أي: المهم في أبواب النحو الذي يستفاد منه ويعين المراد (كمثل فاعل لفعل) أي: ذكر فاعل الفعل (أو خبر) لمبتدأ (كذا إذا مرَّ) في الإعراب (بظرف) زمان أو مكان (أو بجَرٍّ) أي: بحرف جر ومجروره (بيَّن محذوفاً به تَعَلَّقَا) أي: تعلقا به، والألف للتثنية (وصلةَ الموصول) بالنصب مفعول مقدم **لقوله**: (حَقَّقَا) والألف للإطلاق.

(وإن أتى) المعرب (لجملةٍ) اسمية أو فعلية (فيذكرُ) عند الإعراب (لها المحلَّ) من الإعراب إن كان لها محل (فهو) أي: ذكر المحل (حقّاً) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، تقديره: أَحُقُّ (أجدرُ) اسم تفضيل، وهو جدير بكذا بمعنى: خليق وحقيق.

(كذاك في) إعراب الاسم المبهم، ومنه: (الذي وذا) فـ (لا يَقتصِرْ) في إعرابه على بيان نوع الاسم بحيث (يقول) عن الأول (موصولاً) وعن الثاني (إشارةً ذُكِرَ) في كتب النحو (بلى) للإضراب؛ لأنه مسبوق بنفي (يقول فاعلاً) ـ مثلاً ـ في نحو: حضر الذي فاز، (وهو كذا)

---

(١) انظر: التعليق على البيت (٧٢) في المقدمة.

أي: وهو اسم موصول ـ مثلاً ـ **(كذاك في المضاف)** يبين موقعه الإعرابي **(فاعرفن ذا)** أي: هذا التوجيه لما ينبغي.

ثم بيَّن أن كون المضاف يعمل في المضاف إليه الجر أمر وارد، **فقال**: **(جَرُّ المضاف فيه أيضاً وارد)**، ثم ختم ما ينبغي للمعرب الاهتمام به ببيان ما يقال في إعراب الحرف الزائد إذا ورد في القرآن **فقال**: **(ولا تقل)** أيها المعرب **(في الذكر)** أي: القرآن **(لفظ زائد)** لما تقدم. **(وبعضهم)** أي: بعض المتقدمين، كما قال ابن هشام: «وكثير من المتقدمين يسمون الزائد صلة...»[(١)]، ويجوز أن يكون كناية عن النحاة مطلقاً، وبعض الشيء: الطائفة منه أو الجزء منه، ويجوز أن يكون البعض جزءاً أعظم من الباقي كالثمانية تكون جزءاً من العشرة.

وقوله: **(عبر عنه)** أي: عبر عن الحرف الزائد **(بِصِلَهْ)** أي: سماه صلة؛ لأنه يتوصل به إلى زيادة فصاحة، أو استقامة وزن، أو حسن سجع، أو تزيين لفظ وغير ذلك. **(وبعضهم مؤكِّداً قد جعله)** أي: بعض النحاة يسمي الزائد: مؤكداً؛ لأنه يعطي الكلام معنى التوكيد والتقوية.

ثم أشار الناظم إلى نهاية هذه المنظومة **فقال**: **(وكَمُلَتْ)** أي: انتهت هذه المنظومة التي نظمتُ فيها كتاب

---

(١) «الإعراب عن قواعد الإعراب» ص(١٠٩).

كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» **(والحمد للرحمٰن)** جملة حالية **(ثم صلاة الملك الديان)** والديَّان من أسماء الله تعالى، ومعناه: المجازي المحاسب[١]، **(على النبي)** محمد بن عبد الله ﷺ، والنبي: من أمره الله أن يدعو إلى شريعة سابقة دون أن ينزل عليه كتاباً أو يوحي إليه بشرع جديد، وهو أخص من الرسول؛ لأن الرسول من أُوحي إليه بشرع، وأُمر بتبليغه، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً.

(المصطفى) اسم مفعول من الثلاثي المزيد: اصطفى، والاصطفاء معناه: الاختيار، والنبي ﷺ أخلص الخلق وأطيبهم وخيرهم، فيكون **قوله**: **(المختار)** صفة مؤكدة، **(وآله والصحب)** تقدم بيان هذا أول النظم، **(والأبرار)** جمع بَرٍّ، مثل: رَبٍّ وأرباب، وقيل: جمع بَارٍّ، كصاحب وأصحاب[٢]، وهم القائمون بحقوق الله وحقوق عباده، الملازمون للبر، في أعمال القلوب وأعمال الجوارح[٣].

وبهذا تم ما أردت كتابته على هذه المنظومة المفيدة، أسأل الله تعالى أن ينفع به، وأن يكتب لي ولمن أفادني الأجر. والحمد لله رب العالمين.



(١) انظر: «فقه الأسماء الحسنى» للبدر ص(٦٩).
(٢) «روح المعاني» (٤/ ١٦٥).
(٣) «تفسير ابن سعدي» ص(٩١٤).

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة